

تحت
الأضواء | «المشيخة» لمنير القادري بودشيش | للنقاش | المحاماة إلى انتهاك صارخ للدستور..

«لا خلاف ولا هم يحزنون»..

كيف تحول مشروع قانون

بعد أن ظلّ شبه متوار عن عالم الأعمال، باستثناء مبادرة أجهضت سنة 2021 (...)، سيدخل عثمان، أصغر الإخوة ازعيتير، مجال الاستثمار، باقتحام عالم البناء والعقار بشراكة مع مقاول كبير في قطاع النسيج، والكبير هو الله..



مدير النشر:
الطيب العلوي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي



مستقبل المغرب بين العسكر والمخابرات

كان لولي العهد الأمير مولاي الحسن خلال نهاية الأسبوع موعد مع أكبر تعيين في مسيرته، بعد تكليفه من طرف والده الملك محمد السادس، القائد الأعلى للجيش ورئيس أركان الحرب العامة، بمهمة التنسيق بين أكبر مكاتب هذه المؤسسة، وهي خمسة مكاتب يتراوح عملها بين الأعمال الميدانية، المتعلقة بالتجهيز والجاهزية والتموين.. والأعمال المخابراتية داخل وخارج الوطن.. هكذا يكون الأمير قد وصل إلى المراحل الكبرى لإعداد ملك المستقبل من خلال أعراف ملكية سبقه إليها والده وجده الملك الراحل الحسن الثاني، والمهم أنها مهام تتراوح بين الجيش والمخابرات، المدنية والعسكرية، ومرتبطة بالأمن الكبير للبلاد (...).

تفاصيل أخرى داخل العدد



لماذا يجب على المغرب التعجيل
بتنزيل مشروع الحكم الذاتي؟

مع
الحدث

الصراع مع المغرب يدفع الجزائر
إلى تشجيع الانقلابات في إفريقيا

ملف
الأسبوع

كواليس الأخبار

بين
السطور

بقلم: الطيب العلوي

مصير المغرب بين
العسكر والمخابرات..

لا شك أن قرار تكليف مولاي الحسن بمنصب المنسق لمكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، ما هو إلا خطوة من بين عدة خطوات (...) لتجهيز ولي العهد لتحمل المسؤوليات العليا، وهذا أمر لا غبار عليه، تماما كما تولى والده محمد السادس نفس المنصب عام 1985 بتعيين من والده الحسن الثاني.

وإذا كان بلاغ الديوان الملكي حول هذا التعيين في المكاتب الخمسة يهدف إلى تأكيد عرف ملكي أكثر من كل ما هو شكلي (...). فهذا العرف ذكر الكثيرين مرة أخرى بالحسن الثاني، الذي يرجع له الفضل في وضع الأسس الصلبة للاستقرار الأمني في المغرب عبر فلسفته المنطلقة من عدم وضع البيض كله في سلة واحدة (...). حيث لم يعتمد على جهاز أمني موحد، بل نوع الأجهزة وقطع الصلات فيما بينها (...) حتى يخلق بينها تسابقا وصراعا كانا دائما في مصلحة الاستقرار. نصيحة طبقها بالحرف كانت قد جاءت بها المخابرات الأمريكية والفرنسية، الذين كان يجتمع بهم ويستفيد من خبرتهم، ومن تم أسس جهاز «الكاب أن» لتتبع الملفات الداخلية والخارجية، وأسس جهاز «الديستي» لجعله يتفرغ لمتابعة ما يجري داخل التراب الوطني، ثم اكتشف أهمية الجهاز السلطوي في الأقاليم وكنوز الأخبار والمعلومات التي يجمعها القياد والباشوات والمقدمون والشيوخ، والمبلغون والبيعة.. لبشجع تأسيس مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الداخلية، ثم أسس جهاز المكتب الثاني للجيش، وأعلى منه جهاز «لادجيد» للتكفل بالأمن الخارجي والعسكري للمغرب، وعزز هذا الجهاز الذي أخذ طابع الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية، باقطاب خبراء من كل المكونات المدنية والعسكرية المتفوقة، ليظهر بعد موت الجنرال الدليمي جهاز آخر أعظم وأقوى، هو الجهاز التابع للدرك الملكي، والذي يعتبر الآن، وفي صمت كبير، من أقوى الأجهزة الاستخباراتية المغربية، قبل أن يكلف الحسن الثاني رئيس حرسه الخاص، المديوري، بتأسيس جهاز مكلف بحماية القصر الملكي، بينما نفوذه توسع ليشمل، باسم الأمن الملكي، مجالات أوسع..

لقد عرفت الترتيبات الأمنية في عهد الحسن الثاني، والتي كانت صارمة وموزعة، مستقلة الكيانات، حدثا من الأهمية بمكان، حينما استخلص الملك من درس الهجوم الانقلابي على قصره بالصخيرات يوم 10 يوليوز 1971، فاستدعى قطب المخابرات الفرنسية «ساسيا» وأسند إليه مهمة إعادة تكوين الأجهزة كلها، لدرجة أزجعت الأحزاب الفرنسية، وخاصة المناهضة للحسن الثاني. تغييرات وتحولات توالى حتى وصلت لشكلها التي هي عليه اليوم. وكما لا يمكن الوصول إلى التصور الحالي الذي تعرفه مكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية التي تولى مولاي الحسن اليوم تنسيقها، دون النباش في أصول تشكيلها، لا يمكن كذلك تصور وصول المعلومات إلى أي منسق من المكاتب الخمسة دون مخابرات مدنية، لأن أي معلومة ترتبط بالأمن العام، يجب أن تصل حتى لو كانت معلومة مدنية (...).

مخططات الوزير لا تتوافق مع التوجيهات الملكية

إسناد الصحة للجيش.. رسالة «الأسبوع» تتصدر الإعجاب الشعبي

الذي خلفه الوزير السابق خالد آيت الطالب، والذي يقضي بتقليصها إلى ثلاثة، أن أمين التهراوي لا ينهل من التوجيهات الملكية القائمة على ورش الجهوية.. كيف يمكن أن تنجح الدولة إلى إسناد «الجيل الجديد من برامج التنمية القارية»، ببرنامج يمتد لثمان سنوات وكلفة تقارب 210 مليارات درهم لتعزيز الجهوية المتقدمة، إلى وزارة الداخلية، بينما يستمر وزير آخر في إنتاج مخرجات لا علاقة لها بالتغييرات المرصودة في القرار العمومي، من خلال محاولة خلق بنية موازية من المديرين..؟ ليس حريا بوزارة الصحة أن تطبق الدستور، الذي ينص على الحق في الصحة؟ اليس من الأولويات تنفيذ التوجيهات الملكية كما وردت في الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الثانية للصحة، والتي يعود تاريخها إلى سنة 2013؟ هذا تساؤل مصادره «الأسبوع» التي أكدت بدورها اتفاقها مع الرسالة المرفوعة إلى السدة العالية بالله (...).



قراءة في تعيين الجنرالات على رأس المؤسسات الاستشفائية

هل فرضت حسابات الأمن القومي تفويت قطاع الصحة للجيش الملكي؟

ورش «إصلاح المنظومة الصحية الوطنية»، الذي يعد جزءا من البرنامج الحكومي. لكن تعيين الجنرالات في هذا المنصب لا يمكن ربطه بإجراء حكومي، أو بفرض من رئيس الحكومة، لأن الجنرالات يخضعون لسلطة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الملك محمد السادس، ما يعطى لقرار من هذا النوع طابعا سياديا.

الرباط. الأسبوع

خلق موضوع القراءة في تعيين الجنرال طارق الحارثي على رأس المجموعة الصحية الترابية لجهة سوس ماسة، تفاعلا كبيرا في عدة أوساط، واستحسن كثير من المواطنين الإشارة المتمثلة في إمكانية إسناد قطاع الصحة للجيش نظرا لطابعه السيادي (...).

التحليل الذي قدمه رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» سعيد الريحاني، واستضاف فيه الخبير المصطفى كرين، خلال العدد الماضي، قدم رؤية واضحة عن تصور القطاع، ومميزات تكليف الجيش بقطاع حساس (حسب صيف الأسبوع)، حيث أن الحسابات الحكومية يمكن أن تفرغ الوزارة من أهدافها النبيلة (...). بل إن الأمر يمكن أن

يصل إلى حد انتشار الفوضى.. وواقع الحال يؤكد ذلك، وبغض النظر عن مراكز النفوذ، فقد أكد توجه وزير الصحة إلى إحداث 17 مديرية جهوية بدل المشروع

العثماني يخرج من «الفايسبوك» لمهاجمة أخنوش والدفاع عن حكومته

الرباط. الأسبوع

وأوضح العثماني - عبر صفحته على «الفايسبوك» - أن الفصل 101 من الدستور ينص على أن رئيس الحكومة يعرض أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، دون الإشارة إلى شرط انسجام الأغلبية، مشيرا إلى أن الحصيلة تكون عند نهاية الولاية، أي في ختام السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية، وهو ما جرى عليه العرف المتداول ديمقراطيا في العالم، معتبرا أن تقديمها قبل ذلك يعد هروبا مبكرا من تحمل المسؤولية والحاسية، موضحا أن الحصيلة التي قدمها سنة 2021 ساهمت في إعدادها جميع القطاعات الحكومية منذ البداية، وأبدت مختلف القطاعات ملاحظاتها بشأنها، كما أشار إلى أن نسبة النمو بلغت في نهاية سنة 2021، 5.8 %، وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات وكانت الأعلى، ولم تحققها هذه الحكومة رغم ما توفر لديها من إمكانيات.

خرج سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة السابق، يرد على عزيز أخنوش رئيس الحكومة الحالي، بخصوص حصيلة حكومته السابقة، مبرزا أن «تقديم الحصيلة التزام دستوري يخص عمل الحكومة وليس رهينا بانسجام الأغلبية». وقال العثماني أن حصيلة حكومته، سنة 2021، كانت مشرفة رغم الأزمة الصحية العالمية الصعبة، ولم تتدهور القدرة الشرائية للمواطنين كما وقع في عهد هذه الحكومة، وبالرغم من الحجر الصحي وما صاحبه من تبعات وإجراءات احترازية، لم يبلغ التضخم المستوى الذي شهدته الولاية الحكومية الحالية، إذ لم يتجاوز 1 %، في حين بلغ في عهد هذه الحكومة مستويات مرتفعة وصلت إلى 7 % سنة 2023.



العثماني

صندوق التقاعد خارج دائرة اهتمام الوزارة العلوي

الرباط. الأسبوع

الهيئات المدنية ومراكز الدراسات. فقد صرحت الوزيرة سابقا بأن اجتماعات اللجنة التقنية التي تمت لدراسة وضعية الأنظمة المتعلقة بالتقاعد، لم تشمل الصندوق المغربي، بعدما تم الانتهاء من فحص وضعية معظم صناديق التقاعد، مؤكدة أنه لا يمكن مباشرة أي إصلاح دون معالجة إشكالية حكامه الصناديق وطرق تدبير احتياطاتها. وترفض المركزيات النقابية التصور الذي طرحته الحكومة لتسوية وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك عبر فرض تكلفة الإصلاص على حساب الموظفين والمستخدمين في القطاعات العمومية.

يبدو أن وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، غير مهتمة بالأزمة التي يعيشها الصندوق المغربي للتقاعد، الذي يعد النظام الأساسي المشرف على توزيع معاشات الموظفين، والذي يعرف اختلالات حقيقية مرتبطة بتدبير المدخرات والاحتياطات، وغياب الحكامة في تدبير الموارد المالية منذ سنوات، بسبب تراخي الحكومة وعدم تفاعلها مع توصيات



فاتح العلوي

ارتفاع عدد
الأثرياء بالمغرب..

الرباط. الأسبوع

عرف المغرب تزايد عدد أصحاب الثروات والأغنياء خلال السنة الحالية، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين تتجاوز ممتلكاتهم 30 مليار سنتيم، حوالي 432 شخصا، مقابل 305 أفراد سنة 2021.

وأبرز التقرير الصادر عن شركة الاستشارات العالمية «نايت فرانك» (Knight Frank)، أن تزايد عدد الأثرياء في المغرب ارتفع بنسبة 41 % خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهذا ما يرجع إلى مسار متوازن واستقرار وتحولات اقتصادية واجتماعية أوسع يعرفها الاقتصاد المغربي.

وحسب التقرير، فمن المنتظر أن يصل عدد الأثرياء فاحشي الثراء في المغرب إلى حوالي 550 شخصا بحلول سنة 2031، بزيادة تناهز 27.3 % مقارنة مع سنة 2026، وهو ما يعزز موقع المغرب ضمن الاقتصادات الصاعدة في المنطقة.

فمنو الأثرياء في المغرب لا يرتبط فقط بالثروات التقليدية، بل بصعود جيل جديد من رواد الأعمال في قطاعات التكنولوجيا، والطاقت المتجددة، والخدمات اللوجستية، خاصة وأن الموقع الجيوسياسي للمغرب يجعله ملاذا آمنا للاستثمارات العابرة للحدود، يقول التقرير، مشيرا إلى أن مدينة مراكش تصنف ضمن الوجهات الأكثر جاذبية للمستثمرين الأوروبيين، خاصة البريطانيين، لاقتناء العقارات، إذ يفضل أصحاب الثروات اقتناء منازل عريقة تزواج بين العمارة التقليدية والمعايير العالمية.

الألياف البصرية: 100 Mb/s - 400 درهم، 200 Mb/s - 500 درهم، 500 Mb/s - 800 درهم، 800 Gbps - 1000 درهم.

100
Mb/s

400
درهم للشهر

WIFI Fibre
عالي السرعة

اتصالات
المغرب

كواليس الأخبار

مؤسسات ووكالات تابعة للحكومة
تستنزف الملايير بدون فائدة

الرباط، الأسبوع



تتوفر الحكومة على وكالات ومؤسسات تابعة لها، تخصص لها موارد مالية وميزانيات ضخمة من أجل القيام بدورها في تحقيق العديد من المشاريع وإصلاح العديد من المشاكل، التي تتخبط فيها العديد من القطاعات والمجالات المرتبطة بتدبير الشأن العام، غير أن هذه الوكالات العمومية تصرف ميزانية مالية كبيرة خلال كل سنة في العديد من المجالات، الاجتماعية والقروية والطاقة والصحية والرقمية والاتصالات والمقاولات والاقتصاد.. دون أن تكون لها نتائج فعالة ومردودية ناجحة على أرض الواقع لمعالجة الاختلالات والمشاكل التي تتخبط فيها هذه القطاعات العمومية، في ظل غياب أي تقييم للعمل الذي تقوم به خلال الأربع سنوات الماضية، سواء من ناحية المشاريع أو البرامج وفق الاتفاقيات التي وقعتها مع الحكومة ومؤسسات أخرى.

وتتوزع هذه الوكالات على العديد من القطاعات الحيوية، من بينها: الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وكالة الدعم الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الأبلية للسقوط، وكالة التنمية القروية، وكالة التجهيزات العامة، وكالة التنمية الرقمية، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، الوكالة

التي أبرمتها، لا سيما وأن بعض هذه الوكالات أبرمت صفقات أثارت الجدل لدى الإعلام والرأي العام. ومن ناحية أخرى، فقد سبق أن سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات ملاحظات واختلالات في طريقة تدبير هذه الوكالات، خاصة فيما يتعلق بالبرامج والأوراش والبطء في التنزيل واتخاذ الإجراءات والمساطر الإدارية، وغيرها من الأمور التي تتطلب إجراء تغييرات في هذه المؤسسات.

الوطنية لتقنين المواصلات، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة إلى وكالات ومؤسسات أخرى، لكن الغريب أن هذه الوكالة رغم مرور أكثر من أربع سنوات على الولاية الحكومية، لا تخضع لأي تقييم للعمل الذي تقوم به أو مساهلة من قبل الفرق البرلمانية قصد الحكامة الجيدة والتدبير الجيد للمالية العمومية، والإطلاع على البرامج والمشاريع والأوراش التي تقوم بها والصفقات

تراشق بين الفيزاري وبن كيران

الرباط، الأسبوع

بعدما وصفه بن كيران بـ«بوشطابة» (...)، قال الشيخ محمد الفيزاري، أن عبد الإله بن كيران يعيش حالة من الانتحار السياسي والإفلاس الأخلاقي، ويلجأ للهجوم الشخصي عوض تقديم بدائل فكرية أو سياسية حقيقية، داعيا إياه إلى الاعتزال والابتعاد عن الساحة السياسية.

وأوضح الفيزاري، في تدوينة له، أن رفض بن كيران الصلاة خلفه هو مساس غير مباشر بإمامة أمير المؤمنين، وتجاوز حدود الخلاف السياسي، محذرا من

إدخال المؤسسة الملكية أو الدينية في صراعات ظرفية، مضيفا أن المغاربة الذين كانوا وراء صعود بن كيران في وقت سابق، هم أنفسهم الذين تسببوا في سقوطه المدوي، واصفا هذا السقوط بالنهاي الذي لا رجعة فيه. من جهته، هاجم بن كيران الشيخ الفيزاري قائلا: «إيلا كنت بعت وشريت وما كتشتم في أعراض المسلمين وحالك حالة وريحتك خائفة، بلاش ما تجي تبدا تتكلم على بن كيران، غير خلي عليك بن كيران في التيقار»، مضيفا أنه لن يصلي وراءه.

وانتقد بن كيران مصداقية الفيزاري بأسلوب ساخر، ما خلق حالة من التوتر بين الطرفين، وزاد من السجال السياسي والديني بينهما.



بن كيران

الفيزاري

حكومة أخنوش تعجز
عن حل مشكل التضخم

الرباط، الأسبوع

يعيش الاقتصاد الوطني على وقع تزايد معدل التضخم منذ بداية السنة الحالية، ويتضح ذلك من خلال استقرار الأسعار في مستويات مرتفعة، رغم أن رئيس الحكومة سوق لتراجع نسبة التضخم خلال السنة الجارية، لكن الواقع الاقتصادي يكشف عكس ذلك من حيث الكلفة المعيشية والقدرة الشرائية القياسية للمغاربة.

بالرغم من تقليل رئيس الحكومة، في خرجاته، من تأثير معدل التضخم على الاقتصاد الوطني، إلا أن الأسواق ومعاناة التجار والتشفي الذي تعيشه الأسر المغربية جراء صعوبة الادخار وغياب القدرة المالية، بسبب ارتفاع أثمان اللحوم والخضر والفواكه والمواد الأساسية، يجعل الوضع الاقتصادي يدور بصعوبة ومهدد بتراكم التضخم خلال الأشهر المقبلة، وعودة سيناريو سنتي 2023 و2024 عندما بلغ معدله 7%، أو 4.5% خلال الولاية الحكومية الحالية، مما يدل على الارتفاع الموهل للأسعار.

فقد أكدت المندوبية السامية للتخطيط، في تقرير لها، أن التأثير التراكمي للتضخم لا يزال مستمرا منذ سنوات، ويبرز ذلك في ارتفاع الأسعار حيث وصل التضخم التراكمي منذ سنة 2021 حوالي 17% بالنسبة للمستوى العام للأسعار، فيما وصل إلى نحو 28% بالنسبة للمواد الغذائية، ما يؤكد ارتفاعا ملحوظا في كلفة المعيشة.

وتضيف المندوبية أن التضخم التراكمي الذي عرفه الاقتصاد الوطني في عهد حكومة أخنوش، يؤكد التدهور الحقيقي للقدرة الشرائية والوضعية المعيشية والاقتصادية للأسر، ويبرز الضغط الكبير الذي يتحمله المواطن بعيدا عن الأرقام الحكومية التي يتم تداولها، حيث صرحت 82% من الأسر بتدهور مستوى معيشتها في الثلاث سنوات الأخيرة (87% سنة 2023، 81% سنة 2024، و78% سنة 2025).

هل تصبح مندوبية
شكيب بنموسى تابعة
لرئاسة الحكومة ؟

الرباط، الأسبوع

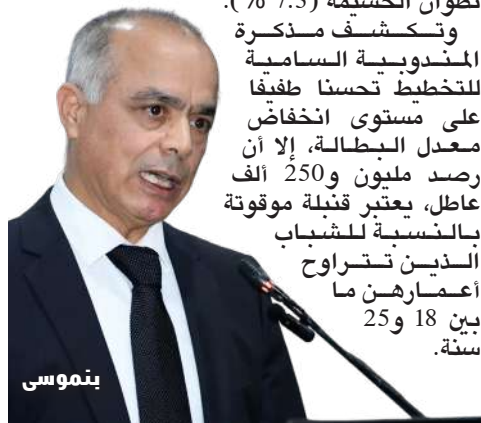
مع اقتراب نهاية الولاية الحكومية الحالية، تحولت المندوبية السامية للتخطيط، التي يوجد على رأسها شكيب بنموسى، والتي تعتبر مؤسسة دستورية، إلى مندوبية وزارية تابعة لرئيس الحكومة، تصدر تقارير تجميلية ووردية لمحابة الحكومة ورئيسها وكأنها تقدم خدمات مثل مكاتب الدراسات تحت الطلب أو لنيل رضى رئيسها.

فمنذ رئاسة شكيب بنموسى للمندوبية، عضو المكتب السياسي لحزب الأحرار سابقا، قبل التعديل الحكومي، بدأت تقارير ومذكرات هذه المؤسسة تفقد استقلاليتها وحيادها كما كانت في بداية توليه منصب المندوب السامي، أو في عهد أحمد الحليمي، الذي كان أكثر جرأة لكشف الحقيقة وإبراز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية قصد معالجتها.

اليوم، خرجت علينا مندوبية التخطيط بتقرير معاكس للأمر الواقع للمغاربة، بكون معدل البطالة انخفض من 13.8 إلى 10.8% خلال الفصل الأول من سنة 2026، رغم أنه خلال هذه الفترة الزمنية عرفت الكثير من القطاعات فقدان آلاف مناصب الشغل، خصوصا في المقاولات الصغرى والمتوسطة، وحتى في المجال الزراعي، بسبب الخسائر التي تسببت فيها الفيضانات في الأراضي الزراعية في منطقتي الغرب والشمال.

لكن الرقم الذي يؤكد فشل الحكومة في توفير مناصب الشغل كما وعدت سابقا، هو تسجيل بطالة كبيرة في المدن بنسبة 13.5% و1.253 مليون عاطل، بحيث كشفت المعطيات تفاوتات كبيرة في معدلات البطالة، إذ سجلت جهة العيون الساقية الحمراء أعلى معدل بطالة (20.3%)، تليها الجهة الشرقية (14.9%) وكلميم واد نون (14.8%)، بينما ظلت المعدلات الأدنى في جهات الداخلة وادي الذهب (5.7%) ومراكش أسفي (7%) وطنجة تطوان الحسيمة (7.3%).

وتكشف مذكرة المندوبية السامية للتخطيط تحسنا طفيفا على مستوى انخفاض معدل البطالة، إلا أن رصد مليون و250 ألف عاطل، يعتبر قبلة موقوتة بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة.



بنموسى

ماذا قدمت حكومة أخنوش للمستثمرين المغاربة بالخارج ؟

على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة، نظرا لغياب الإرادة السياسية من أجل إدماج نساء ورجال الجالية المستثمرين في الخارج ضمن منظومة الاستثمار والاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية القانونية والعقارية والقضائية للمشاريع التي يحملونها.

ففي ظل الوضع الاقتصادي الهش وضعف المقاولات وغياب الضمانات، هناك المئات من المهاجرين المغاربة الذين يتوفرون على رؤوس أموال مهمة في أوروبا وأمريكا والخليج، ولهم رغبة في الاستثمار داخل أرض الوطن، لكنهم يخشون من السقوط في المشاكل والتعقيدات التي تضعها الإدارة، وبيروقراطية اللجن الجهوية للاستثمار وصعوبة الحصول على العقارات المخصصة للاستثمار بدون تعقيدات.

سياسة الحكومة الحالية تعتمد فقط على دعم القطاعات الكبرى وأرباب الشركات ومحتكري القطاعات الحيوية على المستوى الوطني، بينما لم تقدم أي دعم أو برنامج وطني للاستثمار بالنسبة للمهاجرين المغاربة مع توفير الضمانات الأساسية لحماية مشاريعهم وأفكارهم من القرصنة أو التلاعب بها من قبل أصحاب الحسنة، وحماية أموالهم من الضياع أو النهب وتوفير الضمانات الأساسية.

ذلك أن العديد من المستثمرين من مغاربة المهجر، الذين يسعون إلى إقامة مشاريع سياحية والاستثمار في المجال الصناعي، يشكون من بيروقراطية الإدارة والمساطر المعقدة وإجراءات البنوك والتعامل والتأخير في تسوية الملفات، الأمر الذي يضع المسؤولية

الرباط، الأسبوع

بدأ العد العكسي لعملية «مرحبا 2026»، التي تستغلها الحكومة للترحيب بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج في موانئ الشمال والمطارات، دون تقديم أي خدمات على المستوى الاقتصادي لفائدة المغاربة المستثمرين، الذين وجدوا أنفسهم في عهد أخنوش في الهامش بدون أي اعتبار. فمنذ سنوات والجالية المغربية تطالب حكومة أخنوش بتسهيلات فيما يخص الاستثمار وفتح الأبواب أمام المبادرات المغربية القادمة من الخارج وفتح الأفاق أمام الشباب المقاولين في المهجر، لكن

كواليس الأخبار

أحدث
الأضواء

ما فني

■ **أميرتان** تشغلان في صمت وتواصلان عملهما بعيدا عن الضجيج، وكلاهما تحققان نتائج كبيرة معترف بها دوليا، أولاهما الأميرة لالة سلمى، التي تقود «مؤسسة محاربة داء السرطان» منذ سنة 2005، والأميرة لالة أم كلثوم، زوجة الأمير مولاي رشيد، التي تقود «مؤسسة الصحة العقلية».

■ **بعد** احتفالات عيد العرش المقبل، وقيل الدخول الجديد.. ستشهد الساحة تعيينات جديدة على رأس مؤسسات كبرى، ومن بين الأسماء المرشحة للمغادرة (...)، فيصل العرايشي، الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. تغيير سيوجه الأنظار نحو هذه المؤسسة التي ستطوي صفحة طويلة من تدبير الإعلام العمومي..

■ **اشترت** مجموعة أمريكية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، قطعة أرض بتواحي الدار البيضاء من الأميرة لالة مريم، شقيقة الملك محمد السادس، من أجل بناء مركز بيانات..

■ **بجرة** قلم.. قام الوزير زيدان بترقية خاتمة (...) لمديرة ديوانه، التي يُنظر إلى تجربتها على أنها محدودة (...). إلى رئاسة وكالة تقييم السياسات العمومية، وهي مديرية استراتيجية بالغة الحساسية، ما يجعل كواليس وزارة الاستثمار ترى في هذه الخطوة رهانا محفوا بالمخاطر.

■ **تتجه** أنظار المهتمين الحقيقيين (...) إلى الداخلة، وهذه المرة بنظرة مختلفة (...). بعد تحدث تقارير عن اهتمام أمريكي متزايد بإمكانية إقامة قاعدة جوية في المنطقة، والخطوة لو تأكدت.. ستحمل في طياتها تحولات أعمق في الموازين (...).

■ **يعيش** «البام» على وقع خلاف بين رئيس قطب التنظيم في الحزب ورئيس جهة مراكش أسفي، سمير كودار، والبرلماني عبد اللطيف الزعيم (مول البيض) عن دائرة الرحامنة، بسبب تزكية الوزير المداوي في الإقليم دون استشارته.. وكشف كودار عن رغبته في ترشيح وزراء الحزب خلال الانتخابات التشريعية المقبلة، الأمر الذي أغضب البرلماني الزعيم، الذي يرفض أن يترشح أي شخص آخر في دائرته.

■ **أصبح** عمر احجيرة كاتب الدولة المكلف بالتجارة والمفتش الجهوي لحزب الاستقلال بجهة الشرق، مشرفا على انتقاء المرشحين المحظوظين الذين سيتم منح لهم الحزب التزكية للترشح في الانتخابات المقبلة، وتحول إلى مندوب لنزار البركة لإطفاء غضب القواعد الاستقلالية في الشرق، عبر هندسة المشهد الانتخابي واختيار الأسماء الوازنة، خاصة القادمة من أحزاب أخرى وترغب في الترشح بلون «الميزان»



«لا خلاف ولا هم يحزنون» «المشيخة» لمير القادري بودشيش

الرباط الأسبوع

اللجوء إلى القضاء عند الضرورة، بل إنه أوضح، حرفيا، ما يلي:

- أولا؛ فيما يتعلق بتسجيل اسم الطريقة بفرنسا؛ إن تسجيل الاسم كعلامة تجارية بفرنسا هو اجتهد من مريدي الطريقة هناك، في إطار تنظيم العمل وفق ما تقتضيه قوانين البلد، والهدف منه هو حماية اسم الطريقة من الاستغلال غير المشروع، خصوصا بعد رصد محاولات لاستعماله في أنشطة غير مآذونة، ولا علاقة لهذا الإجراء القانوني بأي استغلال لاسم الطريقة في أنشطة مشبوهة كما يُروج له.

- ثانيا؛ بخصوص معهد الفتح للعلوم الإسلامية والدراسات الصوفية بالزاوية الأم بمداغ؛ يجب التأكيد على أنه مشروع علمي وتربوي، الهدف من تشييده هو تدريس العلوم الشرعية والتصوف السني، في إطار تعزيز الهوية الدينية المغربية، ويخضع هذا المشروع قيد الإنشاء، لمراقبة تقنية وقانونية من قبل لجنة مختلطة، وتجدر الإشارة إلى أن القاعة الكبرى للمعهد قد تم استغلالها مؤقتا لأداء صلاة الجمعة في إطار استثنائي خلال إعادة بناء مسجد مجاور، قبل أن يعود الوضع إلى طبيعته مع افتتاح المسجد المجاور.

- ثالثا؛ بخصوص الاتحاد العالمي للتصوف؛ إن ما يثار حول هذا الموضوع، لا يبدو أن يكون تاويلات مغرضة، إذ لا تأثير له على استقلالية الطريقة ومنهجها المرتبط بالثوابت الدينية والوطنية للمملكة المغربية، وبإمارة المؤمنين الضامنة لها، وقد كان في أوانه وسياقه، تماشيا مع أدوار الدبلوماسية الروحية للطرق الصوفية.

- رابعا؛ نسجل - بكل أسف - محاولات بعض الجهات المزائدة على مريدي الطريقة، واستنكار افتخارهم واعتزازهم بصور مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وجعلها في كل إعلانات أنشطتهم، حاضرة في كل محافلهم، وذلك نابع من محبتهم لجلالته نصره الله، ووفائهم وإخلاصهم للملكهم إسوة بباقي أفراد الشعب المغربي، لذلك نستنكر كل المحاولات الدنيئة التي لا صلة لها لا بالتصوف ولا بالوطنية، ونعبر عن اعتزازنا وافتخارنا بملكنا، وضرورة جعل صور جلالته في كل الزوايا والمرافق التابعة للطريقة.

وقد أكدت الزاوية أن مسيرة الخير

بعد شهر من الجدل، ومن التهافت على الأخبار الزائفة والمخدومة، والتي تصب كلها في اتجاه النيل من مكانة الزاوية البودشيشية في المجتمع، قطع مجلس مقامي الطريقة القادرية البودشيشية الشك باليقين، عبر بيان تاريخي، كانت «الأسبوع» سباقة إلى التوصل به، أكد من خلاله «المشيخة الكاملة» لـ ((مجدد نهجها، ذي السند الواصل المتصل الموصل إلى حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضيلة الدكتور مولاي منير القادري بودشيش))، بل إن المريدين أكدوا ((ارتباطهم بوصايا شيوخهم، قدس الله سرهم أجمعين، وبشيخهم المبارك فضيلة الدكتور مولاي منير القادري بودشيش، بصفته الشيخ الشرعي الموصى له بالطريقة، وذلك استنادا إلى الوصايا الموثقة لسيد حمزة وسيدي جمال، قدس الله سرهما، وما استقر عليه العمل داخل الطريقة، كما باقي الطرق الصوفية، من انتقال المشيخة وفق السند المتصل والشرعية الروحية الثابتة))، حسب البلاغ (...). الذي أكد على ما ((ورد في الرسالة الملكية السامية التي وجهها أمير المؤمنين إلى المجلس العلمي الأعلى بشأن إحياء ذكرى مرور خمسة عشر قرنا على ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم)).

هذا التأكيد المشفوع بالبركة، والمشاورة، والإذن، وهي مبادئ لا يخضع لها الإعلام (...). حرص على نفي كل ما تم تداوله في الشهور الأخير حول المشيخة، ومحاولة تسجيل اسم الزاوية في فرنسا وما رافق ذلك من ضجة، حيث ركز أصحاب البيان على القول: ((نسجل بأسف شديد ما تم تداوله من مغالطات في بعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تسيء للطريقة ورموزها، ويؤكد المجلس على ضرورة صون الطريقة من الأخبار المضللة والتشهير بشيخها وبالشرفاء، وبالمريدين الصادقين، مؤكدا عزمه على توقف كل هذه المغالطات، وسلك المساطر القانونية اللازمة في هذا الشأن، خصوصا وأن بعض الجهات تجاوزت حدود الأخلاق، ونشرت الأكاذيب والأوهام الخبيثة التي يعرف الجميع زورها)).

لم يقف مجلس مقامي الطريقة القادرية البودشيشية عند التأكيد على



من موريتانيا إلى مالي

الصراع مع المغرب يدفع الجزائر إلى تشجيع الانقلابات في إفريقيا

في مخيمات تندوف هم من مالي، إضافة إلى تناقض الخطاب بين تصريحات المسؤولين الجزائريين ووسائل إعلامهم، أوحى للعديد بأن الجزائر هي من كانت وراء ما حدث في مالي.. ومن طبيعة الحال، فإن هذه ليست أول تجربة للجزائر مع الدول الإفريقية التي كانت تدعم المغرب في قضية الصحراء، ولعل أبرز مثال على ذلك ما وقع مع موريتانيا منذ المسيرة الخضراء، حيث توالى فيها الانقلابات.. هذا يدعم المغرب، وذلك يدعم الجزائر.. فهل نشهد تكرار السيناريو الموريتاني في مالي؟

عادت إفريقيا إلى عاداتها القديمة، أي الانقلابات، حيث استيقظت مالي على وقع محاولة انقلابية فاشلة خلال الأيام الماضية، وقد ربط العديد من المحللين أسباب ذلك بموقف باماكو الجديد من ملف الصحراء المغربية، حيث أعلنت قبل ذلك بأيام عن دعمها الصريح لمبادرة الحكم الذاتي التي يقترحها المغرب كحل نهائي لهذا الملف، الأمر الذي أغضب الجزائر، على اعتبار أن مالي دولة حدودية لها من الجنوب، كما أن هناك حديثا عن أن أغلب من يوجد

أعد الملف: سعد الحمري

بأقتسام الصحراء مع موريتانيا على اعتبار أن الجزائر أقحمت موريتانيا رغما عنها في هذا الملف، وكانت على يقين تام بأن المغرب وموريتانيا سوف لن يتفقا على أي شيء بخصوص الصحراء، وكانت الجزائر تنظر إلى موريتانيا على أنها بمثابة العصي في حذاء المغرب. غير أن الحسن الثاني قبل بموريتانيا كشريك وأنهى

للاعتراف بجهة البوليساريو كدولة، وخير دليل على ذلك ما وقع في موريتانيا، أول دولة كانت ساحة صراع بين المغرب والجزائر.

كانت موريتانيا من بين الدول المعنية بقضية الصحراء، حيث اقتسم المغرب معها الصحراء بموجب الاتفاق الثلاثي المغربي-الموريتاني-الإسباني، وقد علل الملك الحسن الثاني سبب قبوله

الجزائرية هناك، خاصة وأن مالي تعتبر أمنا قوميا للجزائر ولن تسمح بسهولة بأن تصبح جارتها الجنوبية داعمة للمغرب في وحدته الترابية، وإذا تأملنا التاريخ، نجده مليئا بالأمثلة القوية، خاصة في مرحلة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، عندما دعمت الجزائر إلى جانب الاتحاد السوفياتي عدة انقلابات في إفريقيا، من أجل جر عدة دول

هذا ما حدث لموريتانيا على مدى خمسة عقود من الصراع المغربي الجزائري

لا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن فشل المحاولة الانقلابية في مالي هو نهاية الأطماع

ملف الأسبوع

تفتتح الجمهورية الوهمية سفارة لها بموريتانيا، وقع انقلاب قاده معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، يوم 12 دجنبر 1984، ومنذ ذلك التاريخ، ظلت موريتانيا تعترف بجمهورية البوليساريو دون أن تسمح لها بفتح سفارة فوق التراب الموريتاني، وأخذت موريتانيا منذ ذلك الحين تنهج سياسة اللعب على الحبلين.

وبعد عقدين كاملين، عادت موريتانيا إلى أجواء الانقلابات، إذ شهدت محاولة فاشلة قام بها العقيد صالح ولد حننا في يونيو 2003، وبعد عامين، وتحديدا في 3 غشت 2005، نجح أعلي ولد محمد فال - بدعم واتفاق مع المؤسسة العسكرية - في انقلابه ضد نظام معاوية ولد أحمد الطايع، ثم سلم السلطة إلى رئيس منتخب هو محمد ولد الشيخ عبد الله، في أبريل 2007، وفي 6 غشت 2008، وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز، وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بانقلاب أعتقلا خلاله الرئيس محمد ولد الشيخ عبد الله، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل «مجلس الدولة».

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها الجزائر بيانا تعلن من خلاله رفضها البات للانقلاب العسكري في موريتانيا، كما ألحقته بمواقف سياسية من ضمنها عدم استقبال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، على غير عادته، الوفد الموريتاني برئاسة الرجل الثاني في المجلس العسكري، الجنرال ولد الغزواني، المرفق بوزير خارجية بلاده، وبديل ذلك، تم استقبالهم في ظروف مهينة من طرف الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي، عبد القادر مساهل.

والإجراء العدائي الثاني الجزائري، تمثل في استقبال زعماء بعض أحزاب المعارضة للانقلاب، من طرف عبد العزيز بلخادم، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، وتم اللقاء في القصر الجمهوري، وهذا الاجتماع كان له أكثر من معنى ودلالة سياسية، أهمها، أن الجزائر بمواقفها الراضية هذه، دخلت مباشرة على خط الأحداث السياسية الداخلية الموريتانية، التي تلت



كانت موريتانيا من بين الدول المعنية بقضية الصحراء، حيث اقتسم المغرب معها الصحراء بموجب الاتفاق الثلاثي المغربي-الموريتاني-الإسباني، وقد علل الملك الحسن الثاني سبب قبوله باقتسام الصحراء مع موريتانيا على اعتبار أن الجزائر أقدمت موريتانيا رغما عنها في هذا الملف، وكانت على يقين تام بأن المغرب وموريتانيا سوف لن يتفقا على أي شيء بخصوص الصحراء، وكانت الجزائر تنظر إلى موريتانيا على أنها بمثابة العصي في حذاء المغرب.

الحدود المغربية.

كانت هذه التحولات إيذانا بدخول العلاقات بين المغرب وموريتانيا في نفق مظلم، حيث نشبت بينهما حرب إعلامية قوية تبادل الجانبان خلالها الاتهامات، وغضت موريتانيا الطرف على مرتزقة البوليساريو، حيث سمحت لهم باستغلال أراضيها للهجوم على المغرب، غير أن الأمر لم يدم طويلا؛ فقد قامت السعودية بوساطة بين البلدين، ونجحت في عقد صلح بينهما، حيث توجه رئيسا البلدين إلى مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، يوم الأحد 28 يونيو 1981، وهناك اجتمع الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني محمد خونة ولد هيدالة لتبعية لدعوة ووساطة الملك خالد بن عبد العزيز.

وهكذا، فقد صدر «بيان الطائف» الذي تمت بموجبه إعادة العلاقات الدبلوماسية المغربية الموريتانية، ورغم توقيع الاتفاقية إلا أنه لم يمر الكثير من الوقت حتى فاجأت موريتانيا المغرب من جديد، وهذه المرة كانت المفاجأة أكبر، ويتعلق الأمر باعترافها بجمهورية البوليساريو رسميا في بداية سنة 1984، خارقة بذلك «معاهدة الطائف» وضاربة إياها بعرض الحائط، غير أنه وقبل أن

موريتانيا الجدد من التزاماتهم مع المغرب؛ فقد قرر هذا الأخير النخلي عن المعاهدة الثلاثية بينه وبين المغرب وإسبانيا، المعروفة بـ«اتفاقية مدريد»، الموقعة يوم 14 نونبر 1975، حيث توجه إلى الجزائر التي رعت المفاوضات بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، وانتهت بتوقيع ما سموها «اتفاقية السلام» بين موريتانيا وجبهة البوليساريو يوم 5 غشت 1979، والتي نصت على انسحاب القوات الموريتانية من إقليم وادي الذهب وتركه لمليشيات البوليساريو.

كان المغرب يراقب ما يحدث باهتمام كبير، وأمام هذا الوضع الجديد الذي فرض على أرض الواقع، كان لزاما الإقدام على خطوة سريعة ومباغتة، وهو استعادة الداخلة وفرض الأمر الواقع، فلم يكن أمام موريتانيا إلا أن تحاول الرد على هذه الهزيمة، حيث قام الوزير الأول الموريتاني، خونة ولد هيدالة، باستدعاء القائم بأعمال سفارة المغرب بنواكشوط، بلبشير، يوم 7 شتنبر، وطلب منه أن يقوم المغرب بسحب قواته من الأراضي الموريتانية، وقال له أن بلاده على استعداد لتسهيل مغادرة تلك القوات، بما في ذلك إمكانية مرافقتها إلى غاية

كل خلافاته معها، وبعد المسيرة الخضراء، بدأ الأمر بتطور العلاقات بين المغرب وموريتانيا بشكل كبير جدا، إذ وقع البلدان اتفاقية تتعلق بترسيم الحدود بينهما يوم 16 أبريل 1976، ثم قام الرئيس الموريتاني، المختار ولد دادة، بزيارة رسمية للمغرب، كما التجأت موريتانيا إلى المغرب، الذي أصبح حليفها لتطلب مساعدته في مواجهة البوليساريو، وقد استجاب لطلبها وتم تتويج ذلك بـ«اتفاق التعاون المشترك في مجال الدفاع» المبرم بنواكشوط يوم 12 ماي 1977، والذي قضى بأن يقوم الجيش المغربي بالتمركز في الأراضي الموريتانية من أجل التصدي لهجمات مرتزقة البوليساريو.

كانت الجزائر تنظر إلى تطور العلاقات الإيجابي بين المغرب وموريتانيا بشكل سلبي، حيث أن خطتها القاضية بجعل المغرب وموريتانيا خصمان في ملف الصحراء، لم تنجح تماما.. ومن هناك بدأ مسلسل الانقلابات انطلاقا من سنة 1978، حيث وقع أول انقلاب عسكري، غير أنه لم يمنع من استمرار العلاقات بين البلدين، واستمرار التحالف بينهما ضد الجزائر والبوليساريو، إلا أن مواقف قائد البلاد الجديد عجلت برحيله بعد عشرة أشهر فقط قضاها في الحكم، إذ أجبر على الاستقالة من السلطة في شهر أبريل من العام 1979، وخلفه العقيد أحمد ولد بوسيف، الذي مات هو الآخر في ظروف غامضة بعد شهر فقط من توليه السلطة، عندما سقطت الطائرة التي كانت تقله إلى العاصمة السنغالية دكار.

كانت أول محطة بعد سلسلة من الانقلابات أظهرت تفوق الجزائر، هي سنة 1979، عندما برز على الساحة السياسية نجم محمد خونة ولد هيدالة، الذي أصبح رئيسا لموريتانيا ابتداء من 31 ماي 1979، وكان هذا الأخير مدعوما من طرف قصر المرادية، وفور أخذه مقاليد السلطة، ظهرت بسرعة بوادر تنصل حكام



ولد محمد فال

ولد الطايع

ولد هيدالة

ولد عبد العزيز

ولد حننا

ملف الأسبوع



بوتفليقة

الإطاحة بالرئيس محمد ولد الشيخ عبد الله من طرف قائد الحرس الجمهوري، الجنرال ولد عبد العزيز.

غنصر آخر، قد يضاف إلى الموقف الجزائري، يتعلق بالتحركات الدبلوماسية الجزائرية في الاتحاد الإفريقي، من خلال القيام بضغوطات سياسية على الدول الإفريقية التي تتوصل بمساعدات مالية وعينية من الجزائر كالبترول والغاز، ودول الاتحاد الأوروبي، وحتى على دول داخل الجامعة العربية، لحملهم على محاصرة الجنرال ولد عبد العزيز، رئيس المجلس العسكري الأعلى، ورفاقه، اقتصاديا وإعلاميا وسياسيا، وتشجيع فرض العقوبات المختلفة على موريتانيا، كما تقدمت الجزائر بمناسبة زيارة كاتبة الدولة الأمريكية في الخارجية، كوندوليزا رايس، بطلب مقاطعة الولايات المتحدة للحكام الجدد في موريتانيا، وتجميد الأرصدة الشخصية لأعضاء الحركة الانقلابية وعائلاتهم.

غير أنه وبعد ذلك، دخلت العلاقات الموريتانية الجزائرية

يبدو أن الأوضاع تغيرت جذريا عن سبعينات القرن الماضي، حيث أصبحت تحكم العالم حسابات استراتيجية جديدة، أهمها أن موقف روسيا الذي كان داعما للجزائر في تلك الفترة، أصبح الآن مغايرا تماما، خاصة في الملف المالي؛ فقد هاجمت جبهة «نصرة الإسلام والمسلمين» في العملية الأخيرة الحكومة المالية الخاضعة للحماية الروسية، وهذا يبرز أن صراعا جديدا قد ينشب بين روسيا والجزائر حول النفوذ في مالي، وبالتالي، هوة كبيرة بين البلدين، ما يطرح عدة تساؤلات حول الداعمين للجزائر في مخططاتها بالدول الإفريقية.

العملية الأخيرة الحكومة المالية الخاضعة للحماية الروسية، وهذا يبرز أن صراعا جديدا قد ينشب بين روسيا والجزائر حول النفوذ في مالي، وبالتالي، هوة كبيرة بين البلدين، ما يطرح عدة تساؤلات حول الداعمين للجزائر في مخططاتها بالدول الإفريقية، علما أن الجزائر تحاول مؤخرا العودة بقوة إلى الاتحاد الإفريقي من جديد عبر فوزها برئاسة البرلمان الإفريقي، لكن يبدو أن الواقع تغير بشكل جذري، حيث أن العالم أصبحت تحكمه المصالح بدل الإيديولوجيا، وبالتالي من الصعب جدا إيجاد قوة كبرى داعمة لها من أجل القيام بانقلابات في إفريقيا من أجل قضية الصحراء فقط.

ورغم ذلك، قد تشهد مالي أشواطا من المحاولات الجزائرية للإطاحة بالنظام هناك، ولا شك أن المغرب مستعد لكل هذه الاحتمالات وسنرى إلى أين ستؤول الأمور.. ؟

المغربية للصحراء كحل وحيد وواقعي لهذا النزاع، وبعد ذلك بأيام، قامت جبهة «نصرة الإسلام والمسلمين» بعمليات عسكرية كبيرة داخل القرب المالي، استهدفت عدة مناطق استراتيجية. إلا أن الغرب في الأمر، هو المواقبة الإعلامية شبه الرسمية الجزائرية المؤيدة لهذه الهجمات وكأنها فتح مبین، ليتبين أن الأمر يتعلق بمحاولة انتقام جزائرية من موقف مالي الجديد، وقد سقنا المثال الموريتاني لنبيين أن الجزائر ستعود إلى مالي مجددا لدعم المحاولات الانقلابية هناك طمعا في موقف جديد من قضية الصحراء المغربية.

لكن يبدو أن الأوضاع تغيرت جذريا عن سبعينات القرن الماضي، حيث أصبحت تحكم العالم حسابات استراتيجية جديدة، لعل أهمها أن موقف روسيا الذي كان داعما للجزائر في تلك الفترة، أصبح الآن مغايرا تماما، خاصة في الملف المالي؛ فقد هاجمت جبهة «نصرة الإسلام والمسلمين» في

منعظا آخر بعد حديث عن احتفاظ موريتانيا باعترافها بجبهة البوليساريو، دون فتح سفارة لها، وما زال إلى الآن الصراع المغربي الجزائري حول الموقف الموريتاني من قضية الصحراء قائما.

إلى أين يتجه الصراع في مالي ؟

تعتبر مالي واحدة من أهم الدول في معادلة قضية الصحراء، فهي دولة حدودية مع الجزائر، كما أن مخيمات تندوف مليئة بالمرتزقة الماليين، مع العلم أن هذه البلاد اعترفت بجبهة البوليساريو سنة 1984، واستمر هذا الاعتراف لمدة 46 عاما، حتى أعلنت مالي رسميا في 10 أبريل 2026 عن سحب اعترافها بالبوليساريو، ودعمها الكامل لمبادرة الحكم الذاتي

إذا تأملنا التاريخ،
نجده مليئا بالأمثلة
القوية على دعم الجزائر
للانقلابات في إفريقيا،
خاصة في مرحلة
نهاية السبعينات
وبداية الثمانينات،
عندما دعمت إلى جانب
الاتحاد السوفياتي
عدة انقلابات في
القارة من أجل جر عدة
دول للاعتراف بجبهة
البوليساريو كدولة،
وخير دليل على ذلك ما
وقع في موريتانيا، أول
دولة كانت ساحة صراع
بين المغرب والجزائر.



من سوق عكاظ إلى معارض الكتاب



نور الدين الرياحي

لم يكن سوق عكاظ مجرد سوق تجاري، بل كان الأكاديمية العربية الأولى ومركز الثقل السياسي والأدبي في شبه الجزيرة العربية؛ فهو «البرلمان الثقافي» للعرب، والذي تأسس منذ خمسة عشر قرناً، أي حوالي 500 ميلادية، ويقع بين مكة والطائف.

فاختيار المكان والزمان ليس عشوائياً، ذلك أن التوقيت الاستراتيجي كان يُقام في شهر ذو القعدة، وهو من الأشهر الحرم، مما وفر «حصانة قانونية» وأمناً تاماً لجميع القبائل المتنازعة للحضور دون خوف من الثأر.

ذلك كان الهاجس الأمني الذي ضمن لسوق عكاظ تواجد في جزيرة كان السلم والأمان فيها عملة نادرة قبل الإسلام، ناهيك عن ظاهرة الترحال العربي.

أما من حيث الإبداع، فقد كان الشاعر في عكاظ يمثل «وزير الإعلام» لقبيلته، بل هو قناة أو تلفزة أو صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي بلغة عصرنا اليوم، وكانت القصيدة التي تنجح هناك، تعادل حملة إعلامية دولية اليوم، ترفع شأن قبيلة أو تدحره.

ومن ثمة سميت المعلقات، وهي «الأعمال الفائزة» التي كانت تكتب بماء الذهب وتعلق على الكعبة كأعلى تكريم أدبي وتوثيقي عرفه العرب، وهو ما حافظ على توثيقها ووصولها إلى عصرنا هذا رغم مجادلة طه حسين في الشعر الجاهلي.

وقد استمر السوق زهاء 250 عاماً، لكنه بدأ في الأفول والانحسار تدريجياً، لعدة أسباب متداخلة؛

■ التحول السياسي (ظهور الدولة المركزية)؛

مع ظهور الإسلام وتأسيس الدولة في المدينة المنورة، ثم دمشق، وبغداد.. انتقل مركز الثقل من «القبيلة» إلى «الدولة»؛ ولم يعد الشاعر في حاجة لعكاظ ليثبت سيادة قبيلته، بل أصبح يتجه إلى بلاط الخليفة، وأصبحت محامس الشعر والإبداع لنيل التكريم والشرعية، تقام في مجالس وقصور الولاة والخلفاء والأعيان وذوي النفوذ... ومع ظهور مراكز ثقافية جديدة في الحواضر، نشأت مدن كبرى مثل البصرة والكوفة وبغداد، وأسست «المريد» (سوق أدبي في البصرة)، الذي ورث دور عكاظ، لكن بطابع أكثر تمدناً وأقل قبلياً، وبذلك تحولت الثقافة من «الصحراء» إلى «المدينة».

كما ساهم في اندثار السوق فتنة «الخوارج»، وهو السبب الأمني المباشر تاريخياً، إذ يُذكر أن غزو الخوارج (الحرورية) للمنطقة بقيادة المختار بن عوف، عام 129 هجرية، كان الضربة القاضية لسوق عكاظ، لما نهبوه وعاثوا فيه فساداً، مما أخاف الناس من ارتياده، فانقطع ذكره كنشاط سنوي منتظم.

■ في بدايات عكاظ.. كانت المشافهة هي الوسيلة الوحيدة لحفظ التراث؛

لكن مع حركة التدوين في العصر الأموي، والعباسي، لم يعد العرب في حاجة للتجمع السنوي لسماع القصائد وتوثيقها؛ فقد أصبحت الدواوين والكتب هي الوعاء البديل.

■ المقارنة التاريخية.. عكاظ والمعرض الحديث؛

بمقارنة المعايير المشتركة بين سوق عكاظ قديماً ومعارض الكتاب حديثاً، نجد عدة أهداف مشتركة تجمع بينهما؛ فسبب الوجود هو الحفاظ على الهوية القبلية واللغة ونشر المعرفة والتجارة الثقافية.

■ الأمن القبلي (الأشهر الحرم)؛

قوانين الدولة وحماية الملكية الفكرية والهاجس الأساسي، هو تشجيع الإبداع والتعايش مع كل الموروثات الثقافية للأمة، وبالتالي السلم العالمي، وتوحيد التراث الإنساني لبلوغ أهداف سامية.

من حيث «البقاء المادي»، فقد ضاع جزء كبير من تراثنا الشفهي، لأن الذاكرة البشرية تخضع للنسيان والموت، بينما التوثيق الرقمي (رغم هشاشته أمام القرصنة) يضمن بقاء النص مادياً لقرون.

فنحن نعيش اليوم مفارقة عجيبة؛ لدينا قوانين حماية متطورة جداً، لكننا نملك أماناً أدبياً أقل، فسوق عكاظ كان يعتمد على «قانون الثقة والرقابة الجماعية»، بينما نعتمد اليوم على «قانون الورق والرقابة التقنية».

ورغم كل هذه الفوارق الناتجة عن التقدم العلمي والتقني، فالإنسان استطاع ومنذ القديم، أن يجد الوسيلة الفعالة في نشر نتاجه الفكري والأدبي والمحافظة عليه، وبذلك يمكن اعتبار معارض الكتاب اليوم امتداداً للأسواق الثقافية التي عرفها أجدادنا وحافظت لنا على موروث ثقافي لا زلنا نتباهى به إلى يومنا هذا.

الدياسبورا.. زمن اقتصاد المعرفة

غير أن التحولات الجارية اليوم توحى بأننا بدأنا نغادر هذا المنطق تدريجياً؛ فالتراكم الذي صنعتته المبادرات الخاصة والمدينة خلال السنوات الأخيرة لم يعد يقتصر على الاحتفاء بالكفاءات أو تشجيع الاستثمار، بل بدأ يدفع نحو سؤال أكثر عمقا: كيف يمكن تحويل مغاربة العالم إلى قوة في اقتصاد المعرفة؟

هنا تكتسب المبادرات المدنية والخاصة أهميتها الحقيقية؛ فهي لم تعد تشغل بمنطق المناسبات، بل بمنطق بناء مسار جديد... من الاعتراف بالكفاءات إلى التفكير في الاستثمار، وصولاً إلى إنتاج الأفكار نفسها.

في هذا السياق، تبرز اليوم مبادرة لافتة، لا يتجاوز عمرها ثلاثة أشهر، لكنها تحمل دلالات قوية. شبكة غير رسمية لكفاءات مغربية بالخارج، تشكلت عبر شبكات التواصل الاجتماعي بشكل مرن ورقمي، وبدأت بسرعة في تنظيم نفسها عبر مجموعات عمل ولجان متابعة، بهدف إعداد «كتاب أبيض» يتضمن مشاريع وأفكاراً ومبادرات في مجالات الاقتصاد الرقمي والابتكار واقتصاد المعرفة.

والأهم في هذه المبادرة ليس فقط مضمونها، بل رمزيتها، فتحن أمام جيل جديد من مغاربة العالم لم يعد يكتفي بتحويل الأموال أو الاستثمار التقليدي، بل يسعى إلى نقل المعرفة، والمساهمة في صياغة التصورات، واقتراح حلول للمستقبل. وهذا يعكس رغبة واضحة في الانتقال من موقع «المساهم» إلى موقع «الشريك في التفكير».

وهنا يبرز التحدي الحقيقي أمام الفاعل العمومي؛ فحين تتطور المبادرات المدنية والخاصة بهذا الشكل، وتبدأ في إنتاج الأفكار والتصورات بشكل مستقل، فإن التأخر في مواكبتها قد يجعل الدولة خارج ديناميكية تتشكل بسرعة، لذلك فالمطلوب اليوم ليس فقط تدبير علاقة إدارية مع الجالية، بل بناء علاقة سياسية ومعرفية جديدة مع دياسبورا بدأت تفرض موقعها بنفسها.

وبين ما يقال وما لا يقال.. يبدو أن مغاربة العالم لم يعودوا فقط امتداداً للوطن.

في نهاية هذا الأسبوع، تحتضن مدينة مراكش نشاطين يحملان أكثر من دلالة، ويتعلق الأمر بالمنتدى الاقتصادي لمغاربة العالم FEMM، وجائزة مغاربة العالم TMM، وهما مناسبتان تدوان في الظاهر اقتصاديتين أو احتفاليتين، لكنهما تكشفان عن تحولات عميقة تعرفها الجالية المغربية بالخارج، وانتقالها التدريجي إلى دياسبورا بالمعنى الحديث للكلمة.

نحن اليوم أمام الجيل الرابع من مغاربة العالم، الذين يتجاوز عددهم ثمانية ملايين، ولم تعد المسألة مرتبطة فقط بجالية تعيش خارج الوطن، بل بتحول عميق في طبيعة هذه الجالية نفسها، وفي علاقتها بالمغرب وبالعالم.

فالدiasبورا، في الأدبيات الحديثة، ليست مجرد انتشار بشري خارج الحدود، بل شبكة ممتدة من الكفاءات والعلاقات والمصالح والقدرة على التأثير؛ هي رأسمال معرفي واجتماعي عابر للأوطان، يستطيع الربط بين الاقتصاديات ونقل التكنولوجيا والخبرات والأفكار.. ولهذا، فليست كل جالية دياسبورا، كما ليست كل هجرة هي مشروع تأثير.

والتجارب الدولية تؤكد ذلك بوضوح، فالدiasبورا الصينية لعبت دوراً حاسماً في نقل الاستثمار والتكنولوجيا، والدiasبورا الهندية ساهمت في بناء اقتصاد رقمي عالمي، قبل أن تعيد جزء كبيراً من خبراتها إلى الداخل. في كل هذه النماذج، لم يكن الرهان الحقيقي على الأموال فقط، بل على المعرفة.

وفي الحالة المغربية، ظل التعامل مع مغاربة الخارج، لسنوات طويلة، محكوماً بمنطق التحويلات المالية، ورغم أهميتها الكبيرة، فإن جزءاً محدوداً منها فقط كان يتجه نحو الاستثمار، وغالباً في قطاعات تقليدية كالعقار أو الادخار البنكي أو بعض الأنشطة البسيطة، وكان ذلك يعكس نموذجاً اقتصادياً محافظاً يرى في الجالية مصدر دعم مالي أكثر مما يراها شريكاً في إنتاج القيمة.

قراءة في تقرير البنك الدولي حول المغرب

الانتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، 0.7 و 0.8 % سنوياً، ويرتبط ذلك، حسب التقرير، بهيمنة القطاع العام على جزء مهم من الاستثمارات، بما يتراوح بين 50 و 66 %.

كما يبرز التقرير هشاشة النسيج المقاولاتي، حيث تشكل المقاولات الصغيرة جداً حوالي 94 % من مجموع المقاولات، ما يحد من قدرتها على التوسع وخلق وظائف مستدامة، ويضاف إلى ذلك اتساع الاقتصاد غير المهيكل، حيث يشتغل أكثر من ثلثي العمال دون عقود رسمية، وهو ما يؤثر على جودة الشغل والحماية الاجتماعية.

وبالنسبة للرأسمال البشري، يشير التقرير إلى وجود فجوة بين التكوين وسوق الشغل، إذ يعمل حوالي 43 % من خريجي التعليم العالي في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، كما عرف العالم القروي فقداناً يقارب 1.2 مليون منصب شغل بين سنة 2015 و 2024، بفعل عوامل مناخية واقتصادية، ما ساهم في زيادة الضغط على سوق الشغل الحضري.

وخلص التقرير إلى أن المغرب يواجه تحديين أساسيين، يتمثلان في ضعف ديناميكية القطاع الخاص، ومحدودية قدرة سوق الشغل على الاستيعاب، ودعا في هذا السياق إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية، بما يشمل تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تطوير منظومة التعليم والتكوين.

فبين مؤشرات النمو والتشغيل، يؤكد التقرير أن التحدي الأساسي يكمن في تعزيز قدرة الاقتصاد على تحويل النمو إلى فرص شغل أكثر استدامة وشمولاً.

يُبرز تقرير حديث صادر مؤخراً عن البنك الدولي، وجود علاقة غير متوازنة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في المغرب، حيث لا يعكس التحسن الاقتصادي بشكل كافٍ على خلق فرص الشغل أو تحسين إدماج الفئات النشيطة.

عرف الاقتصاد المغربي خلال العقد الأول من الألفية معدل نمو متوسطاً في حدود 4.7 %، قبل أن يشهد تباطؤاً تدريجياً في السنوات الأخيرة، ورغم هذا الأداء، تمكن المغرب من تحقيق تقدم اجتماعي مهم، تمثل في تراجع نسبة الفقر من 25 % سنة 2004 إلى 5.7 % سنة 2022، غير أن هذا التحسن لم يكن مدعوماً بدينامية قوية في التشغيل، ما حد من أثره المستدام.

على مستوى سوق الشغل، يشير التقرير إلى وجود عجز سنوي متوسط يناهز 215 ألف منصب شغل خلال الفترة 2000-2024، وقد ارتفع هذا العجز إلى حوالي 370 ألف منصب سنوياً بين 2020 و 2024، ويعكس ذلك محدودية قدرة الاقتصاد على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، خصوصاً الشباب.

كما سجل معدل المشاركة في سوق الشغل تراجعاً من 53.1 % سنة 2000 إلى 43.5 % سنة 2024، في مؤشر على انخفاض تدريجي في انخراط السكان في النشاط الاقتصادي، وتظل الفجوة بين الجنسين بارزة، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء 19 %. وفيما يتعلق بالاستثمار، يلاحظ التقرير أن المغرب يعتمد على مستوى مرتفع نسبياً، إذ يمثل الاستثمار حوالي 30 % من الناتج الداخلي الإجمالي، إلا أن مردوبيته تبقى محدودة، حيث لا تتجاوز مساهمة



عبد الرفيع حمزي



عزيز الرباح

كواليس أخرى

تناقض الاقتصاد الوطني بين النمو وغياب التنمية

الرباط. الأسبوع

كشف تقرير للبنك الدولي، أن الاقتصاد المغربي يواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، بين واقع يمزج بين الإنجازات المبدئية والأزمات الهيكلية العميقة، ومفارقة غريبة بين النمو يقابله عجز في خلق فرص للشغل.

وحسب التقرير، فإن هناك تناقضا كبيرا في الاقتصاد الوطني بين تحقيق معدل النمو وتشديد بنية تحتية متطورة وصناعة السيارات، لكن بالمقابل ظلت هذه السياسات العمومية غير كافية لتحقيق طموحات النموذج التنموي الجديد في ما يتعلق بمضاعفة الدخل الفردي ورفع معدلات التشغيل وإدماج العمالة في القطاع الرسمي.

وقد سجل البنك الدولي ضعف الاقتصاد المغربي في تحقيق الطلب المتزايد على الشغل، إذ لم يتجاوز متوسط الوظائف المحدثة سنويا بين سنتي 2000 و2024، نحو 215 ألف وظيفة، وهو رقم بعيد جدا عن سد الفجوة التي تفاقمت بين 2020 و2024 لتصل إلى عجز يقدر بـ 370 ألف وظيفة سنويا.

وأضاف البنك - في تقريره - أن المغرب



تحقيقه عبر دينامية المقاولات ورفع الكفاءات وتمويل المشاريع الضخمة، من طرق وموانئ وملعب وبنيات تحتية، دون أثر حقيقي على التشغيل، كما أن النسيج المقاولاتي والشركات المتوسطة والصغيرة، التي تعد بالآلاف (360 ألف)، غير قادرة على تحقيق النمو وخلق فرص للشغل دائمة، بينما الشركات الكبرى لا تقدم الأداء الإنتاجي المنتظر منها، ليبقى النمو يعتمد فقط على الإنفاق العمومي.

منذ سنة 2000 وهو يسجل عجزا سنويا يقارب 215 ألف منصب شغل، بحيث ارتفع الرقم إلى 370 ألف منصب في السنوات الأخيرة، ما يعني أن مشكلة التشغيل لم تعد عرضية، بل أصبحت بنيوية، والمفارقة أن النمو عوض أن يتحقق من خلال تحسين الإنتاجية والابتكار، يعمل على تراكم رأس المال، موضحا أن الاقتصاد المغربي يشترى النمو من خلال الإنفاق العمومي عوض أن يتم

المعهد الوطني للإحصاء خارج الخدمة

بالموسم الجامعي، وتنظيم المباريات، وتتبع مسالك التكوين، ومواكبة الإصلاح البيداغوجي. وأشار الفريق الاشتراكي إلى أن هذا الوضع يهدد استقرار التكوينات ويربك مستقبل الطلبة، وطبيعة التكاليف المرتبطة به، ومدى وضوح الإطار القانوني المنظم للمهام، مخذرا من انعكاسات هذا الوضع على تنظيم المباريات الوطنية وضمان استمرارية التدبير الإداري والبيداغوجي.

الرباط. الأسبوع

كشف الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، وجود اختلالات في التدبير الإداري داخل المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، بسبب تأخر المدير المعين في الالتحاق بمهامه، معتبرا أن هذا التأخر يربك السير العادي للمؤسسة ويعطل تدبير ملفات أساسية ترتبط

الزاوية العيساوية تتحرك في الرباط

الرباط. الأسبوع

تم تعيين إبراهيم الطبايلي، من طرف منسق تنسيقية الإبريز الوطنية لمحبي الطريقة العيساوية، مولاي الحسن العيساوي، ليقوم بتمثيل المنسق في مدينة الرباط، بعد مسيرة طويلة تعود لجده الراحل الحاج لحسن، المعروف لدى الدوائر الكبرى (...). بهذه المناسبة، أعلن إبراهيم الطبايلي عن تقديمه للمتمس من أجل الاستقرار في الرباط، قرب مرقد جده، عبر افتتاح فرع للتنسيقية، في انتظار تأشير الجهات المعنية على ذلك (...).

هل تضع الداخلية رؤساء الجهات الحاليين أمام المسألة قبل الرحيل؟

الرباط. الأسبوع

شرعت وزارة الداخلية في وضع مشروع قانون جديد رقم 031.26 المتعلق بالجهات، والذي يتضمن مستجدات جديدة، من أبرزها سحب الاختصاصات من رؤساء الجهات، ومعالجة الاختلالات والثغرات التي كانت في الماضي، لكن هذا القانون يطرح تساؤلات حول مدى صلاحيات ومسؤوليات رؤساء الجهات تحت وصاية الإدارة.

وباتى هذا القانون الجديد في ظل الاتهامات والانتقادات الموجهة لرؤساء الجهات الحاليين بسبب ضعف تدبيرهم وتكوينهم، وفشلهم في تنزيل برامج تنمية على مستوى الأقاليم والمناطق الخاضعة لنفوذهم، حيث تركز غالبية المشاريع على المدن ويتم رصد ميزانيات ضخمة للأنشطة والمهرجانات والزيارات واستقبال الضيوف في المناسبات، بعيدا عن تنفيذ مخططات تنموية تستهدف الفئات

لفتيت



مؤشرات فشل سياسة الدعم العمومي تخرج للعلن؟

الرباط. الأسبوع

منذ سنوات وحكومة أخنوش تصرف الملايير من الدعم العمومي لفائدة عدة قطاعات حيوية في المجال الفلاحي، والحيواني، والصناعي، والسياحي، والنقل، والطيران، والبناء، والسكن، والتعليم، والثقافة والإعلام العمومي، وغيرها من المجالات الأخرى المستفيدة من أموال الدولة بدعوى مواجهة الأزمة ولتقوية ونجاعة هذه القطاعات المتعددة.. لكن المواطن البسيط والعادي الذي تعتمد عليه أحزاب الحكومة خلال الانتخابات التشريعية والجماعية، والذي يتحول إلى «مواطن صالح» خلال فترة الانتخابات للمشاركة في عملية الاقتراع، يظل خارج منظومة الدعم المقدمة من قبل هذه الحكومة لأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الشركات الكبرى، والأغنياء الذين يستفيدون من هذا الدعم المرصود بشكل مباشر، لكونهم يتفرون على مشاريع واستثمارات مستفيدة من هذا الدعم، خاصة في المجال السياحي والفلاحي والنقل.. هذا المواطن اليوم يتحمل جميع الزيادات والغلاء الذي تسببت فيه حكومة أخنوش منذ خمس سنوات، سواء الزيادات التي عرفتها المواد الغذائية واللحوم، أو الضرائب والتأمينات والأدوية وتمويل الصناديق، وتحمل تكاليف ومصاريف الطبيب والعلاج، دون أن يحصل على أي شيء مجاني من هذه الحكومة الرأسمالية، بحيث أن المعاناة التي يعيشها المواطن المغربي مستمرة، فهل استوعب الدرس؟ وهل سيعاقب حكومة أخنوش في الانتخابات المقبلة؟

وقد خرجت الأرقام الرسمية لتزف «بشرى» تحقيق فائض ميزانياتي ناهز 6.5 ملايير درهم.. هذا الرقم الذي يبدو في ظاهره مؤشرا على «عافية» مالية وتدبير محكم للموارد العادية التي بلغت 191.9 مليار درهم، يخفي هوة سحيقة بين لغة المحاسبة الماردة وبين نبض الشارع المنهك، إذ تطرح مصادر اقتصادية تساؤلات مشروعة حول جدوى هذا الفائض إذا لم ينعكس بشكل مباشر على خفض كلفة العيش أو تعزيز الدعم الاجتماعي.

وترى نفس المصادر، أن هذا الفائض المعلن لا يمكن قراءته بمعزل عن سياسة «التحفظ الإنفاقي» والتي قد تكون الحكومة قد مارسها في القطاعات الحيوية، معتبرة أن تحقيق رصيد إيجابي في ظل أزمة تضخمية، هو دليل أن الدولة نجحت في امتصاص السيولة من جيوب دافعي الضرائب عبر المداخل الضريبية التي تشكل عماد الموارد العادية، لكنها في المقابل تتردد في إعادة ضخ هذه الأموال كاستثمارات عمومية أو دعم مباشر يخفف من حدة الأزمة.

«أكابس» ترسم خارطة طريق للقطاع التعاضدي

الأعلى الذي يوجه ويتحكم في القطاع، واقتربت تنظيم القطاع في إطار فيدرالية وطنية موحدة تتشكل من قطين قطاعين بضمان جمعيات تعاضدية معينة وفقا لمنطق متجانس (القطاع الخاص/القطاع العام)، مما سيخلق بنية متماسكة وموحدة تسهل تجميع الخدمات وضمان المساواة في الاستفادة وبنفس الشروط والكيفيات لمختلف منطري القطاع.

ولتحقيق الحكامة القطاعية، تقترح الدراسة اعتماد فيدرالية وطنية موحدة تعتبر المخاطب الرسمي لكافة مكونات القطاع أمام الدولة والأغنياء، تضم تمثيلية أقطاب قطاعية تعمل كوسيط فني وصانع قرار.

(3) الحكامة الداخلية، التنظيم، التوحيد القياسي، والرقابة: اقترحت الدراسة تحديث نظام الحكامة والإشراف على الجمعيات التعاضدية، والتركيز على تعزيز المهام الرئيسية، وإضفاء الطابع المهني على هيئات الأجهزة المسيرة والإدارة، وإنشاء لجان متخصصة بمهام محددة.

ويتم تعزيز آليات الحكامة الداخلية للجمعيات التعاضدية من خلال فصل المهام، بتحديد مسؤوليات كل من الأجهزة المسيرة والإدارة بشكل واضح، ومن خلال تنظيم وظائف الرقابة الرئيسية، وفقا للممارسات الاحترافية الجيدة، ثم توحيد إطار العمل (مخطط محاسبي، ملاءة مالية، تقارير، احتياطات، حكامة) بين جميع التعاضديات، وضمان الرقابة الشاملة، اقترحت الدراسة أن تتدخل الجهة الرقابية من خلال عمليات التدقيق والتفتيش والتدابير التصحيحية.

للقطاع، تستند إلى 5 ركائز أساسية، تهم:

■ تموقع واضح ضمن نظام التغطية الصحية؛

■ حكامة ديمقراطية مهنية وخاضعة للمساءلة؛

■ تنظيم قطاعي مماسس؛

■ استدامة اقتصادية ومالية مضمونة؛

■ تنظيم وقائي.

وبناء على التشخيص المنجز، والأخذ بعين الاعتبار مستجدات مشروع تعميم التغطية الصحية الشاملة، وكذلك التحول الذي يعرفه نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، والمتمثل أساسا في نقل اختصاصات «كنوبس» والتعاضديات في هذا النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بموجب القانون رقم 23.54 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00، رسمت الدراسة خارطة طريق للقطاع على المدين المتوسط والطويل، تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

(1) نطاق التدخل: اقترحت الدراسة التركيز على نشاط التأمين الصحي التكميلي باعتباره النشاط الأساسي، مع تنفيذ تدريجي ومتحكم فيه وخاضع للإشراف لأنشطة أخرى، مثل المبادرات المتعلقة بالصحة، والصناديق المستقلة للاحتياط الاجتماعي، والوقاية الصحية، والمساعدة الاجتماعية.

(2) الحكامة العامة والتنظيم القطاعي والجدوى الاقتصادية: سجلت الدراسة أنه بغض النظر عن سيناريو الحكامة المتوقع، تظل وصاية الدولة هي الإطار

مصطفى السباعي

كشفت هيئة التأمينات والاحتياط الاجتماعي عن نتائج الدراسة الاستراتيجية التي أنجزتها عن مستقبل التعاضد، حيث رسمت خارطة طريق للقطاع التعاضدي لأجل ضمان اندماجه السلس والفعال في منظومة التغطية الصحية الشاملة على ضوء مستجدات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية الجاري تنزيله، والذي وضع تصوره العام الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، يوم 9 أكتوبر 2020. الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات Forvis Mazars لفائدة الهيئة، سجلت استناد القطاع التعاضدي المغربي إلى إطار قانوني راسخ، تم تعزيزه تدريجيا بإصلاحات متعددة للملاءمة مع مستجدات ومتطلبات كل مرحلة، لا سيما تلك المتعلقة بالمحاسبة، مبرزة أن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) أعاد تعريف مكانة الجمعيات التعاضدية في منظومة التغطية الصحية، وعزز دورها في نظام الحماية الاجتماعية ككل، ونهت الدراسة إلى أن هذا القطاع يشهد تطورا ملموسا في بيئة متغيرة، مما يتطلب دعما مناسباً.

وقد مكن تحليل الوضع الحالي للقطاع، والمقارنة المعيارية الدولية، والمشاورات المختلفة مع مختلف المعنيين والمتدخلين، من صياغة رؤية مستقبلية

كيف انسحب المغرب من مهزلة انتخابية في البرلمان الإفريقي..

العيون. الأسبوع



لم تكن أشغال الدورة الاستثنائية للبرلمان الإفريقي، المنعقدة بمدينة ميدراوند بجنوب إفريقيا بين 28 و30 أبريل 2026، مجرد محطة تنظيمية لانتخاب رئيس جديد وهيئة مكتبه، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لمصادقة العمل البرلماني الإفريقي، غير أن هذا الاختبار انتهى إلى مهزلة انتخابية، وفق توصيف غير مباشر للوفد البرلماني المغربي، الذي اختار الانسحاب ومقاطعة العملية برمتها احتجاجا على «الخروقات الخطيرة وغير المسبوقة».

الوفد المغربي، الذي ضم برلمانيين من مجلسي النواب والمستشارين، وبمشاركة شخصيات من الأقاليم الجنوبية، كان حاضرا بقوة في هذه المحطة، بقيادة نائب رئيس مجلس المستشارين والوزير الأسبق لحسن حداد، في مواجهة الجزائر وصنيعتها البوليساريو التي حظيت بتمثيلية في اللجان، غير أن مجريات العملية الانتخابية دفعت الوفد إلى اتخاذ موقف صارم دفاعا عن مبادئ الشرعية والشفافية.

فقد عرفت الاجتماعات التحضيرية، خاصة على مستوى مجموعة شمال إفريقيا، اختلالات عميقة تمثلت في فرض مسطرة تصويت دون سند قانوني، وعدم احترام مبدأ التوافق، الذي يشكل أحد الأعراف الراسخة داخل العمل البرلماني الإفريقي، كما سجل الوفد المغربي

تدخلها مباشرة لإدارة في توجيهه أشغال الاجتماعات، وهو إخلال واضح بمبدأ الحياد. والأخطر من ذلك، كان اللجوء إلى عناصر أمنية للتأثير على مجريات الاجتماعات، في سابقة تمس بجوهر الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسة يفترض أنها تمثل ضمير الشعوب الإفريقية. هذه الممارسات، إلى جانب تسجيل تضارب في عدد المصوتين وتجاوز الزمن القانوني للاجتماعات، أفرغت العملية الانتخابية من مضمونها القانوني.

أمام هذه التجاوزات، أعلن الوفد المغربي مقاطعته للعملية الانتخابية ورفضه القاطع لنتائجها، معتبرا أنها تفتقر لأي أساس قانوني سليم، ولم يكتف بذلك، بل وجه مراسلة احتجاج

رسمية إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والمستشارة القانونية للاتحاد، مطالبا بتدخل عاجل لضمان احترام القواعد المؤطرة لعمل المؤسسة؛ هذا التحرك يعكس، في عمقه، سعي الرباط إلى الدفاع عن شرعية المؤسسات القارية، وعدم السماح بتحويلها إلى فضاءات لفرض الأمر الواقع أو لتصفية حسابات سياسية ضيقة. فما حدث في جنوب إفريقيا لا يمكن فصله عن التوازنات السياسية داخل القارة الإفريقية، حيث تحاول بعض الأطراف التأثير على مسار المؤسسات القارية لخدمة أجنداتها، غير أن الموقف المغربي، القائم على الانسحاب بدل الانخراط في مسار معيب، يعكس تمسك المملكة بخيار الشرعية المؤسساتية.

أمريكا تفكك لغز اختفاء جنديين أمريكيين في مناورات «الأسد الإفريقي»

عبد الله جداد. طانطان

أحزمتهم، غير أن المحاولة لم تكلل بالنجاح. وأمام تعقد الوضع، أقدم جندي آخر على القفز إلى البحر في محاولة ثانية للإنقاذ، رغم أن زميله لم يكن يجيد السباحة، غير أنه سرعان ما واجه قوة الأمواج، ليجد الاثنان نفسيهما في وضعية حرجية خالت دون تمكنهما من العودة إلى الشاطئ، كما حاول جندي ثالث التدخل لإنقاذهما، إلا أنه لم ينجح في ذلك، قبل أن يتمكن من العودة إلى البر.

ولا تزال عمليات البحث والإنقاذ متواصلة منذ أيام، بمشاركة مكثفة لطائرات استطلاع ومسيرات وغواصين وسفن، على امتداد الساحل الأطلسي، في مساعٍ حثيثة لتحديد مصير الجنديين المفقودين.

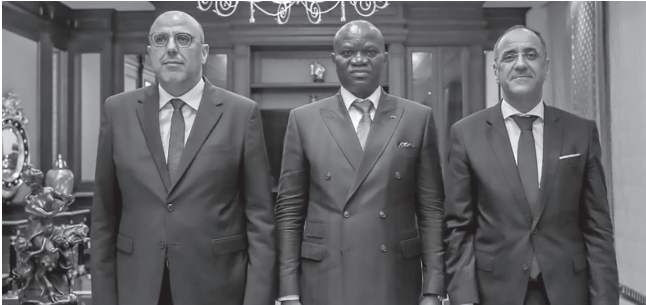
يذكر أن الجنود كانوا يشاركون في مناورات «الأسد الإفريقي» التي تعرف مشاركة واسعة لآلاف العسكريين من الولايات المتحدة ودول إفريقيا وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فيما أكدت مصادر رسمية أن الحادث لا يرتبط بشكل مباشر بالأنشطة العسكرية الجارية.

بعد طول انتظار، وغياب أي معلومات موثقة، كشفت وزارة الدفاع الأمريكية أخيرا تفاصيل جديدة بشأن حادث اختفاء جنديين أمريكيين خلال مشاركتهما في مناورات «الأسد الإفريقي» الجارية بالمغرب، حيث أفادت بأن أحدهما ألقى بنفسه في المحيط في محاولة لإنقاذ زميله، قبل أن يختفيا معا وسط ظروف بحرية صعبة.

وحسب مسؤولين أمريكيين، في تصريحات لشبكة «سي. بي. إس نيوز»، فإن الحادث وقع خلال عطلة نهاية الأسبوع بالقرب من منطقة التدريب في «كاب درا» حين كان عدد من الجنود يقضون وقتا لمتابعة غروب الشمس، ووفق المعطيات الأولية، فقد سقط أحد الجنود من منحدر صخري نحو المياه، ما استدعى تدخل زملائه الذين حاولوا إنقاذه عبر تشكيل سلسلة بشرية باستخدام

ولد الرشيد يمثل الملك في تدشين «مدينة الديمقراطية» بليبروفيل

العيون. الأسبوع



مثل رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، الملك محمد السادس، في حفل التدشين الرسمي لقصر المؤتمرات عمر بونغو أونديمبا بـ«مدينة الديمقراطية» بالعاصمة الغابونية ليبروفيل، وذلك بحضور عدد من رؤساء الدول والوفود الأجنبية وممثلي السلك الدبلوماسي وشخصيات مدنية وعسكرية.

وتنفيذا لهذا التكليف الملكي السامي، تشرف محمد ولد الرشيد بأن يتقل إلى رئيس جمهورية الغابون، بريس كلوتير أوليغي نغيما، التحيات الأخوية والتهاني الصادقة للملك محمد السادس، بمناسبة حفل تدشين هذا الصرح

وعلی الحرص الملكي على مواصلة توطيد هذه الشراكة المتميزة، بمعية الرئيس الغابوني، خدمة للمصالح المشتركة للبلدين، ودعمًا للتنمية والاستقرار والتعاون الإفريقي البناء. وقد حضر محمد ولد الرشيد لهذا الحفل مرفوقا بسفير المغرب لدى الغابون، عبد الله الصبيحي.

المؤسساتي الهام الذي يعكس رمزية خاصة في مسار ترسيخ المؤسسات وتعزيز إشعاع دولة الغابون على المستويين الإفريقي والدولي. كما جدد ولد الرشيد التأكيد على اعتزاز المملكة المغربية بعمق علاقات الأخوة والصداقة والتعاون التي تجمعها بجمهورية الغابون الشقيقة،

للقناة من خلال مواكبتها للتحويلات التنموية بالأقاليم الجنوبية، وإنجازها تحقيقات ميدانية من داخل مخيمات تندوف، نقلت شهادات حية حول الأوضاع الإنسانية والاجتماعية بالمخيمات، وأسهمت في تفكيك الطرح الانفصالي استنادا إلى الوقائع والمعطيات الموثقة.

كما أكد المتدخلون أن القناة تضطلع بدور متقدم في «الدبلوماسية الإعلامية»، عبر مواكبتها المستمرة لواقع الأقاليم الجنوبية ونهضتها التنموية، إلى جانب تقديم إعلام للقرب يستجيب لحاجيات الجمهور داخل المغرب وخارجه.



المؤسساتي ضمن فعاليات الدورة 31 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط، الأداء الاستراتيجي لقناة «العيون» الجهوية باعتبارها دعامة إعلامية مركزية في تثقيت مغربية الصحراء، ورافعة لتثمين الثقافة الحسانية وصون مكوناتها داخل الفضاء السمعي البصري، الوطني والدولي، كما توقف المشاركون عند الدور الذي تضطلع به القناة منذ انطلاقي بثها سنة 2004، في توثيق التراث الحساني وتحويله من موروث شفهي إلى أرشيف سمعي بصري دائم ومتاح للأجيال الصاعدة.

وسلط اللقاء الضوء على البعد السيادي

قناة «العيون» تشهر دورها الدبلوماسي في معرض الكتاب

العيون. الأسبوع

أبرزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، خلال لقاء تواصلتي احتضنه رواقها

الرباط يا حسرة

ربط قاري مرتقب بين لشبونة والرباط

الجماعة آنذاك، وبعد حوالي 38 سنة من هذه الأحداث التي جرت على مستوى جماعة الرباط برئاسة رئيسها أطال الله عمره، وقد ارتقى فيما بعد إلى منصب وزير، مع مساعديه، تحرك الدولة البرتغالية من جديد وعلى صعيد عالي، ملف الربط، وإنما هذه المرة بشكل أكثر جاذبية من حيث التقنية المقترحة عبر ممر بري على قنطرة هي الأولى من نوعها لتحقيق حلم قارتين من بوابتين: باب الرباط جنوبا وباب لشبونة شمالا؛ هذا الحلم نعترف بأنه ليس بالهين، ولكنه قابل للتحقيق ومرشح لزلزلة حكومات من إفريقيا الشمالية، كما سيؤثر بشكل كبير على لوجستك النقل البحري والملاحة التجارية بين البلدان الثلاثة (المغرب والبرتغال وإسبانيا).

فالبرتغال لها شهرة عالمية في بناء القناطر، وهي تعلم كما نعلم بأنها لوحث باهتمامها بمشروع الربط بينها وبين المغرب ومنه إلى باقي القارة الإفريقية، لتنافس ورشا مماثلا جاهزا لربط المملكتين المغربية والإسبانية.



للتحكم في إشارات المرور. وعند زيارة العمدة، الذي وصل لرئاسة البلاد بتاريخ 18 يوليوز 1988، ذكر بالمحادثات سألته الذكر، ولن تكشف عن مالها حفاظا على سرية ترتيباتنا في

الربط البحري بين العاصمتين، مع تقديم عرض تقني يؤكد بأنه أمام ميناء لشبونة تقع مدينة الرباط، وتم تعزيز طلبهم برغبة أكيدة ودائما في ذلك الوقت، للتكفل بإنشاء خطوط للترامواي ومحطة

هذه المرة يأتينا الخبر من كواليس العاصمة البرتغالية، بعزم الانفتاح الطرقي عبر قنطرة بتقنيات فريدة للارتباط مع المملكة المغربية، وفي ذلك لا يتوقف الأمر عند مجرد خبر متعدد القراءات والاستنتاجات، ولكنه حلم ظل يراود الأوروبيين والأفارقة منذ أن قرر المغرب في سبعينات القرن الماضي إنشاء شركة وطنية للربط القاري، وكان مقرها بشارع العلويين في الرباط، حيث انكب على تحضير الدراسات اللازمة لتنزيل هذا الربط، وبعد 20 سنة من المخاض لازدياد أكبر معجزة في ذلك الوقت للقتار بين القارتين، أجهض المشروع برمته ولا داعي للغوص في الأسباب، وكان مقررا بين مدينة طنجة وضواحي طريفة الإسبانية.

وفي 22 مارس 1988، وبمناسبة عقد اتفاقية التآخي بين العاصمتين لشبونة والرباط، وعلى مائدة غداء رسمي للوفد الرباطي في فضاء بطل على الأطلسي، بحضور وازن للعمدة البرتغالي، الذي تولى فيما بعد رئاسة الدولة، ورجال أعمال وسياسيين، أثير موضوع طلب

حديث العاصمة



المسنون والمتقاعدون ينتفضون

بقلم: بوشعيب الإدريسي

مخطئ من يعتقد أن التحولات الجارية في المغرب هي مجرد استعدادات لتنظيم تظاهرة موندiales 2030، التي لها زمن محدود لا يتجاوز الشهر، بل هي مرحلة بلوغ النظام المتأخر مع «الرضاعة»، وتطبيب الخواطر... حتى هددتنا السكتة القلبية وأنذرنا الساهر علينا بأننا مقبلون على أخطرها إذا لم نغير سلوكياتنا، وهذا الساهر هو ضمير الشعب والمسؤول عن إسعاده ووقايته من الحوادث المزعجة التي كثرت بأخطاء وهفوات المنتخبين.

ومن العاصمة السياسية جاءت انتخابات جزئية سنة 2024 لتؤكد ما أتى به ناصحا ضمير الأمة، بتسجيل أدنى مشاركة انتخابية في تاريخ المملكة، ومع ذلك، استمرت الأوضاع كما كانت، لكن إشارات قوية من أعلى مؤسسة دستورية، بدون شك التقطها المعنويون وشعروا بمغزاها وابتهج لها الشعب، لأنها تعبر عما يخالجه من تدمير من الموكول إليهم دستوريا حكم وتسيير ورعاية المواطنين.

وها هي الانتخابات آتية بعد شهور فقط والناخبون إليها سائرون، وكل الأكاديميين الملمين بشؤون السياسة يتوقعونها مغايرة من حيث الكم والكيف، فأول مرة تجند المتقاعدون للدفاع عن حقوقهم وقالوا في بيانهم الأول، أنهم مليوني ناخب وأنهم مساندون من الشيوخ المهضومة حقوقهم وعددهم ثلاثة ملايين ناخب.

إذن، هم قوة انتخابية في المملكة عازمون على اتخاذ موقف يخدم قضاياهم المهمة، وأعلنوا أنهم خمسة ملايين ناخب في ثورة عارمة لانتزاع ما متعهم به الدستور من حقوق ظلت مجرد عناوين لوزارات ومديريات ومندوبيات، فهذه الجموع المظهرة حتى في معيشتها، والمتروكة لحالها من المؤسسات المكلفة بها، نفذ صبرها وأعيائها الانتظار الطويل لتسوية حقوق يتمتع بها متقاعدون في مختلف البلدان إلا هم ومعهم كبار السن المعبدون بالنكر لأوضاعهم الهشة، وبالرغم من التضامن الذي يحظون به من إخوانهم المتقاعدين الذين أدمجهم في فئتهم، وفي المستقبل القريب ستتفاقم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بحيث سيرتفع عددهم بعد عقد من الزمن إلى 10 ملايين مسن، نصفهم لا يتوفر على أي دخل أو معاش. وبينما يترقب السياسيون الانتخابات المقبلة، يخوض المتقاعدون والمسنون معارك لانتزاع الاعتراف الحكومي بإهمالهم وبالعامل على إدراجهم قبل الاقتراع القادم في أولويات الملفات الاجتماعية لإعادة الاعتبار إليهم، وهؤلاء السياسيون عليهم إبراء ذمتهم من المشاركة بصمتهم في تهميش من هم في حكم الأبناء والأجداد، لذلك فإن «البر الحكومي» بهؤلاء المسنين هو واجب إنساني ووطني، سيكون ابتغاء لرضاهم ما دام رضى الله من الوالدين، وطمعا في أصواتهم.

☆☆☆

شهادات من الرواد

(التعايش بين المسلمين وبين غيرهم من أهل الأديان الأخرى داخل المجتمع الإسلامي، في ظل الشريعة الإسلامية، هو الذي فتح المجال أمام التفاعل الثقافي والحضاري بين شعوب متعددة الثقافات، وجعلها تصوغ حضارة إسلامية جديدة انصهرت فيها كل المعطيات العلمية والتقنية والثقافية، موجبة بروح الإسلام التواقة إلى المعرفة، وبغض النظر عما كان يحدث أحيانا من اندلاع خلافات واشتباكات عنيفة تؤدي إلى فتن محلية بين المسلمين والمسيحيين واليهود، لأسباب عاطفية، فإن التعايش الاجتماعي القائم على الاحترام للثقافات المخالفة، ظل غائبا عن علاقاتهم)) انتهى.

من محاضرة للعلامة الأستاذ محمد الكتاني شفاء الله، في موضوع: «صور من علاقات التفاعل بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى»، سنة 2005، مدونة في مجلة «أكاديمية المملكة» (العدد 22 / الصفحة 46).

صحة الرباطيين بين حق العلاج واحتكار الأدوية

الليل، وإلا فالعاقبة تنتظرهم. هذا الجحيم اليومي يعاني جل الرباطيين من ويلات، حتى تحولت تغذيتهم إلى حقن وتلقيح وأقراص وشراب دوائي وكبسولات ومكملات غذائية وغيرها، وهذه هي التغذية الجديدة للرباطيين، مفروضة على الكبار والصغار، ويصلى بنيران أثمانها كل المواطنين بعد فرض اقتنائها بوصفة طبية إجبارية بعد أداء أعصاب الطبيب، واليوم، وبعد تفشي الأمراض، لم يعد الخبز هو المه، ولكن الدواء الذي صار في خانة التجارة المربحة بحماية لوبيات الأدوية وصمت الحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة، المنشغلين باحتكار حق علاج الناس، بخنقهم من خلال الغلاء الفاحش للأدوية دون أي اعتبار لصحة ولجيوب المواطنين.

فالعلاج أصبح تجارة لمن يدفع أكثر، بعدما تم «الانقلاب» على حق الوصول إلى هذا العلاج الذي أقره دستور المملكة في الفصل 31 ونص عليه قانون الجماعة في مادته 83.

وقد تابع الرباطيون باهتمام إسناد مأمورية الصحة في المدة الأخيرة لشخصيات عسكرية، ربما تكون بداية لإنقاذ المجال الصحي مما آل إليه من تشويه في رسالته الإنسانية.

انشغلت الحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة بموضوع «الخبز» وقيمته ووزنه دون أن تحدد مكوناته وفائدته أو أضراره الصحية، والويل كل الويل لمن تسول له نفسه المس بـ«قدسية» تعريفه المقتنة لضمان تغذية البطون الجائعة ولو بخبز حافي يكلف الخزينة مليارات الدراهم سنويا؛ هذا الانشغال الموروث من حقبة زمنية كان فيها الدقيق شبه منعدم وفي بعض الأحيان يتطلب الحصول عليه إجراءات معينة، في تلك الفترة من سبعينات القرن الماضي طبق قانون دعم هذه المادة الضرورية لجعلها متاحة للمواطنين، ولا نعتقد أن ظروف تلك الحقبة بعد حوالي 55 سنة من التطبيق، لا تزال قائمة، ونستغرب إجماع الفعاليات المهمة بهذا «الخبز الحافي» وملياراته الثقيلة، عن إعادة التفكير في جدواه ونحن في عصر آخر لم يعد الجوع يقتل، بل ومنذ عقد من الزمن وفي ظل النهضة الطبية، انكشفت أمراض لم يكن اكتشافها بالأمر الهين، مما زاد الطلب على الأدوية التي أصبحت اليوم تحتل الصدارة في نفقات الرباطيين بفارق شاسع، ومن غريب الصدف أن الأطباء ينهون عن تناول الخبز الحافي لأضراره ويلجئون على الالتزام بالعلاج في أوقاته طيلة النهار وجزء من

أرشيف الرباط

14 سنة مضت على غياب قلم الأديب والإعلامي والأيقونة الراحل عبد الجبار السحيمي، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته، نتذكره ونفتخر بعباءاته الفكرية الغزيرة، التي تستحق أن تكون من المعروضات في المعرض الدولي للنشر والكتاب المقام في مسقط رأسه الرباط.



أسرار العاصمة

لأول مرة يتحدث الناخبون، بمن فيهم المتقاعدون الذين يتباهون بقوتهم الانتخابية، عن محاسبة الأحزاب الحاكمة على إنجازاتها للطبقة الساحقة من الرباطيين، وتخليها كلياً عن مراقبة وتتبع من زكمتهم وورشتهم باسمها لتحمل أعباء الناخبين، برلمانيين وجماعيين وجهويين؛ فلم يثبت أن قدم حزب واحد اعتذاره عن اختيار مرشحين دون المستوى، مما يعني رضاه على مهامهم، فلا بد من إخضاع هذه الأحزاب للمحاسبة أولا عما سبق قبل فتح صفحة مرشحين للانتخابات الموالية.

إشارة قوية التقطها الرباطيون بأمل كبير في تلقيح المنظومة الصحية العمومية بكوادر من مثيلتها المنضبطة بواجباتها الوطنية في حماية الوطن كما في رعاية صحة المواطنين، بعد تعيين مسؤول عسكري كبير على رأس الصحة العمومية في جهة كبيرة، وهي مجرد إشارة لوقف نزيف الصحة العمومية والخصوصية.

الأمن الوطني في احتفائه بالذكرى 70 لتأسيسه وتشددين مقره الجديد لتعزيز روح الخدمة الأمنية المستنبطة من الحقوق الإنسانية، ينزل إلى حي شعبي عريق هو العكاري، ابتداء من 18 ماي الحالي، في إطار «الأبواب المفتوحة»، ليطلع المواطنون على أمنهم وحاجياتهم التعريفية.. حتى صار الأمن شريكا موثوقا به في حماية ومساعدة المواطنين وفي تقريب خدماته للعموم.

تسمية المسرح الكبير بالمسرح الملكي، وافتتاحه من قبل الأميرات وزوجة الرئيس الفرنسي، يؤشر على عالميته وقد يقتضي تسيير «أوبرا باريس» ودشت سنة 1870 بقاعات ملكية يتفوق عليها المسرح الملكي من حيث الكم بعدد المقاعد المخصصة للمتفرجين، أما من حيث الكيف، فهذا هو الطروح حاليا حتى يستنبط فنية إشعاع «الأوبرا الباريسية» بطقوس عربية، فرنسية وإفريقية، وهذا هو التحدي المطلوب إنجازه من مدير المسرح.



اعتراف دولي بأهمية المغرب بنهائي مونديال 2030



يتعزز الطرح المغربي لاستضافة نهائي كأس العالم 2030 بدعم إعلامي دولي متزايد، حيث سلطت تقارير صحفية أجنبية الضوء على التحول النوعي الذي يشهده ملف البنية التحتية الرياضية بالمملكة، وفي هذا السياق، يبرز مشروع مركب الحسن الثاني بضواحي الدار البيضاء كأحد أبرز عناصر القوة، ليس فقط من حيث حجمه، بل كرمز لرؤية استراتيجية تهدف إلى ترسيخ موقع المغرب ضمن كبار منظمي التظاهرات العالمية.

ويمثل هذا المشروع ورقة حاسمة في سياق احتضان النهائي، خاصة مع قدرته الاستيعابية المرتفعة التي تصل إلى 115 ألف متفرج، ما يجعله مرشحا ليصبح الأكبر عالميا، متجاوزا ملاعب ذات رمزية تاريخية؛ هذا المعطى لا يقتصر على الجانب العددي، بل يعكس توجهها نحو تقديم تجربة جماهيرية غير مسبوقة، تتماشى مع متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم وتطلعاته لتطوير صورة البطولة.

ولعل ما يمنح المشروع بعدا إضافيا، هو كونه يتجاوز مفهوم الملعب التقليدي نحو إنشاء منظومة رياضية متكاملة، تشمل مرافق سياحية وتجارية وبنيات للنقل والإعلام. هذا التكامل يعزز جاذبية الملف المغربي مقارنة بمنافسين أوروبيين، حيث لم تعد المنافسة تركز فقط على تاريخ الملاعب، بل على القدرة على تقديم منظومة تنظيمية شاملة تضمن نجاح الحدث على جميع المستويات.

كما يعكس الاهتمام الدولي بهذا المشروع، تحولا في نظرة الفاعلين الرياضيين للمغرب، من بلد طامح إلى شريك موثوق في تنظيم كبريات التظاهرات، ومع اقتراب استكمال الأشغال، يبدو أن الرهان المغربي لم يعد فقط على استضافة مباريات ضمن مونديال 2030، بل على انتزاع شرف احتضان النهائي استنادا إلى مزيج من الحداثة، والجاهزية، والهوية الثقافية.

هل حان وقت محاسبة رؤساء الأندية؟

فرضتها تراكمات التسيير، لكنها في الوقت ذاته تبرز غياب تقارير محاسبية دقيقة تعرض بشكل منتظم على المخترطين والرأي العام. وتعكس هذه الأزمة نموذجا متكررا في الأندية الوطنية، حيث يتحول التسيير إلى مجال مغلق تهيمن عليه الحسابات الشخصية أكثر من منطق التدبير الاحترافي، فغياب المساءلة لا يرتبط فقط بالأشخاص، بل ببنية قانونية وتنظيمية تحتاج إلى مراجعة تضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل فعلي، وتفرض معايير واضحة لتقييم الأداء الإداري والمالي. ويبرز بيان الفصل المشجع لفريق الوداد كأكثر من مجرد موقف احتجاجي، إذ يعيد طرح إشكالية الحكامة في الأندية الرياضية، ويؤكد أن الجماهير لم تعد تكتفي بدور المتفرج، بل تسعى إلى فرض معادلة جديدة قوامها الشفافية والمساءلة، غير أن تحويل هذا الضغط إلى إصلاح مستدام، يظل رهينا بإرادة مؤسساتية حقيقية تعيد الاعتبار لقواعد التدبير الرشيد داخل الأندية.

تعكس الدعوة التي أطلقتها مجموعة «الوينرز» لاستقالة رئيس نادي الوداد وأعضاء مكتبه المسير، تصعيدا جديدا في علاقة الجماهير بإدارة الأندية، وتطرح في عمقها إشكالات تعاني منها الكرة المغربية، بعدما ظلت فترات التسيير في الأندية بعيدة عن المحاسبة الفعلية؛ فبيان الفصل لم يكتف بالمطالبة بالرحيل، بل أعاد التأكيد على استقلاليتها عن الصراعات الانتخابية، في إشارة إلى أزمة ثقة متجذرة بين القاعدة الجماهيرية ومراكز القرار داخل النادي. ويكشف هذا التصعيد عن اختلال واضح في منظومة الحكامة داخل الأندية، حيث تغيب آليات التقييم الدوري والشفافية المالية، ما يجعل المحاسبة رهينة بالضغط الجماهيري بدل أن تكون مسطرة مؤسساتية واضحة، ذلك أن المطالبة بالاستقالة دون جرد شامل للاختلالات، كما ورد في البيان، تعكس حالة استعجال



الفوتسال النسوي بين وعود التطوير وواقع التأجيل داخل العصبة الجهوية

يعيش ملف كرة القدم داخل القاعة النسوية على مستوى العصبة الجهوية حالة من الارتباك التنظيمي، بعدما ظل موعد انطلاق البطولة مجهولا رغم الوعود المتكررة بتطوير الممارسة النسوية وتوسيع قاعدة التنافس، ويأتي هذا التأخر في وقت استكملت فيه الأندية المشاركة مختلف الإجراءات الإدارية والقانونية، بما في ذلك تسجيل اللاعبين عبر المنصة الرسمية داخل الأجل المحددة.

وتخشى مكونات رياضية أن ينعكس هذا الوضع سلبا على حظوظ ممثل الجهة في خوض مباريات السد المؤهلة إلى القسم الوطني الثاني، خاصة مع اقتراب الموعد الذي حددته الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم للإعلان عن البطل الجهوي.

هل يكفي القانون وحده لمواجهة الشغب؟

مستدام داخل المدرجات، فالإشكال يتجاوز النصوص إلى بنية ثقافية وتنظيمية تقتضي إشراك الأندية والفصائل المشجعة والسلطات، في بناء نموذج تدبيري قائم على الوقاية والتأطير والتوعية، كما أن النقاش المتجدد حول إبعاد ملاعب كبرى عن مباريات البطولة، يعكس حلا ظرفيا لا يعالج جذور الظاهرة بقدر ما يؤجلها، ما يفرض تبني رؤية شمولية توازن بين الصرامة القانونية والاستثمار في البعد التربوي للجماهير.

تعيد العقوبات التي أصدرتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم على نادي الجيش الملكي والرجاء البيضاوي، عقب الأحداث التي رافقت مباراة الكلاسيكو بمركب مولاي عبد الله، طرح سؤال جوهري حول حدود المقاربة الجزرية في معالجة ظاهرة الشغب؛ ورغم قسوة العقوبات، وعلى رأسها خوض مباريات بدون جمهور ومنع الاستقبال، إلا أن التجارب السابقة تظهر أن الردع القانوني وحده لا يكفي لإحداث تحول سلوكي



رياضات حديثة العهد بالمغرب

الأوروبية ليصنعوا الحدث في شلالات «فيكتوريا فولز» بزمبابوي، فإرضين العلم المغربي في محفل دولي اتسم بالندية؛ هذا النجاح الذي ولد من رحم الإصرار، لا يمثل مجرد إنجاز تقني، بل يعكس طموحا مؤسستيا يهدف إلى ترسيخ مكانة المغرب في الرياضات الحديثة.

في تقاطع فريد بين نبل الغولف وزخم كرة القدم، تبرز رياضة «الفوت غولف» بالمغرب كفصل جديد من فصول التميز الرياضي، متجاوزة حاجز «الوحدات الجديدة» لتصنع هويتها الدولية الخاصة، وقد تجسد هذا التحول في الملحة التي سطرها «سبعة أسود» مغاربة، انطلقوا بخبراتهم من الملاعب

لماذا صُنفت نسخة الرباط من «مؤتمر الصحراء» كأنجح محطة في تاريخ البطولة؟

ثقة متزايدة في البيئة الرياضية المغربية، وقدرتها على لعب دور محوري في تطوير كرة السلة الإفريقية، سواء عبر استضافة المنافسات أو احتضان مشاريع التكوين. كما أن نجاح نسخة الرباط لا يقاس فقط بحسن التنظيم أو الأرقام القياسية، بل بقدرتها على إعادة تعريف البطولة كمنهج متكامل يجمع بين الأداء الرياضي، الفرجة، والتأثير الثقافي؛ فالتحدي المطروح اليوم يتمثل في استثمار هذا الزخم محليا، عبر تطوير البطولة الوطنية وتعزيز منظومة التكوين، بما يضمن استدامة هذا النجاح وتحويله إلى رافعة حقيقية لازدهار رياضة كرة السلة في المغرب.

نماذج احترافية في إدارة التظاهرات الكبرى، سواء على مستوى البنية التحتية أو الجوانب اللوجستية، بدورها تحولت القاعة متعددة الرياضات بمجمع الأمير مولاي عبد الله إلى فضاء يستجيب للمعايير الدولية من حيث جودة الأرضية، الإضاءة، النقل التلفزيوني، وتجربة المشجعين. هذا التوقع يعزز صورة المغرب كفاعل موثوق في احتضان الأحداث القارية والدولية. أما على المستوى الدبلوماسي الرياضي، فقد عزز حضور شخصيات بارزة في عالم كرة السلة، إلى جانب مسؤولي الدوري الإفريقي، البعد الدولي للبطولة؛ هذا الحضور لا يقتصر على رمزيته، بل يعكس

في صياغة منتج رياضي عالي الجودة. وقد شكل الحضور الجماهيري، المؤشر الأكثر حسما في تقييم هذه النسخة، فالأرقام المسجلة (أكثر من 34 ألف متفرج) لا تعكس فقط الإقبال الكبير، بل تكشف عن تحول نوعي في علاقة الجمهور المغربي بكرة السلة؛ هذا المعطى يبرز نجاح المقاربة التسويقية التي اعتمدها المنظومون، والتي قامت على خلق تجربة متكاملة داخل القاعة، تتجاوز متابعة المباريات إلى التفاعل مع أجواء ترفيهية مستوحاة من أكبر الدوريات العالمية. بهذا المعنى، لم يكن الجمهور مجرد متلقي، بل أصبح جزءا من العرض الرياضي. وأظهرت الرباط قدرة لافتة على استنساخ

لم يكن تتويج الرباط بلقب «أفضل نسخة» من منافسات «مؤتمر الصحراء» المؤهل لدوري أبطال إفريقيا لكرة السلة (BAL 2026)، والتي جرت أطوارها في القاعة التابعة لمركب مولاي عبد الله، ما بين 24 أبريل و3 ماي الجاري، (لم يكن) نتيجة ظرفية عابرة أو حماس جماهيري لحظي، بل جاء ثمرة منظومة تنظيمية متكاملة نجحت في الارتقاء بالحدث من مجرد بطولة قارية إلى تجربة رياضية-ترفيهية بمعايير عالمية، فالرباط قدمت نموذجا يعكس تحول الرياضة الحديثة إلى صناعة قائمة بذاتها، حيث تداخلت الجوانب التقنية، والتسويقية، والفرجوية



تعيين ولي العهد مولاي الحسن
منسقا لمكاتب الجيش الملكي
بحضور الفريق أول محمد بريظ

أكبر تعيين في مسيرة ولي العهد

مولاي الحسن.. بين الجيش الملكي والمخابرات

لل قوات المسلحة الملكية))، وكان البالغ قد بدأ من حيث يجب أن ينتهي (من حيث الشكل)، بالقول: ((تولى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عندما كان وليا للعهد، تنسيق مكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، منذ سنة 1985، تاريخ تعيينه في هذا المنصب من قبل والده المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه)).

عندما يحضر المضمون يغيب الشكل.. وقد غاب الشكل فيما يتعلق بصياغة بلاغ الديوان الملكي الأخير، الذي أعلن من خلاله عن ((تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، بتعيين صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن منسقا لمكاتب ومصالح القيادة العامة

إعداد: سعيد الربحاني

1 | المكتب الأول للقوات المسلحة الملكية:

يتولى مهام رئيسية مثل:
■ تنظيم وإدارة الموارد البشرية؛
الإشراف المباشر على الأفراد العاملين في مؤسسة الجيش.
■ التوظيف والتعيينات؛ الإشراف على عمليات التوظيف والتعيين في مختلف رتب وأسلاك الجيش.

المنصب، هو أنه ظل منصبا ملكيا بامتياز، حيث لا يعين فيه إلا أبناء الملوك، ومن المستحيل أن يرتبط التنسيق بشخص غير الملك إذا لم يعينه الملك، والملك في هذه الحالة لا يعين إلا ولي العهد (...).
ماذا يعني أن يتولى ولي العهد مولاي الحسن مهمة التنسيق بين المكاتب الخمسة للجيش الملكي؟ الجواب يكمن في الحديث عن هذه المكاتب نفسها، وطبيعة مهامها، وهي كالتالي:

التمهيد ليكون «ملكا للمستقبل» بعد عمر مديد لوالده الملك محمد السادس.
مولاي الحسن بالأمس أصبح الحسن الثاني، ومولاي الحسن اليوم سيصبح هو الحسن الثالث (...). والانطلاقة واحدة.. تبدأ من الجيش، حيث تشتغل مدرسة الانضباط والأسرار الكبرى بهدوء بعيدا عن ضجيج الإعلام، وفي علاقة مباشرة مع رئيس أركان الحرب العامة، وما يعطي قيمة لهذا

فلسفة البلاغ سالف الذكر، تهدف إلى التأكيد على وجود «عرف ملكي» (بدأ مع السلطان محمد الخامس)، يقتضي في مرحلة أولية إسناد مهمة التنسيق بين المصالح الكبرى للجيش الملكي لولي العهد، وهو للمصادفة يحمل نفس اسم جده (...). هذه المهمة التي تعطيه الاطلاع على «قمرة» قيادة البلاد، ما يعني أن المنصب المذكور هو أكبر منصب يتولاه ولي العهد مولاي الحسن حتى الآن، في إطار

تحليل إخباري

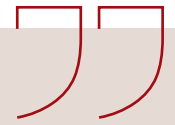


ياسين المنصوري رجل المخابرات الذي حل محل كبار الجنرالات.. الديلمي والقادري والحرشي

■ الترقية: تسيير مسارات الترقية
لتنسبي القوات المسلحة الملكية.
■ تتبع المسارات المهنية: إدارة
التكوين وتطوير المسارات المهنية
للضباط والجنود.

2 | المكتب الثاني للقوات المسلحة الملكية:

هو جهاز الاستخبارات العسكرية، ويقوم بمهام كبرى مرتبطة بجمع المعلومات التي تهم أمن البلاد في كل ما يرتبط بالخارج، عسكرياً ومدنياً، ويضم خيرة أطر الجيش الذين يشتغلون في صمت وبعيدا عن الأضواء والضوضاء.. والحديث عن «الدوزيام بيرو» كما يعرفه «العارفون»(..)، لا يمكن أن يمر دون الحديث عن المكتب الخامس (كما سيأتي فيما بعد)، والمديرية العامة للدراسات والمستندات (DGED)، التي يوجد على رأسها مسؤول مدني رفيع المستوى، مشهود له بالكفاءة، وهو محمد ياسين المنصوري، وهو الرجل الذي تولى هذا المنصب بعد



يقوم جهاز الاستخبارات العسكرية بمهام كبرى مرتبطة بجمع المعلومات التي تهم أمن البلاد في كل ما يرتبط بالخارج، عسكرياً ومدنياً، ويضم خيرة أطر الجيش الذين يشتغلون في صمت وبعيدا عن الأضواء والضوضاء.. والحديث عن «الدوزيام بيرو» كما يعرفه «العارفون»(..)، لا يمكن أن يمر دون الحديث عن المكتب الخامس، والمديرية العامة للدراسات والمستندات (DGED)، التي يوجد على رأسها مسؤول مدني رفيع المستوى، مشهود له بالكفاءة، هو محمد ياسين المنصوري، وهو الرجل الذي تولى هذا المنصب بعد 3 جنرالات هم الديلمي والقادري والحرشي(..).

3 جنرالات هم الديلمي والقادري والحرشي(..). هذا المكتب الثاني له مهام مميزة، ويقوده اللواء عزيز إدريسي يزامي، أهمها: ■ الاستخبارات الخارجية: مراقبة الأنشطة ذات الطابع العسكري عبر الحدود؛ ■ التحليل الاستراتيجي: تحليل المعلومات المرتبطة بالقوات المسلحة الأجنبية لضمان الأمن القومي؛ ■ التعاون العسكري: المشاركة في اللجان العسكرية المشتركة مع الدول الحليفة؛ ■ العمليات العسكرية: تقديم التقارير الاستخباراتية للقيادة العامة.

3 | المكتب الثالث بالقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية:



■ اللواء فؤاد مومن

هناك من يعتبره من أهم المكاتب، غير أن هذا التصنيف مرتبط بتبعيته للمفتش العام، الجنرال دوكوردارمي محمد بريظ، وليس لرئيس أركان الحرب العامة، الذي يوجد في أعلى الهرم(..)، وهو مختص في «العمليات والتكوين» (Operations et Formation)، يتولى دراسة الصفقات العسكرية، وتحليل المعلومات، والإشراف على إعداد وتكوين القوات، وينسق مع باقي المكاتب

فلسفة البلاغ سالف الذكر، تهدف إلى التأكيد على وجود «عرف ملكي» (بدأ مع السلطان محمد الخامس)، يقتضي في مرحلة أولية إسناد مهمة التنسيق بين المصالح الكبرى للجيش الملكي لولي العهد، وهو للمصادفة يحمل نفس اسم جده(..)، هذه المهمة التي تعطيه الاطلاع على «قمرة» قيادة البلاد، ما يعني أن المنصب المذكور هو أكبر منصب يتولاه ولي العهد مولاي الحسن حتى الآن، في إطار التمهيد ليكون «ملكا للمستقبل» بعد عمر مديد لوالده الملك محمد السادس. مولاي الحسن بالأمس أصبح الحسن الثاني، ومولاي الحسن اليوم سيصبح هو الحسن الثالث(..)، والانطلاقة واحدة.. تبدأ من الجيش، حيث تشتغل مدرسة الانضباط والأسرار الكبرى بهدوء بعيدا عن ضجيج الإعلام، وفي علاقة مباشرة مع رئيس أركان الحرب العامة، وما يعطي قيمة لهذا المنصب، هو أنه ظل منصبا ملكيا بامتياز، حيث لا يعين فيه إلا أبناء الملوك، ومن المستحيل أن يرتبط التنسيق بشخص غير الملك إذا لم يعينه الملك، والملك في هذه الحالة لا يعين إلا ولي العهد(..).

الاستخباراتية والعملياتية تحت إشراف المفتش العام للقوات المسلحة الملكية.. المكتب الثالث يوجد على رأسه الجنرال عز الدين خليل، وقد تم التعرف عليه بشكل غير مسبوق في مناسبات رسمية ملكية، كالاستقبالات والأنشطة الرسمية في السنوات الأخيرة، حيث تقدم للسلام على الملك محمد السادس، وظهر في مائدة ولي العهد مولاي الحسن(..)، والمسؤول الحالي سبقه إلى المنصب كل من الجنرال بوشعيب عروب، والجنرال محمد بريظ (المفتش العام الحالي)، وقبلهما الجنرال عبد الكريم النجار.

4 | المكتب الرابع للقوات المسلحة الملكية المغربية:

هو الجهاز الذي يضطلع بمسؤوليات استراتيجية تشمل الدعم اللوجستي، التموين، وصيانة المعدات العسكرية.. ويوجد على رأس هذا المكتب اللواء

تحليل إخباري



صورة للتعاون العسكري المغربي السعودي من الاجتماع الرابع للجنة العسكرية المشتركة بنادي الضباط بالرباط، برئاسة اللواء عزيز إدريسي يزامي رئيس المكتب الثاني

العسكري المتخصص في الملاحة الجوية، فؤاد مومن، وهو نفسه الرجل الذي تقلد وساما رفيعا من فرنسا.

هذا المكتب يتولى عمليا مهام: اللوجستيك والتجهيز؛ إدارة سلاسل التموين، الصيانة، والقدرات اللوجستية للقوات الجوية والبرية والبحرية؛

تطوير القدرات الجوية؛ يترأس رئيسه وفودا عليا لتفقد صواريخ وأنظمة دفاعية متطورة، والتعاون مع شركات دفاع دولية (مثل لوكيد مارتن) لتطوير طائرات F-16 و C-130H.

التعاون الدولي: تم توشيح رئيس المكتب الرابع بوسام «الاستحقاق الوطني من درجة ضابط» (من فرنسا) أعترافا بجهوده في تطوير العلاقات العسكرية الثنائية.

المكتب الخامس للقوات المسلحة الملكية المغربية:

5

يعد واحدا من أعرق المكاتب داخل الجيش الملكي المغربي، وهو جهاز «مرعب» لكل من يوجد في صفوف الجيش، بحيث أن واحدة من مهامه هي ضبط السلوك، وحماية البنية البشرية للعسكر، ويوصف بالعين التي لا تنام، وله تاريخ طويل.. حيث تأسس سنة 1956، أي أنه مكتب «الملفات»، وكيف لا يكون ذلك وهو الذي ينسق مع المكتب الثاني، وباقي أجهزة المخابرات(..).

المكتب له أهمية كبيرة، وتعرض لزلزال كبير بعد أن أصدر القائد الأعلى للجيش ورئيس أركان الحرب العامة، قرارا يقضي بإعفاء عبد السلام التامدي من رئاسة هذا المكتب، لكن الصحافة تبقى مجرد صحافة، ولم تتسرب أي معطيات عن خلفيات هذا الإعفاء لرجل مخابرات من الوزن الثقيل، سنة 2018(..).

وعموما، يمكن حصر مهام المكتب المذكور في التالي:

■ الاستخبارات الداخلية؛ مراقبة الانضباط العسكري والسلوك المهني داخل المؤسسة العسكرية؛

■ الأمن العسكري؛ جمع المعلومات عن الجنود والثكنات والوحدات العسكرية، لضمان الولاء والانضباط؛

■ التحقيقات؛ التحقيق في الأخطاء المهنية أو الخروقات الأمنية داخل الجيش؛

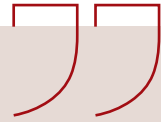
■ التنسيق الاستخباراتي؛ يعمل بتنسيق مع المكتب الثاني (المسؤول عن الاستخبارات الخارجية) والمكاتب الأخرى لأركان الحرب العامة.

كل هذه المكاتب الخمسة التي يمتد نفوذها من الجيش إلى المخابرات بجميع أنواعها، حيث لا توجد مؤسسة فوق الجيش، بحكم

بما فيها الشكليات البسيطة التي جسدها حضور الفريق أول محمد بريظ، ما يعني أننا أمام مسؤولية حقيقية(..)، والكل يثق بأن ولي العهد أهل لها، لا سيما مع التكوينات والتدريبات الصارمة التي يخضع لها

منه إبعاد المفتش العام عن دائرة التأويلات والاتهامات(..)، وكذا ربط المسؤوليات ببعضها، بإشراف ملكي وبرعاية بروتوكولية صرفة، وقد كان بإمكان الملك تعيين ولي العهد دون حاجة للمفتش العام،

وجود القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة الملك محمد السادس، في مركز القيادة للجميع، ستصبح تابعة لولي العهد مولاي الحسن، ما يعني أن كل كبيرة وصغيرة ستوضع على مكتبه متى أراد ذلك،



ما حدث ليس مجرد تعيين عادي، بل إن السير على عادة الملوك، التي بدأت بإسناد مهمة تنسيق الجيش لمولاي الحسن من طرف السلطان محمد الخامس، أما الحسن الثاني، فقد فوضها لولي العهد سيدي محمد (محمد السادس)، وهذا الأخير فوضها لولي العهد مولاي الحسن، وقد كان التعيين مستوفيا لكافة الشروط الشكلية والتقنية، بما فيها الشكليات البسيطة التي جسدها حضور الفريق أول محمد بريظ، ما يعني أننا أمام مسؤولية حقيقية(..)، والكل يثق بأن ولي العهد أهل لها، لا سيما مع التكوينات والتدريبات الصارمة التي يخضع لها بإشراف ملكي، ومن خيرة أطر البلاد، بالإضافة إلى مستواه التعليمي الكبير(..)، أما بحكم انتمائه للجبل الجديد، فهذا التعيين لا يمكن أن يقرأ بمعزل عن التغييرات التي شهدتها جيوش العالم، حيث يخلق الشباب اليوم طفرات صامتة داخل الجيوش التقليدية، بحكم امتلاكهم للتقنيات الحديثة، وبحكم تطور الأسلحة، بشكل حطم كل الأساطير القديمة، وهو ما يمكن أن يفهمه سوى الشباب(..).

بإشراف ملكي، ومن خيرة أطر البلاد، بالإضافة إلى مستواه التعليمي الكبير(..)، أما بحكم انتمائه للجبل الجديد، فهذا التعيين لا يمكن أن يقرأ بمعزل عن التغييرات التي شهدتها جيوش العالم، حيث يخلق الشباب اليوم طفرات صامتة داخل الجيوش التقليدية، بحكم امتلاكهم للتقنيات الحديثة، وبحكم تطور الأسلحة، بشكل حطم كل الأساطير القديمة، وهو ما يمكن أن يفهمه سوى الشباب(..).

ولكن الرعاية المولوية تشمل الجميع(..). ما حدث ليس مجرد تعيين عادي، بل إن السير على عادة الملوك، التي بدأت بإسناد مهمة تنسيق الجيش لمولاي الحسن من طرف السلطان محمد الخامس، أما الحسن الثاني، فقد فوضها لولي العهد سيدي محمد (محمد السادس)، وهذا الأخير فوضها لولي العهد مولاي الحسن، وقد كان التعيين مستوفيا لكافة الشروط الشكلية والتقنية،

ومتى أمر بذلك، بل إن هذا التعيين سيفتح باب الاجتهاد لإرضاء ملك المستقبل، في إطار التقرب من الرضى المولوي، الأمر الذي سيسرع وتيرة العمل، وسيعطيه فعالية أكبر(..).

وقد كان الملك محمد السادس حريصا على «إحضار» المفتش العام محمد بريظ لمراسيم تعيين ولي العهد في منصب منسق مكاتب ومصالح القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، الأمر الذي فهم



أن الأوان للتنفيذ من طرف واحد

لماذا يجب على المغرب التعجيل بتنزيل مشروع الحكم الذاتي؟



الواقع الذي لا يرتفع،

هو أن المغرب يملك

ملفات أخرى يمكن أن

تجعله في وضع مريح،

وتحافظ له في نفس

الوقت على استقرار

تقدمه الحالي دون

المساس به، ودون

خوف من التقهقر

والنكوص والتراجع،

إن لم أقل إنها تعزز

مركزه وتزيد من قوته

ما دام الحل السياسي

صناعة يكون سندها

وعضدها معادلات القوة

على مستوى الواقع

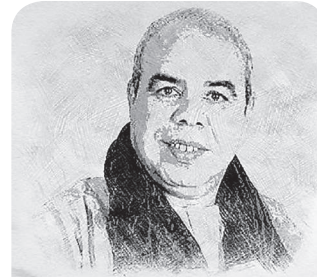
الميداني..

ومن الشروط الذاتية والموضوعية المضمونة بطابع الوطنية من أجل ذلك، يكمن في الاعتماد على الذكاء والخبرة المغربية المحض، وفي إطار مؤسساتي ملكي وطني خالص، ويتنفيذ مغربي محكم، وأشهد - مثلما أومن - أن المغرب قادر على القيام به والانتصار فيه بطريقة هادئة ومثالية على غرار تأمين منطقة الكركرات؛ فهو صاحب قضية وطنية عادلة، والمغاربة مستعدون لأسوأ الاحتمالات.

ومن تم، فالرهان أكثر على الوضع الدولي ومآلاته، أو انتظار تغير الوضع الإقليمي أو تحسن معادلاته وأوضاعه، إن لم يتم الحسم في أجل أقصاه شهر أكتوبر 2026، فقد يكون ضياعا للوقت وإتاحة الإمكانية المستحيلة للخصوم من أجل العودة، وهو بمثابة إهدار للفرصة الحقيقية والسانحة للحسم الكامل والنهائي للملف.

ويبقى التحدي الوحيد، الذي يجب على المغرب تقديره وتمحيصه ودراسته وتحليله، والعناية به والتركيز عليه، هو عامل الوقت، ذلك أن أي تراخ أو تأخير يعد بمثابة تأخر؛ فالعملية السياسية والقانونية والدبلوماسية والأمنية والدولية، ناهزت ووصلت وهجها، وأكد أجزم بأن وصول العملية السياسية والدبلوماسية إلى قمة عطائها الممكن، وأقول أنها أدركت مداها وأعطت ثمارها المنتظرة، وبين المغرب وقطفها مسافة إيمان بالحسم وإقدام بمثابة مكرمة، ستبلغه المملكة بشكل آلي وحتمي مباشر عبر الشروع في فتح كامل وشامل للمداخل وبنهج أسلوب الحزم والصرامة مع الخصوم، فأخر الدواء سيكون الكي.

فالكل بما فيه الأرض، في سيادة وحيازة المغرب ومراقبته، والمغرب مستود بشرعية التاريخ ورجحان القانون وتأكيد القضاء الدولي والشرعية الأممية والتنفيذ الدولي والإجماع المجتمعي، لذلك يبقى الحسم الكامل والأكمل مغربيا، يقوم به بذكائه وسواعده.



صبري الدو

محامي بهيئة مكناس
خبير في القانون الدولي
وقضايا الهجرة ونزاع الصحراء

الجلالة الملك محمد السادس، أن يكون الفعل قاسيا وعنيفا جدا ليحقق الردع الخاص والعام، وأنا على يقين تام أنه سيكون كذلك..

وأكيف، مثلما أعتبر الاستفزاز الجزائري في زلوع والعرجات وإيش وعلى طول شريط الحدود ما بين طاطا وزاكورة ورزازات وتنغير والراشيدية وبوعرفة وفكيك ووجدة.. مجرد فزاعة وإلهاء جزائري تكتيكي استباقي بقصد ثني المغرب عن تنفيذ استراتيجية استكمال وضم كامل أراضيه حتى الحدود المغربية الجزائرية، وأعني بذلك ما يسمى بالمنطقة العازلة.

والواقع الذي لا يرتفع، هو أن المغرب يملك ملفات أخرى يمكن أن تجعله في وضع مريح، وتحافظ له في نفس الوقت على استقرار تقدمه الحالي دون المساس به، ودون خوف من التقهقر والنكوص والتراجع، إن لم أقل إنها تعزز مركزه وتزيد من قوته ما دام الحل السياسي صناعة يكون سندها وعضدها معادلات القوة على مستوى الواقع الميداني.

وصل تدبير ملف وقضية الصحراء المغربية حدا وعتبة صعبة ومعقدة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797.. فقد كشف وفك معادلات التوجيه والتذكير الأممي بشروط وأركان وعناصر الحل المطلوب من الأطراف إدراكه والوصول إليه؛ الاتفاق الذي يجمع بين السياسة والقانون، وبعبارة مجلس الأمن حل سياسي توافقي واقعي وعملي بما يضمن تقرير المصير.

فبعد إصدار القرار الأخير في 31 أكتوبر 2025، وجعل الحكم الذاتي تحت سيادة المغرب هو الحل المحال عليه والمنعوت، لاتحاد مواصفات السياسة والقانون فيه، وتقديم المغرب تفاصيل ذات روح وخلفية وضمانة موسومة بالحكمة وفق قواعد المعرفة والمحددة أمميا وفي القانون الدولي، ووفقا لتنزيلاتها في الديمقراطية التشاركية.. فإن المطلوب الآن وحاليا، بعد أن تبين أنه «أن الأوان»، وهي عبارة غفوية أطلقناها من الصحراء الشرقية، جهة مرزوقة والطاوس، أي بتأجيلات، رفقة الخبيرين نور الدين أحمد ومحمد عصام لعروسي، المشهود لهما بالكفاءة والوطنية، وكان ذلك بمناسبة تواجدها هناك في إطار قافلة الحكامة المحلية والجهوية من أجل عدالة مجالية وتنمية وطنية مندمجة، وهو استراتيجية الضغط على مستوى جميع المنافذ وكل الأصعدة، وكل القنوات والمداخل، من أجل تنفيذ القرار الأممي رقم 2797؛ بالتنفيذ - حسب إيماني واعتقادي - معركة أخرى قد تحتاج حيزا زمنيا أطول وصبرا أكثر أو فعلا قاسيا وفق ما أشرت إليه في مقالات سابقة في هذا الشأن، رغم إقارري واعتراضي بما قد ينطوي عليه ذلك الفعل من مخاطر أعوص، واحتمال الدخول في حرب مباشرة وشاملة مع الجزائر وموريتانيا ومليشيات البوليساريو، وستكون مجرد مناوشات لأنهم لا يتوفرون على صبر ومقاومة صاحب الحق، ولهذا ألتمس من قائد الأركان العامة، صاحب

سيبدأ الأمر بضم المغرب للمنطقة العازلة، وقد عجزت الجزائر عن إعمارها بواسطة سكان المخيمات، وحتما ستغادر «المينورسو» العائق الذي يحول بين المغرب وبين تنفيذ الخطة، وهو ما يجعل الحل مغربيا في إطار مشروعه بتنفيذ الحكم الذاتي في المنطقة موضوع النزاع، وستحول النزاع إلى مغربي جزائري، وتختفي بموجبه البوليساريو كأداة جزائرية.

وبين هذه الخطة وانتظار مجلس الأمن وإشهاد منه بنهاية النزاع.. وقت أطول ومخاطر أكثر، وعلى المغرب أن يختار صناعة الحل ببيده.

كواليس جهوية

ما يجري
ويحدث
في المدن

أسفي

أسفي تتحول إلى مدينة النفايات رغم صرف 7 ملايين على قطاع النظافة

الأسبوع

واتهم بوكام رئيس المجلس الجماعي لأسفي، بعدم القدرة على تنزيل بنود دفتر التحملات المرتبطة بخدمة النظافة، مشيراً إلى أن من بين أبرز مظاهر هذا التدهور، غياب حاويات كافية لجمع النفايات، وهو ما يدفع المواطنين، وفق قوله، إلى رمي الأزبال في الفضاءات المفتوحة، ما يساهم في انتشار الحشرات وتفاقم الوضع البيئي، متسائلاً عن مال الضرائب التي يؤديها المواطنون في ظل غياب خدمات أساسية، لأن ما يحدث طرح علامات استفهام حول كيفية تدبير هذا المرفق العمومي، داعياً المسؤولين المحليين إلى التواصل مع المواطنين وتوضيح أسباب هذا الوضع.

وانتقدت فعاليات محلية أخرى اختلالات قطاع النظافة الذي تصرف عليه الجماعة ميزانية تقدر بـ 7 ملايين سنتيم، والذي يفترض أن يضمن خدمة في مستوى تطلعات السكان لا أن تتحول المدينة إلى نموذج في سوء التدبير.



النظافة ليس سوى نموذج لباقي الاختلالات التي تعيشها المدينة، في ظل غياب خدمات أساسية في مستوى انتظارات الساكنة.

في المجلس الجماعي، هذا الوضع واعتبره وضمة عار على المسؤولين وفشلاً ذريعاً في تدبير الشأن المحلي، مضيفاً أن قطاع

تحولت أسفي إلى مدينة للأزبال بسبب الواقع الذي تعيشه العديد من الأحياء السكنية، التي تعرف انتشاراً لافتاً للنفايات والنقاط السوداء في فضاءات عمومية مختلفة، وانتشار الروائح الكريهة والحشرات. ورغم شكايات المواطنين المتتالية.. إلا أن الوضع لا زال مستمراً في ظل مشاهد يومية تسيء بصورة عاصمة المحيط الأطلسي، خاصة على صعيد أحياء الزهور والحي الصناعي، حيث يلاحظ غياب تدخلات من قبل فرق النظافة لاحتواء الوضع، الشيء الذي أثار استياء السكان الذين عبروا عن سخطهم لهذا التجاهل المستمر.

وقد انتقد شكيب بوكام، الكاتب المحلي لحزب العدالة والتنمية، أحد فرق المعارضة

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

بعد تعثر مشاريع تنموية.. جمعيات المجتمع المدني بالقصر الكبير تطرق باب الديوان الملكي

مختبرات
شمالية

في خطوة تعكس حجم الاستياء المتزايد داخل الأوساط المحلية، وجهت مجموعة من هيئات المجتمع المدني بمدينة القصر الكبير، مراسلة إلى الديوان الملكي تلتزم من خلالها التدخل العاجل لفتح تحقيق في أسباب تعثر عدد من المشاريع التنموية التي كان يعول عليها لتحسين أوضاع الساكنة.

وتأتي هذه المبادرة في وقت يستعد فيه عدد من المنتخبين المحليين لخوض غمار الانتخابات، وفق تعبير الفاعلين الجمعويين - إلى حصيلة توصف بـ «الضعيفة» أو «دون المستوى»، في ظل استمرار اختلالات واضحة على مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وأوضحت المراسلة، خلال الأسبوع الماضي، أن المدينة تعرف تأخراً ملحوظاً في تنزيل مشاريع حيوية تهم قطاعات أساسية، من بينها الصحة، والبنية التحتية، وتأهيل الأحياء، فضلاً عن غياب مبادرات حقيقية قادرة على إنعاش الاقتصاد المحلي والتخفيف من حدة البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

يتسبب توقف حافلات النقل الحضري، التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد، عن العمل بعمالي تطوان والمضيق-الفيديق ابتداء من الساعة التاسعة ليلاً، في عرقلة تنقل المواطنين وعودة المستخدمين إلى منازلهم، في وقت لم يحن فيه بعد أذان صلاة العشاء، ويزيد هذا الوضع من معاناة السكان، بعدما أقدمت الشركة على توقيف حافلاتها مبكراً، مما حرم العديد من المواطنين من حقهم في التنقل وتركهم دون وسائل مواصلات بديلة.

يشتكى العديد من المواطنين بجهة الشمال من غياب استراتيجيات واضحة للتواصل معهم ومعالجة شكاياتهم من طرف السلطات المحلية، ويقولون أنهم يجدون الأبواب موصدة في وجوههم، وترفض بعض شكاياتهم، في حين لا يتم البت في أخرى أو الرد عليها، مما يطرح التساؤل حول نجاعة هذه المصالح ومدى قيامها بالأدوار المنوطة بها.

أثار أحد المستشارين الجماعيين موجة واسعة من الجدل، بعدما أشعل سيجارة خلال إحدى دورات المجلس داخل القاعة التابعة لمقاطعة بني مكادة بطنجة، في مشهد اعتبره كثيرون سلوكاً غير مسؤول ولا يليق بممثل للساكنة، وكان المستشار يخوض نقاشاً حاداً للدفاع عن اليهود على خلفية تنظيمهم صلاة جماعية بالمغرب، قبل أن يتحول النقاش بعيداً عن القضايا الحقيقية التي تهم الساكنة ومشاكلها اليومية.

وحسب ما تم تداوله، فقد جلس المستشار وأمامه كأس شاي ثم أشعل السيجارة داخل قاعة الاجتماعات أمام أنظار الحاضرين وممثلي السلطة، دون مراعاة لحرمة المؤسسة أو احترام فضاء عمومي يفترض أن تسوده الجدية والانضباط.

كما حملت الجمعيات الموقعة على المراسلة، جزءاً من المسؤولية للمجلس الجماعي، الذي يسيره برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، مشيرة إلى ما وصفته بـ «الفجوة» بين الوعود التي تم الترويج لها خلال الفترات السابقة، والواقع التنموي الذي تعيشه المدينة.

ولاية المنتخبين أوشكت على الانتهاء ومدار جماعة المالين بتطوان تعيش الإقصاء والتهميش

ويشتكي عدد من السكان الأصليين من صعوبات مرتبطة بالحصول على رخص البناء أو إصلاح منازلهم، معتبرين أن هذه العراقيل تدفع بالبعض إلى بيع أراضيهم ومغادرة المنطقة، في وقت يزداد فيه اهتمام المنعشين العقاريين والمستثمرين بالعقار المحلي.

وتطالب الساكنة الجهات المعنية بالتدخل العاجل من أجل إنصاف المنطقة، وإطلاق مشاريع تنموية حقيقية، ووضع حد للفوارق المجالية، حتى لا تبقى جماعة المالين مجرد فضاء للاستثمار العقاري دون تنمية شاملة تعود بالنفع على ساكنها الأصليين.

بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي القريب من تطوان، وطابعها القروي الهادئ، وجمالها الطبيعي الذي جعلها وجهة مفضلة للراغبين في الاستثمار أو الاستقرار بعيداً عن ضجيج المدينة، غير أن هذا الإقبال العمراني، حسب عدد من المنتخبين، لم ينعكس إيجاباً على الساكنة الأصلية، التي لا تزال تعاني من غياب الطرق المعبدة، وضعف الإنارة العمومية، وانعدام شبكات التطهير السائل وتصريف مياه الأمطار، حيث لا تزال بعض المناطق تعتمد على الحفر والمطامر التقليدية للتخلص من المياه العادمة، في مشهد لا ينسجم مع وتيرة التوسع العمراني الذي تعرفه الجماعة.

مع اقتراب نهاية الولاية الانتخابية الحالية، تتصاعد أصوات الاستياء بعدد من الدواوير والمدار التابعة لجماعة المالين بإقليم تطوان، بسبب ما تصفه الساكنة بسياسة الإقصاء والتهميش وغياب مشاريع تنموية حقيقية تستجيب لانتظاراتهم، فبعد سنوات من الوعود التي رفعت خلال الحملات الانتخابية، تؤكد الساكنة أن الواقع لم يتغير، بل ازدادت معاناتها في ظل استمرار ضعف البنية التحتية وغياب الخدمات الأساسية. وتعد جماعة المالين من المناطق التي تعرف حركة متزايدة في مجال التعمير ومنح رخص بناء الفيلات والمشاريع الخاصة،

كواليس جهوية

المحمدية

المعارضة بالمحمدية
تتهم الأغلبية
بالفشل في تدبير
الشأن المحلي

= الأسبوع

انتقدت المعارضة بالمحمدية تدبير المجلس المسير للجماعة، في ظل الغياب التكرار للرئيس، واستمرار «الإفلاس التدبيري» والعجز عن الاستجابة لتطلعات الساكنة وتواصل العطالة المؤسساتية.

وحسب فرع فيدرالية اليسار بالمحمدية، فإن حصيلة المجلس الجماعي هزيلة ولا ترقى للمستوى المطلوب بالنسبة للمرفق العمومي المفروض فيه التجاوب مع انتظارات المواطنين، متهما المجلس بتوظيف أورش البنية التحتية المرتبطة بالموندنيل لإخفاء غياب الفعالية والمنجزات التنموية المطلوبة على مستوى المدينة.

وكشفت فيدرالية اليسار إشكالية تعطيل مقررات الدورات السابقة التي قام بها المجلس، والتي اعتبرتها خاضعة لتأثيرات خارجية تقيد القرار وتدبير الشأن المحلي في المؤسسات المنتخبة، منتقدة عمل الأغلبية المسيرة للمجلس ومؤكدة استمرارها في الترافع من أجل العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأكد المكتب المحلي لفيدرالية اليسار رفضه المطلق لسياسة التهجير التي تتعرض لها الساكنة المحلية، من خلال عمليات الهدم وغياب حلول بديلة للواقع السكني تضمن لهم كرامة العيش والاستقرار، عوض الهشاشة الاجتماعية التي تعيشها الأسر حاليا.

وترى المعارضة بالمحمدية، أن المجلس الجماعي الذي يترأسه هشام أيت منا، لم يحقق منذ توليه مسؤولية تدبير الشأن المحلي، أي نتيجة في الجانب التنموي والاقتصادي، ولم يقدم الإضافة التي وعد بها، حيث ظلت المدينة في تراجع مهول، مما يطرح التساؤل حول غياب التقويم والمحاسبة.



أيت منا

سطات

مركز صحي معمل يرهن حياة سكان جماعة بسطات

= الأسبوع

حسب مصادر محلية، إلى نقص الممرضين والأطر الصحية، حيث يعتمد المركز على طبيب واحد فقط يعمل بشكل غير دائم، كما أن النقص الذي يعرفه المركز من حيث الأطر التمريضية، يؤكد فشل تدبير القطاع الصحي بالمنطقة، ويبرز غياب التنوع من قبل مندوبية الصحة في الإقليم لتعزيز الموارد البشرية في المراكز الصحية المتواجدة على مستوى الجماعات القروية، حيث يضطر سكان الدواوير للتنقل إلى مستشفى سطات من أجل العلاج.

وتبقى وضعية المركز الصحي في جماعة دار الشافعي نموذجاً من المشاكل التي تعرفها المراكز الصحية في إقليم سطات، حيث يكثر الضغط على المستشفى الإقليمي.

تعيش ساكنة جماعة دار الشافعي القروية بإقليم سطات، صعوبة كبيرة في الحصول على التطبيب والعلاج، بسبب الوضعية المزمنة للمركز الصحي الذي من المفروض أن يقدم خدمات صحية للمرضى.

فوضعية المركز الصحي تبرز الإهمال والتقصير الذي يبال القطاع الصحي في العالم القروي، مما يحرم ساكنة دار الشافعي، والمقدر عددها بحوالي 50 ألف نسمة، من الحق في الوصول للعلاج، ويرجع السبب،

والتعاونيات التي لديها وسائل للترويج والتسويق لإنتاج المحصول، ما جعل الفلاحين الصغار مهددين بشكل كبير بتكبد الخسائر في غياب مواكبة لهم، رغم أن المهرجان له صيت دولي، لكن دون أن ينعكس على وضعهم الاقتصادي.

وحسب مصادر محلية، فإن الموسم الزراعي عرف وفرة كبيرة للورد العطري بعد التساقطات المطرية التي عرفتها المنطقة خلال الأشهر الماضية، لكن ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق بالنسبة للفلاحين الصغار، جعلهم أمام صعوبة كبيرة في بيع المحصول.

ويطالب الفلاحون الصغار بضرورة إيجاد حلول لهم، سواء عبر شراكات، أو الدخول في منظومة تجارية منظمة تسمح لهم بتسويق المنتج بشكل سلس يضمن لهم تكافؤ الفرص مع الفلاحين الكبار، والتعاونيات التي تحظى بالأولوية والتي تحصل على دعم الجهات الوصية على القطاع لتسويق منتجاتها.

القطاع، تزامنا مع تنظيم هذا المهرجان الدولي، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار الذين يشتكون من صعوبات تسويق الإنتاج الذي حصلوا عليه خلال الموسم الفلاحي الحالي، في غياب أي مساعدة من قبل الجهات الوصية لتنظيم السوق وتحقيق التوازن.

فالوضع في السوق حاليا يضع الفلاح الصغير أمام إكراه كبير في ظل ارتفاع العرض أكثر من الطلب بشكل كبير، وتزايد المنافسة مع الضيعات الكبرى



البواري

= الأسبوع

تحتضن قلعة مكونة مهرجان الورد خلال الفترة ما بين 7 و10 ماي الجاري في دورته الحادية والستين، تحت شعار: «سلسلة الورد العطري في صلب التنمية المندمجة لمناطق الواحات»، لكنه يأتي في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية تطغى على المنطقة التي تعاني من التهميش الكبير رغم شهرة هذا المهرجان، إذ تعرف زراعة

الورد العطري صعوبات كبيرة نتجت عنها أزمة تخيم على مستقبل

ورازات

اتهام جماعة بإقليم ورزازات بصرف ميزانية ضخمة على بناء المقر ونسيان الأولويات

= الأسبوع

رفضت فعاليات جمعية بجماعة أمركان إقليم ورزازات، تخصيص ميزانية ضخمة، حوالي 760 مليون سنتيم، من أجل بناء وتهيئة مركز الجماعة، في خطوة غير مبررة طرحت الكثير من التساؤلات حول طريقة تدبير المال العام.

وانتقدت نفس الفعاليات قيام المجلس الجماعي بتخصيص موارد مالية مهمة لتهيئة هذا المشروع رغم أنه مدرج ضمن اتفاقية شراكة مع أطراف أخرى مثل وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني والجهة والمجلس الإقليمي، حيث كان من المفروض على المجلس تخصيص موارد الجماعة لتحقيق مشاريع أخرى تصب في مصلحة الساكنة وتمول برامج أخرى ذات منفعة عامة.

واعتبرت الفعاليات أن هذا القرار يكشف عن تناقض وازدواجية لدى مسؤولي الشأن المحلي، لا سيما وأن عملية تهيئة مقر الجماعة في غياب شبكة الصرف الصحي التي يجب أن تحظى بالأولوية، تعد ركيعة أساسية للبنية التحتية في أي جماعة ترابية، ومن غير المقبول تركيز صرف الميزانية على أشغال تجميلية بينما تعاني العديد من دواوير الجماعة من عزلة وتهميش في غياب الإمكانيات والخدمات الضرورية.

وقد وجهت فعاليات المجتمع المدني نداء إلى عامل الإقليم، قصد التدخل من أجل فتح تحقيق حول أسباب تخصيص الميزانية المالية لهذا المشروع، ومدى احترامها لقواعد الحكامة وترشيد النفقات، مطالبة بإيقافه وإكمال مشاريع البنية التحتية، خاصة شبكة الصرف الصحي واستثمار الموارد في المشاريع الموجهة للساكنة.

مراكش

سكان حي بمراكش يرفضون قرارات الترحيل غير الإنسانية

= الأسبوع

تواصل ساكنة حي يوسف بن تاشفين بمراكش، احتجاجها ضد قرار الترحيل من الحي السكني الذي تقطن به منذ السبعينات والثمانينات دون تسوية وضعيتها وإدماجها في المشروع العمراني الجديد. وترى الساكنة أنها تعرضت للظلم بسبب قرار الإفراف الذي لجأت إليه الجهة التي وقعت الاتفاقية وحصلت على العقارات، معتبرين أن لهم الأولوية والحق في البقاء فوق الأرض أو صرف تعويضات مالية منصفة لهم، تساعد على شراء مسكن جديد بصون كرامتهم.

ويطالب سكان حي يوسف بن تاشفين السلطات الولائية والجهة المشرفة على مشروع التهيئة العمرانية للحي، بالحوار وإشراكهم في وضع حلول وتسوية مرضية تضمن إنصاف الجميع، وتطوي هذا الملف الذي لا زال يخلف مأساة اجتماعية، خاصة وأن المتضررين من الترحيل مسنون وأرامل ومطلقات.

تاوانات

مواطنة تلتمس تحريك شكايتها المتعلقة بالتزوير

= الأسبوع

عقد المغارسة إلى عقد البيع بثمان ثلاثة ملايين سنتيم، مستغلين تقدمها في السن (70 سنة) وجهلها لمحتوى العقد للنصب عليها.

وأوضحت المتضررة في شكايتها، أن المشتكى بهما استعملا الوثيقة المزورة موضوع الشكاية السابقة، مما يجعل من الجريمة الأولى «الزور» الواقعة بالتدليس على الوثيقة، يطغى عليها الطابع الجرمي، ثم الاستعمال الذي يقطع التقادم ويصبح الفعل الجرمي مستمرا، ملتزمة بإخراج الشكاية من الحفظ لظهور عناصر جديدة متمثلة في استعمال الوثيقة المزورة، مما يتعين معه متابعة المشتكى بهما.



يلوي

تقدمت فاطمة العمراني بشكاية إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بتاوانات، من أجل إخراج شكاية من الحفظ لظهور عناصر جديدة، بعد استعمال وثيقة مزورة، مشيرة إلى أن المشتكى بهما «ح.ك» و«م.ك» تعاقدا معها على عقد المغارسة، لكنهما تواطئا مع موظف تصحيح الإضاء بالجماعة القروية لتحويل

كواليس جهوية

سلا

طاطا

مطالب بإغلاق مصنع غير قانوني وسط حي سكني في سلا

تشديد ممر طريقي يتحول إلى طريق الموت بإقليم طاطا

الأسبوع

أثار مقطع طريقي تم إصلاحه مؤخرا في إقليم طاطا، الكثير من الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما تم تسجيل ملاحظات واختلالات حول تهيفته التي لم تكن وفق شروط السلامة لحماية السائقين.

وقد اعتبر العديد من الفاعلين والنشطاء أن هذه الطريق تشكل خطورة كبيرة بسبب قوة انحدارها، والطريقة التي أنجزت بها والتي كشفت عن عيوب في الأشغال والترميم، وقد تؤدي إلى حصول حوادث، خاصة وأنها تفتقد لعلامات التشوير وإجراءات السلامة الضرورية.

وطالبت فعاليات محلية بتدخل الجهات المسؤولة ومدوينة التجهيز، من أجل الوقوف على الأشغال التي خضع لها الممر الطريقي، لكونه يشكل خطرا خاصة على السائقين في الفترة الليلية وعند الرؤية الضعيفة، بهدف حماية أرواح مستعمليه والحد من وقوع الحوادث.



التويمي

المختصة، موضحة أن هذه الشركة صدرت في حقها أحكام قضائية قضت بالنشيط عليها، لكنها تستغل رخصة باسم شركة مغايرة لاسمها المقيد بالسجل التجاري.

«ماء الزهر»، لكنها تقوم بنشاط التقطير غير القانوني، الذي من المفروض أن تتم ممارسته داخل المناطق الصناعية، قصد الخضوع للمراقبة والمواكبة من قبل اللجن

طالبت فعاليات مدنية واقتصادية في مدينة سلا، العمالة، بفتح تحقيق بشأن مصنع داخل مجمع سكني، يقوم بممارسة نشاط غير قانوني لتصنيع مواد مضرّة بالصحة العامة.

ووجهت الرابطة الوطنية للمقاولين الشباب والتنمية المقاولاتية، شكاية إلى عامل مدينة سلا، ضد صاحب وحدة صناعية قام بإنشاء مصنع غير قانوني وسط مجمع الضحي بمقاطعة العيادة، لممارسة نشاط صناعي لإنتاج مادة غذائية (ماء الزهر)، عبر تحويل محلات داخل الحي السكني إلى وحدة إنتاج صناعية، في خرق صريح لطبيعة الاستعمال المحدد قانونا، خاصة وأن إنتاج المادة هو نشاط صناعي لا يمكن مزاولته إلا في الأحياء الصناعية وليس داخل الأحياء السكنية.

وأشارت الرابطة إلى أن الشركة المشتكى بها تتوفر على رخصة من المكتب الوطني للسلامة الصحية تتعلق بتوضيب مادة

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

هل يرضخ حزب الاستقلال لمنطق «المال» بدل المبدأ في الناظور؟



بين الوفاء لمناضلي الحزب والانفتاح على الأعيان والوجوه ذات النفوذ الانتخابي، في سياق سياسي باتت فيه الأحزاب مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعادة بناء الثقة مع قواعدها.

أمام نقاش داخلي محتدم، خاصة مع تخوف عدد من الاستقلاليين من تحول الحزب إلى فضاء لاستقطاب أسماء تبحث عن إعادة التموضع السياسي قبيل الانتخابات.

وفي المقابل، تعالت أصوات داخل الحزب رافضة لما تصفه بـ«منطق الإسقاط» وتغليب النفوذ المالي على المسار التنظيمي، معتبرة أن أي تركية لا تستند إلى التاريخ النضالي والعمل الميداني من شأنها أن تعمق فجوة الثقة بين القيادة والقواعد، ويرى عدد من الفاعلين الاستقلاليين

بالناظور أن المرحلة الحالية تفرض تحصين الهوية السياسية للحزب بدل فتح الباب أمام منطق الاستقطاب الانتخابي، الذي قد يحقق مكاسب ظرفية على حساب التماسك الداخلي.

ويضع هذا الملف قيادة حزب الاستقلال أمام اختبار سياسي وتنظيمي دقيق، في ظل تصاعد

تشهد هياكل حزب الاستقلال بإقليم الناظور حالة من التوتر الداخلي، على خلفية الجدل المتصاعد بشأن هوية وكيل لألحة الحزب خلال الاستحقاقات التشريعية المرتقبة في شتنبر 2026، ويأتي هذا الاحتقان وسط تساؤلات متزايدة داخل القواعد الحزبية حول المعايير التي ستعتمدها القيادة في منح الترقية، بين منطق «الشرعية النضالية» والرهان على الأسماء القادرة انتخابيا وماليا على حصد المقاعد.

ووفق معطيات متداولة داخل الأوساط السياسية بالإقليم، فإن البرلمان الحالي رفيق مجبى دخل دائرة الاهتمام داخل حزب الاستقلال، بعدما تراجعت حظوظه في نيل تركية حزب الأصالة والمعاصرة، في ظل توجه هذا الأخير نحو دعم رئيس جماعة تيزطوطين، محمد المومني. هذا المعطى فتح الباب

قصبة بني عمار زرهون.. معلمة بدون تنمية ولا خدمات أساسية

الأسبوع

تعاني ساكنة قصبة بني عمار زرهون، التابعة لعمالة مكناس، من عدة إكراهات ومشاكل يومية، بسبب تراكم النفايات المنزلية في غياب مطرح مهيكّل، وضعف البنيات التحتية وانتشار الحفر، في ظل غياب إعادة التهيئة.

وطالبت السكان الجهات المسؤولة، بالتدخل من أجل معالجة الاختلالات التي تعرفها المنطقة، عبر تعزيز البنى التحتية وفك العزلة، وضمان صحة الساكنة من المخاطر المتزايدة، بالإضافة إلى مشكلة تراكم النفايات المنزلية في الأزقة والشوارع، والتي تسيء للمنطقة في غياب أي تدخل.

وتعيش ساكنة القصبة تحديات ومعاناة أخرى تتمثل في الانقطاعات المتكررة للمياه، بسبب تقادم قنوات شبكة الماء الصالح للشرب بين القصبة وعين العنصر، والتي تعود إلى فترة الستينيات، إلى جانب ضعف البنى التحتية المدرسية، مما يتطلب تدخل الجهات المسؤولة من أجل الإصلاح وتحقيق العدالة المحلية.

وتمر القصبة بهذه الظروف رغم أن جبل زرهون يزخر بالإمكانات السياحية والطبيعية، لكنها لا تنعكس على واقع التنمية المحلية في ظل استمرار مظاهر التهميش، وضعف فرص الشغل، خاصة في صفوف الشباب.

اعتصام بوجدة يسائل «البنك الشعبي» عن أمان حسابات زبنائه

رسمي بحضور السلطات المختصة، لتوثيق المعطيات المرتبطة بعملية السحب المثيرة للجدل، غير أن استمرار الغموض المحيط بالقضية، في مقابل غياب توضيحات تقنية دقيقة من المؤسسة البنكية، عمّق حالة الاحتقان ودفع المتضرر إلى نقل احتجاجه نحو الإدارة الجهوية بوجدة، في محاولة للضغط من أجل فتح تحقيق يكشف ملابسات الملف.

الشعبي بالمدينة، احتجاجا على ما يعتبره غيبا لأي توضيح رسمي بشأن اختفاء مبالغ مالية من حسابات البنك، قائلا أن هذه الخطوة التصعيدية جاءت بعد استنفاد مختلف محاولات التواصل والتظلم الإداري دون التوصل بأجوبة واضحة أو حلول عملية. وتعود تفاصيل الملف إلى واقعة شهدتها إحدى الوكالات البنكية بمدينة بركان، حيث تم، وفق معطيات متطابقة، تحرير محضر

يطرح اختفاء مبالغ مالية من حسابات بعض زبناء البنك الشعبي موجة جديدة من التساؤلات المرتبطة بفعالية أنظمة الحماية الرقمية وآليات تأمين الودائع، ويثير النقاش حول سلامة المعاملات البنكية وشفافية تدبير النزاعات المالية في ظل ما تمثله الثقة من ركيزة أساسية في العلاقة بين الإبنك وزبنائهما. في هذا السياق، دخل أحد الزبناء في اعتصام مفتوح أمام المقر الجهوي للبنك

كواليس جهوية

زاكورة

أصحاب الواحات بإقليم زاكورة يدقون ناقوس الخطر

= الأسبوع



يعاني أصحاب الواحات بإقليم زاكورة من استمرار الجفاف وشح المياه الذي يهدد أشجار النخيل، في ظل تأخر فتح الطلقات المائية التي طال انتظارها منذ شهر يناير الماضي، ما جعل الفلاحين يخشون تزايد الخسائر، مما يهدد هذا النشاط الزراعي في المنطقة.

وفي ظل استمرار الوضع الحالي، الذي يتسم بندرة المياه وعدم توريد المياه، يرى العديد من الفلاحين المتضررين أن التساقطات المطرية الماضية لم تكن كافية لري جميع واحات المنطقة، حيث أن الأراضي الزراعية لم تستفد بالشكل المطلوب بعدما توجهت كميات مهمة من المياه نحو مجاري الأودية دون أن تحدث أثرا ملموسا في إنعاش التربة أو دعم المحاصيل. واعتبر فلاحو المنطقة أن الظروف الحالية تكشف مفارقة كبيرة بين من يقول أن واقع الواحات تحسن، وبين من يعاني بشكل يومي من نقص المياه وتراجع الإنتاج، ويبقى الفلاحون الصغار هم الأكثر تضررا بسبب جفاف الواحات وقلة المياه، مما دفع بعضهم إلى القيام بجني محاصيلهم قبل نضجها أو تحويلها إلى علف للماشية، في ظل نضوب الآبار وغياب الإمكانيات التقنية. وقد سبق أن حذر فلاحو منطقة أفلاندرا

إلى محاميد الغزلان، من تأخر الطلقات المائية، الشيء الذي قد يؤدي إلى نتائج خطيرة على الواحات، مؤكدين أن انتظام الطلقات المائية عبر وادي درعة يمثل شرطا أساسيا للحفاظ على التوازن البيئي والاقتصادي بالمنطقة، وتفادي الأضرار الجانبية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية على الأسر القاطنة في المنطقة.

وحسب مصادر محلية، فإن نشاط الواحات لا يحتمل التأخير والمزيد من الانتظار، بسبب مخاوف كبيرة من موت النخيل الذي يعتبر المصدر الأساسي لعيش الآلاف من الأسر في إقليم زاكورة، خاصة وأن المرحلة الحالية تعتبر مهمة للدورة الزراعية لتلقيح وسقي أشجار النخيل.

الدار البيضاء

تجار درب غلف يطالبون بالشفافية في توزيع محلات المركب التجاري

= الأسبوع

تتساءل العديد من الفعاليات في الدار البيضاء، عن مصير وتنزيل مشروع إعادة هيكلة فضاء «جوطية درب غلف»، بعد تزايد المخاوف لدى التجار من قرارات نزع الملكية وتداعياتها على مورد رزقهم، في ظل التحديات المستقبلية والتصور الجديد الذي تنهجه سلطات الولاية بالعاصمة الاقتصادية، والذي يشمل إعادة هيكلة العديد من الأسواق والمناطق الاقتصادية.

وتسعى الولاية إلى هيكلة جديدة للمناطق التجارية في الدار البيضاء، خاصة التي تعرف إقبالا كبيرا، وذلك في إطار دينامية متسارعة من أجل إعادة تأهيل الفضاءات الحضرية ضمن مشروع مونديال 2030، لكن هذه الرؤية تحمل معها العديد من الإجراءات، التي يراها التجار تعسفية لكونها تمس مصدر رزقهم، ولا تعطي لهم حولا مؤقتة لمواجهة تكاليف الحياة ومصاريف المعيشة في ظل الغلاء والتضخم. وتعتبر منطقة درب غلف من أكبر المناطق التجارية في البيضاء، خاصة تجارة الإلكترونيات ومختلف التجهيزات

والمعدات، وتحتضن آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، ما يجعل المنطقة نقطة اقتصادية مهمة رغم أنها تنتمي للاقتصاد غير المهيكل، لكنها تحقق رواجاً تجارياً واقتصادياً للسكان ومداخل مهمة للجماعة والأبنك والضرائب، رغم تواجد المحلات في منطقة تفتقر للبنيات التحتية وغياب الربط مع شبكتي الماء والكهرباء، الشيء الذي دفع السلطات إلى التفكير في هيكلة هذا الفضاء التجاري الكبير.

ويدرس مجلس جماعة الدار البيضاء خلال المرحلة المقبلة، الإجراءات القانونية والتنفيذية التي تتضمن عملية نزع الملكية لأجزاء من عقارات السوق، تشمل العديد من القطع الأرضية في «جوطية درب غلف» لبناء مركب تجاري عصري في تراب مقاطعة المعاريف، سيكون فضاء لممارسة الأنشطة التجارية مع إدماج التجار والمهنيين فيه وفق تصور جديد يسعى المجلس إلى تنفيذه بتنسيق مع السلطات، لكن هذا المشروع يطرح الكثير من التساؤلات لدى المعنيين بالأمر حول التعويضات وكيفية الإدماج والاستفادة من محلات المشروع المقبل، والضمانات الكافية لحماية مصالحهم وتفادي التلاعبات التي قد تحصل وتؤدي إلى إقصاء بعض التجار كما حصل في فضاءات في مدن أخرى.

القيطيرة

طالبة جامعة ابن طفيل بالقيطيرة يواصلون الاحتجاج

= الأسبوع

نظم طلبة جامعة ابن طفيل بالقيطيرة وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان رفضا لقرار الطرد الذي طال 22 طالبا بسبب أنشطتهم في الحرم الجامعي.

وطالب الطلبة المحتجون بإعادة زملائهم إلى الدراسة وتمكينهم من حقوقهم الدستوري والقانوني في متابعة التعليم الجامعي بدون تمييز أو قيود، معتبرين أن طردهم يعتبر مسا بالحق في التعليم والحريات الأساسية، وأكدوا أن العمل النقابي أو السياسي داخل الجامعة يظل حقا مشروعاً لا يمكن تجريمه أو طرد

الطلبة بسببه، مؤكدين أن ما حصل في جامعة القنيطرة يعتبر انتهاكا لحقوق الطلبة التي تكفل لهم الحق في الدراسة إلى غاية نهاية مشوارهم.

ووقع الطلبة عريضة إلكترونية تضم مئات التوقيعات، ترفض التصديق على الطلبة المنتمين للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذين تعرضوا للطرود والمتابعات القضائية والأعتقالات والمجالس التأديبية وتقييد أنشطتهم، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين ووقف المتابعات وضمان الحق في التعليم والتنظيم.

== يتساءل بعض سكان أزموور ما إذا كان الدعم المقدم للكساية على بياض، أي دون ضمانات تجبرهم على بيع الأضاحي بأثمان وأسعار معقولة ومحددة، خاصة وأن كل كساب حاصل على الدعم العمومي مفروض فيه أن يبيع الخروف بثمن محدد وفي متناول كل الطبقات دون احتكار أو التلاعب في الأثمان؛ فرغم وفرة الأضاحي هذه السنة، إلا أنها لا تمنع الكسابة و«الشناقة» من رفع الأسعار، لهذا على المؤسسات ذات الصلة التدخل في عملية البيع لمنع المضاربات في الأثمان.

== من الأشياء المثيرة للاستغراب في أزموور، المركب التجاري بفضاء عائشة البحرية، الذي يعود لفائدة جمعية التنمية الاجتماعية لأرباب المقاهي والمتاجر، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي شيد فوق أرض في ملكية الأحباس وشاطئ عائشة البحرية، حيث يوجد المركب في ملكية جماعة سيدي علي بنحمدوش، ويبقى السؤال: من يستفيد من عائدات الرسوم والجبايات، هل الأحباس أم الجماعة؟ ومن هم المستفيدون من المقاهي والمتاجر، ومن موقف السيارات بالفضاء التجاري؟ وغيرها من الأسئلة حول هذا المشروع الغير معروفة ملامحه حتى الآن.

== أصبحت مدينة أزموور بدون محطة للبنزين؛ فالمحطة الوحيدة المتواجدة وسط شارع محمد الخامس، تم إغلاقها تهييدا لهدمها كبدائية للشروع في توسعة الشارع، بعد انتظار دام عشرات السنين، إذ يدخل هذا المشروع في إطار برنامج إعادة تهيئة المدينة وتأهيلها.

== «باب الجياف» كما هو مسمى منذ العهد البرتغالي في أزموور، يعد ممرا رئيسيا إلى كورنيش وادي أم الربيع مباشرة من وسط المدينة، بينما الممرات الأخرى الجانبية بعيدة ويتطلب العبور منها الخروج من المدينة، لكن المشكل يكمن في غياب الإنارة العمومية، رغم أن المجلس البلدي يعرف أن «باب الجياف» هو الممر الوحيد لكنه لم يفكر يوما في تزويده بالمصابيح والإنارة اللازمة.

== ظهرت أصوات في أزموور تطالب بعودة سمك الشابل إلى نهر أم الربيع، من طرف مختلف الفعاليات التي ترى أن الأمر في حاجة إلى الإرادة ودراسة حقيقية وفعالة لمعالجة مشكل مصب النهر، الذي يرى البعض أن مشكلته انتهت بعودة أمطار الخريف هذه السنة، بينما الواقع يظهر أن النهر ما زال على حاله.

وزان

فاعلون يطالبون بإنقاذ الأطفال بوزان من الاستغلال في التسول

= الأسبوع

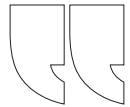
كشف فرع جمعية «حركة الطفولة الشعبية» بمدينة وزان، عن استغلال الأطفال في الفضاءات العمومية من قبل بعض منعمي الضمير.

وراسلت الجمعية رئيس خلية التكفل بالأطفال في المحكمة الابتدائية، تخبره برصد حالات عنف واستغلال لأطفال قاصرين في الشوارع، حيث رصد نشطاء الجمعية حالات متعددة يتم استغلالها في التسول من قبل بعض النساء، مما يثير مخاوف بشأن سلامة هؤلاء الأطفال وحقوقهم الأساسية، معتبرة أن حماية الأطفال تعد أولوية لدى الجمعية على الصعيد الوطني، من أجل ضمان حق الطفولة في التعليم والحقوق الأساسية التي تؤكدتها جميع المرجعيات الوطنية، مشددة على ضرورة ضمان حماية أطفال المدينة من الاستغلال وصون كرامتهم وإدماجهم في التعليم.

وحسب جمعية «حركة الطفولة الشعبية»، فإن هذه المبادرة لحماية الطفولة جاءت بعد اللقاء التربوي الذي نظمته المديرية الإقليمية، والمتعلقة بظاهرة تسول الأطفال وما يتعرضون له من عنف، داعية الجهات المختصة إلى التدخل قصد وضع حماية الأطفال من العنف والاستغلال، وإنقاذهم من شبكات التسول.

التجريم القانوني للتعامل بالكلاب الشرسة على ضوء التشريع المغربي

أبرز الواقع الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا في ظاهرة اقتناء بعض أصناف الكلاب المعروفة بشدة شرستها وعدوانيتها. لا سيما داخل بعض الأوساط الحضرية والأحياء الشعبية. حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على الهواية أو الحراسة. بل تجاوز ذلك في بعض الحالات إلى استعمال هذه الكلاب في التهديد والترهيب والمساس بأمن الأشخاص وسلامتهم الجسدية. وقد كشف هذا الوضع، قبل تدخل المشرع، عن فراغ قانوني واضح في مجال تنظيم حيازة الكلاب وتربيتها. وهو فراغ ترتب عنه آثار اجتماعية وصحية مقلقة. خاصة مع تسجيل تعرض عدد كبير من الأشخاص للعض من طرف الكلاب بصفة عامة. فضلا عن حالات وفاة ناجمة عن مرض السعار المرتبط ببعض كلاب مريضة أو غير ملقحة.



ومن جهة أخرى، فإن التطور الذي عرفته السياسة العقابية من حيث المبدأ، يفتح المجال أمام تطبيق العقوبات البديلة على هذه الجريمة متى توافرت شروطها القانونية. كيف ذلك ؟

إن القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة عرف هذه العقوبات في الفصل 1-35 بأنها العقوبات التي يحكم بها بدلا للعقوبات السالبة للحرية في الجناح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها ولأجلها خمس سنوات حبسا نافذا، كما حدد الفصل 2-35 من نفس القانون صور هذه العقوبات البديلة المتمثلة في: العمل لأجل المنفعة العامة؛ المراقبة الإلكترونية؛ تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية؛ والغرامة اليومية، وبما أن عقوبة جريمة التعامل بالكلاب الخطيرة لا تتجاوز هذا السقف، وما دامت لا تدخل ضمن الجرائم المستثناة بموجب منطوق الفصل 3-35 من نفس القانون، فإن المحكمة قد تلجأ للعقوبات البديلة متى لم يكن الجاني في حالة عود، ومتى قدرت ملائمة ذلك في ضوء ظروف النازلة.

ومن حيث البحث والمعاينة، فقد تبنى المشرع مقاربة تعددية في إسناد الاختصاص، إذ لم يحصره في جهاز واحد، وقد خولت المادة السابعة من القانون رقم 56.12 لضباط الشرطة القضائية، إلى جانب أعوان وزارة الفلاحة وإدارة المياه والغابات والجماعات، سواء المعيّنين أو المحليين، لهذا الغرض، صلاحية البحث ومعاينة مخالفات هذا القانون، الشيء الذي يبين جليا بأن المشرع أدرك الطبيعة المركبة لهذا النوع من الجرائم؛ فهي تمس الأمن العام من جهة، وتتطلب معرفة تقنية وبيطرية وإدارية من جهة أخرى.

ويمارس ضابط الشرطة القضائية عند ثبوت المخالفة، سلطاته في التثبت والمعاينة وتحرير المحاضر وإحالتها على الجهات المختصة. وله أن يستعين بالمصالح الجماعية المختصة لحجز الكلاب موضوع المخالفة، كما يمكن الأعوان المخول لهم قانونا نفس الإمكانية عند الاقتضاء مع التزامهم بتحرير محضر في الموضوع وبعد التحقق بيطريا من انتفاء الكلب إلى إحدى السلالات المحظورة، تخول الفقرة الثالثة من المادة السابعة لرئيس المجلس الجماعي بعد انصرام أجل المراقبة البيطرية، أن يأمر، إذا اقتضى الحال، بقتل الكلاب الخطيرة وكذا الكلاب الأخرى التي تسببت في إلحاق ضرر بالأشخاص ترتب عنه عجز تتجاوز مدته 20 يوما، على أن يتم التنفيذ بتنسيق مع السلطات الإدارية المحلية والمصالح البيطرية، وبالتالي مقتضى بالغ الحساسية لأن خطورته تكمن في مساسه المباشر بالحيوان بما يقتضي تفعيله في أضيق الحدود وبناء على تحقق بيطري دقيق لقيام الخطر الحقيقي.

وبناء على كل ما تقدم من تحليل وقراءة قانونية، يتضح أن المشرع المغربي لم يتعامل مع مسألة الكلاب الخطيرة باعتبارها مجرد مخالفة عابرة، بل بوصفها مجالا تتقاطع فيه اعتبارات الأمن العام والصحة العامة والمسؤولية الجنائية، ولذلك جاء القانون رقم 56.12 ليؤسس لسياسة قانونية قوامها الحصر المسبق للسلالات المحظورة، وتجريم مختلف صور التعامل بها وتقرير عقوبات أصلية وبديلة، مع توزيع اختصاصات المعاينة والحجز بين عدة جهات.

غير أن فعالية هذا الاختيار التشريعي تظل رهينة بحسن التنزيل، فالنص القانوني مهما بلغت دقته لا يكفي وحده ما لم تسنده آليات تقنية دقيقة لإثبات السلالة، وتنسيق مؤسساتي محكم بين الشرطة القضائية والسلطات المحلية والمصالح البيطرية وممارسة رشيدة للسلطة التقديرية المخولة للإدارة والقضاء، وبذلك يبدو أن هذا القانون قد يحقق غايته الأساسية وهي وقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب دون إفراط في التجريم أو تعسف في التطبيق.

المجرم دون حاجة لبحث في عنصر النتيجة أو في رابطة السببية، وهو ما يعكس مجددا تغليب منطق الوقاية على منطق رد الفعل اللاحق على الضرر.

وفيما يتعلق بالركن المعنوي، فإن سكوت المادة التاسعة عن بيانه صراحة لا يعني انتفاءه، بل يفيد وفقا للقواعد العامة، أن الجريمة تتطلب قصدا جنائيا عاما، ويتحقق هذا القصد بمجرد اتجاه إرادة الفاعل إلى ارتكاب أحد الأفعال المحظورة

مع علمه بطبيعتها ويكونها واردة على كلب من السلالات الممنوعة قانونا، غير أن الصعوبة العملية تظل قائمة في إثبات هذا العلم، خاصة عندما يتعلق الأمر بكلب غير موثق السلالة أو مختلط الأصل.

الأحكام الجزية وآليات الضبط والمعاينة في مواجهة جرائم الكلاب الخطيرة

أخضع المشرع مرتكبي هذه الجريمة لعقوبات أصلية ذات طبيعة سالبة للحرية وغرامة مالية في آن واحد، حيث أقرت المادة التاسعة من القانون رقم 56.12 عقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وغرامة تتراوح بين 5.000 و20.000 درهم، أو إحدى هاتين العقوبتين، وبديل هذا المقتضى على أن الجريمة تدخل ضمن الجناح الضبطية مع حرص المشرع على



ياسين كلي

عنها أنواع متعددة تختلف في التسمية وتتحد في الأصل السلافي. ومن خلال خصائص هذه السلالات، يمكننا تفسير مسألة إدراجها ضمن دائرة المنع من قبل المشرع، فالسلالة الأولى يتراوح طولها بين 36 و41 سنتيمترا ووزنها بين 11 و17 كيلوغراما، ولها تاريخ مرتبط بمصارعة الكلاب وخصائص تجمع بين القوة والرشاقة والشراسة.

أما سلالة الماستيف أو البويربول، فقد يتجاوز وزنها 80 كيلوغراما ويصل ارتفاعها إلى 70 سنتيمترا، وهي من أقوى السلالات وأكثرها حاجة إلى السيطرة والخبرة، في حين أن سلالة الطوسا قد يبلغ طولها 60 سنتيمترا ووزنها 90 كيلوغراما، وهي معروفة ببنيته القوية وغريزتها القتالية الكامنة، بما يجعل اقتنائها من طرف غير المتحرسين، مصدرا جديدا للخطر.

غير أن أهمية الحصر لا تلغي ما يثيره التطبيق من صعوبات، خاصة فيما يتعلق بإثبات انتماء الكلب المضبوط لإحدى السلالات المحظورة، في ظل انتشار التهجين وتعدد الفروع المتولدة عن السلالة الواحدة، وهذه الصعوبة العملية تمس في العمق مبدأ الشرعية الجنائية، لأن التجريم لا يستقيم إلا إذا أمكن تحديد موضوعه بدقة كافية.

أما بخصوص الأركان القانونية للجريمة، فإن المادة التاسعة من القانون رقم 56.12 جاءت بصياغة واسعة، حين نصت على معاقبة كل من قام بتملك



أصناف الكلاب المشار إليها في المادة الثانية من نفس القانون، أو حيازتها أو بيعها أو شرائها أو تصديرها أو استيرادها أو تربيتها أو ترويضها، أو أبرم أي تصرف يتعلق بها. وبالتالي، يستفاد من هذا النص، أن الركن المادي لا يقوم على صورة واحدة، بل يتحقق بكل سلوك إجباري يفصح عن تعامل قانوني أو مادي مع الكلاب المحظورة، كما أن عبارة «أي تصرف يتعلق بها» تؤكد أن التعداد الذي أورده المشرع ليس حصريا، وإنما ورد على سبيل المثال للتدليل على اتساع نطاق التجريم.

وتتأكد خصوصية هذه الجريمة من كونها جريمة شكلية، لأن المشرع لم يشترط لقيامها حدوث نتيجة ضارة معينة؛ فلا يشترط وقوع العض أو الاعتداء أو الضرر فعلا، بل يكفي مجرد ارتكاب أحد الأفعال المحظورة حتى تقوم المسؤولية الجنائية. ونتيجة لذلك، فإن هذه الجريمة تقوم بمجرد مباشرة السلوك

أمام محدودية أثر القرارات التنظيمية المحلية التي أصدرتها بعض العمالات والأقاليم وبعض المجالس المنتخبة للحد من هذه الظاهرة، تدخل المشرع المغربي لإرساء إطار قانوني عام يضبط شروط امتلاك الكلاب وحيازتها ويحدد على سبيل الحصر الأصناف التي يمنع التعامل بها، وهكذا صدر القانون رقم 56.12 المتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.69 بتاريخ 27 يوليوز 2013، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6177 بتاريخ 12 غشت 2013، باعتباره نصا يجمع بين البعد الوقائي والبعد الجزري في آن واحد.

وإذا كان المشرع المغربي قد اتجه إلى تجريم التعامل بالكلاب المصنفة خطيرة حماية للأمن العام وللسلامة الجسدية للأشخاص، فإن الإشكال القانوني الذي يطرح نفسه، يتمثل في مدى توفيق هذا الاختيار التشريعي بين مقتضيات الوقاية من الخطر من جهة، وضمانات الشرعية والوضوح والتناسب في التجريم والعقاب من جهة ثانية، خاصة في ظل الصعوبات العملية المرتبطة بتحديد السلالات المحظورة وإثبات الانتماء إليها وتفعيل آليات المعاينة والزجر.

التأصيل القانوني لتجريم التعامل بالكلاب المصنفة خطيرة في التشريع المغربي

أقام المشرع المغربي البناء القانوني لهذه الجريمة على أساس تعريف تشريعي مسبق للكلاب الخطيرة، حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم 56.12 على أن الكلاب الخطيرة هي كل الكلاب التي تتميز، بالنظر إلى فصيلتها أو تكوينها المرفولوجي، بشراسة تشكل خطرا على الإنسان، مع إحالة تحديد لألحة أصنافها إلى نص تنظيمي كما جاء في الفقرة الثانية من نفس النص القانوني، ويستفاد من هذا المقتضى أن المشرع جمع من حيث الصياغة بين معيارين: معيار طبيعي يرتبط بالسلالة والتكوين المرفولوجي، ومعيار موضوعي يرتبط بالشراسة والخطورة، غير أن إحالته على لألحة تنظيمية محددة تجعل المعيار الغالب في التطبيق هو معيار السلالة، بما مؤداه أن العبرة لا تقوم على تحقق العدوان فعلا، وإنما على الانتماء إلى صنف اعتبره القانون خطيرا.

وببدو هذا الاختيار منسجما مع متطلبات الأمن القانوني، لأن حصر الأصناف المحظورة بنص تنظيمي يحقق قدرا من الوضوح واليقين ويمنع التوسع في التأويل، ويحول دون اعتبار جميع الكلاب خطيرة لمجرد احتمال تحولها إلى مصدر ضرر. كما أن هذا الحصر يكرس الطبيعة الوقائية للنص، لأن علم المخاطبين بالقانون بالأصناف الممنوع اقتنائها أو حيازتها من شأنه أن يحد من الإقبال عليها، وبالتالي، يقلص احتمال وقوع الاعتداءات مستقبلا. ومن ثم، فإن القانون رقم 56.12 لا ينهض فقط بوظيفة زجرية، بل يتأسس في جوهره على فلسفة وقائية واضحة تستشرف حتى من عنوانه ذاته.

وتزيلا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم 56.12، صدر المرسوم رقم 2.18.456 بتاريخ 17 يوليوز 2018 لتطبيق هذه المادة، وأسند تحديد لألحة الكلاب الخطيرة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة ووفقا للقرار المشترك الصادر في هذا الإطار، تم حصر الكلاب المصنفة خطيرة في ثلاث سلالات رئيسية هي: ■ ستافوردشاير بول تيريري، وستافوردشاير بول تيريري الأمريكي، المعروف بالبيتبول. ■ الماستيف المعروف بالبويربول. ■ الطوسا.

وبلا حظ أن المشرع لم يحصر ثلاثة كلاب بالمعنى العددي الضيق، وإنما حصر ثلاث سلالات قد تتفرع

هل الصحافة في حاجة إلى مراجعة قانون الشغل ؟

واضحة: تتحول الجريدة إلى منصة مفتوحة، بلا ملامح، تنشر فيها النصوص والمقالات كما تنشر الإعلانات، دون رابط داخلي يجمعها، وهنا، يفقد القارئ ثقته، ليس لأنه لا يجد المعلومة، بل لأنه لا يجد المعنى.

إن مراجعة قانون الشغل في هذا السياق لا يمكن أن تكون مجرد تعديل تقني، بل يجب أن تكون لحظة تفكير جذري في مستقبل هذه المهنة، التي أصبحت تتحلل من متاعبها القديمة، يجب أن يعاد الاعتبار للصحافي كفاعل معرفي لا كمنفذ تقني، يجب حماية حقه في التعبير لا حقه الطبيعي في الأجر فقط، يجب الاعتراف بأن العمل الصحفي ليس مجرد إنتاج محتوى، بل هو إنتاج معنى، وأن هذا المعنى لا يمكن أن يُختزل في فكرة خوارزمية ذكية.

لقد دخلنا عصرا لم يعد فيه الصراع بين الرأسمال والعمل فقط، بل بين الإنسان والآلة، بين الذات والخوارزمية، بين المعنى والبيانات، وفي هذا الصراع، تقف الصحافة على حافة الهاوية؛ إما أن تستعيد روحها، أو أن تتحول إلى مجرد وظيفة رقمية بلا ذاكرة. ربما لم يعد الصحافي يكتب كما كان يفعل في الماضي وفق قناعاته، لكن السؤال الأهم: هل ما يزال يشعر بنبض ما يكتب؟ لأن الكتابة، في جوهرها، ليست فقط فعل إنتاج، بل فعل إحساس، فإنها تفقد كل شيء، حتى وإن ربحت السرعة، والانتشار، وعدد النقرات والإعجابات.

أخيرا، لا يمكن إنقاذ الصحافة بتشريع قانون فقط، بل بإرادة ثقافية تعيد الاعتبار للكلمة، وللرأي، وللصوت المفرد، يجب أن نعيد للصحافي حقه في أن يكون مختلفا، في أن يخطئ، في أن يجرب، في أن يكتب كما يشعر لا كما تبرمج له الآلة، لأن الصحافة، في النهاية، ليست مجرد مهنة، بل هي شكل من أشكال الحياة، وإذا فقدت الحياة.. فقدت كل شيء.

التقارير ذلك التوتر الخلاق بين الواقع والتأويل، وتحولت إلى نصوص باردة، تشبه تقارير الطقس أكثر مما تشبه نبض الحياة وحرارتها الطبيعية.

وفي هذا السياق، يغيب أثر الصحافي كما يتآكل الظل عند الغروب، فلم يعد هناك صوت مميز، ولا أسلوب يُعرف به الكاتب ولا الصحفي، ولا بصمة تشير إلى حضور إنساني خلف النص. إننا أمام ظاهرة تذويب الذات، حيث يطالب الصحافي بأن يكون محايدا إلى حد الاختفاء، موضوعيا إلى حد التلاشي، لكن، أليست الصحافة في جوهرها فعل حضور وموقف.. لا فعل غياب ؟

فغياب خط تحرير الجريدة هو نتيجة حتمية لهذا التلاشي؛ فحين تتعدد مصادر المقال، وتتداخل أدوات إنتاجه، يصبح من الصعب الحفاظ على هوية تحريرية



عبد حقي

أصبح الرأي خطرا في زمن الخوارزميات، لأن الرأي لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن ضبطه، ولا يمكن تحويله إلى بيانات قابلة للبيع، لذلك، تم استبدال الرأي بالتقرير، والتقرير بالنموذج، والنموذج بالنسخ المتكرر.

وهكذا، تتحول الصحافة إلى مصنع لإنتاج نصوص متشابهة، بلا اختلاف يُذكر، وبلا روح يحس بها القراء.

أما زيف التقارير، فهو الوجه الآخر لهذه الأزمة؛ فلم يعد التقرير الصحفي بحثا عن الحقيقة، بل أصبح إعادة ترتيب للمعلومات المتاحة والمترجمة في البيانات الضخمة وفق منطق السرعة لا الدقة، ومنطق الانتشار لا العمق.

إن الصحافي الذي كان يغامر بحياته من أجل سبق صحفي، أصبح اليوم يغامر فقط بمدى سرعة الأنترنت لديه، وبالتالي، فقدت

لم تعد بوميئاتنا تقاس بالدقائق ولا بالساعات.. بل بتدفق البيانات، كما لم تعد الصحافة تلك المهنة التي تمارس بالعرق والحبر، ولا بالكلمة المشاكسة التي تصاغ على مهل وروية وتقية كما كان يفعل القدماء والرواد وهم يطاردون المعنى كما يطارد الصياد أثر الظباء في صحراء المعنى.

لقد تحولت الصحافة اليوم إلى حقل تفاوضي بين الإنسان والتقنية، بين حدس الصحافي وبرودة الخوارزمية، حتى أصبح السؤال المؤلم يطل برأسه: هل ما يزال الصحافي يكتب بيده، أم أنه فقط يتفاوض مع الكتابة ؟

فالصحافي اليوم لم يعد يكتب مقالته كما يكتب الشاعر قصيدته أو المفكر نصه، بل صار أقرب إلى مترجم بين لغتين: لغة الواقع المتشظي والملتبس، ولغة الآلة التي لا تعترف إلا بما يمكن قياسه وتحليله.

إننا أمام لحظة انكسار صامتة، حيث تتراجع الذات الصحفية إلى الخلف تاركة المجال لمواجهة رقمية تنتج نصوصا بلا روح، أو بالأحرى، بلا توقيع داخلي؛ فقد أصبح المقال الصحفي كيانا هجيناً، نصفه إنساني ونصفه خوارزمي، لكن نصفه الإنساني هو الذي يتدحرج ببطء وفي صمت إلى حافة الأفق.

في قلب هذا التحول، تبرز مسألة مراجعة قانون الشغل كواحدة من أكثر القضايا إلحاحا، ليس فقط من زاوية حماية الحقوق الاجتماعية للصحافيين فحسب، بل من زاوية إعادة تعريف ماهية العمل الصحفي نفسه تحت مظلة الذكاء الاصطناعي. كيف يمكن لقانون تقليدي أن يستوعب مهنة تتغير كل يوم بفعل التقنية والتطبيقات الذكية؟ وكيف يمكن للصحافي أن يطالب بحقه المشروع في الأجر بينما لم يعد واضحا من يكتب النص، هل هو أم الآلة ؟

إن غياب الرأي في الصحافة المعاصرة ليس مجرد عرض جانبي، بل هو نتيجة مباشرة لتحول عميق في بنية الإنتاج الإعلامي؛ لقد

غياب الرأي في الصحافة المعاصرة ليس مجرد عرض جانبي،

بل هو نتيجة مباشرة لتحول عميق في بنية الإنتاج الإعلامي؛ لقد

أصبح الرأي خطرا في زمن الخوارزميات، لأن الرأي لا يمكن التنبؤ

به، ولا يمكن ضبطه، ولا يمكن تحويله إلى بيانات قابلة للبيع،

لذلك، تم استبدال الرأي بالتقرير، والتقرير بالنموذج، والنموذج

بالنسخ المتكرر.



الولوج إلى العدالة.. ركيزة أساسية لحماية الحقوق وترسيخ سيادة القانون

البديلة، مثل العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، والغرامات اليومية، تحقق الردع دون اللجوء المفرط لسلب الحرية، وتساهم في تخفيف الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية والحفاظ على الروابط الأسرية والمهنية للمحكوم عليهم، بما يعكس توازنا بين حماية المجتمع وصون الكرامة الإنسانية.

ويتضح من هذا التحليل أن الإصلاحات المتعلقة بالتنظيم القضائي والقواعد الإجرائية والسياسة العقابية، تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى تعزيز الحق في الولوج إلى العدالة، غير أن تحقيق هذا الهدف لا يقتصر على سن القوانين، بل يتطلب تفعيلها عمليا عبر توفير الإمكانيات المادية والبشرية، وتطوير الرقمنة القضائية، وتبسيط المساطر، ونشر الثقافة القانونية؛ فالعدالة القريبة والسرعة والشفافة، تعزز الإحساس بالأمن القانوني وترسخ الثقة في المؤسسات.

في النهاية، يبقى الحق في الولوج إلى العدالة حقا أصيلا لا تمنحه الدولة كامتيان، بل هو ملازم لكرامة الإنسان وشرط أساسي لتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة، ومن ثم، فإن استمرار إصلاح منظومة العدالة ضرورة ملحة لضمان الانتقال بهذا الحق من النصوص القانونية إلى الممارسة العملية، بما يحقق عدالة منصفة وفعالة تستجيب لتطلعات المجتمع.

ومراقبة تطبيق القانون، ويتيح نظام المساعدة القضائية تجاوز للأشخاص المعوزين تجاوز العوائق المالية، بما يرسخ مبدأ المساواة أمام العدالة، ومع ذلك، تكشف الممارسة العملية عن بعض الصعوبات، مثل بطء مساطر التنفيذ وتعقيد الإجراءات وارتفاع تكاليف الخبرة، ما قد يحد من فعالية الحق في التقاضي.

وفي المجال الجنائي، ينظم قانون المسطرة الجنائية مراحل الدعوى العمومية، بدءاً من البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي وصولاً إلى المحاكمة، وقد حرص المشرع على تكريس قرينة البراءة، وحق الدفاع، وإخضاع الحراسة النظرية لرقابة النيابة العامة وفق ضوابط قانونية محددة، كما يضمن القانون علنية الجلسات وتعليل الأحكام وإمكانية الطعن فيها، بما يعزز الثقة في القضاء ويجسد مقومات المحاكمة العادلة، غير أن بعض التحديات تبقى قائمة، خاصة طول مدة الاعتقال الاحتياطي وضغط القضايا على المحاكم.

وفي سياق تطوير السياسة الجنائية، تم اعتماد القانون رقم 43.22، المتعلق بالعقوبات البديلة، بما يعكس تحولا في فلسفة العقاب من السجن التقليدي إلى مقاربة إصلاحية تراعي إعادة إدماج المحكوم عليهم اجتماعيا؛ فالعقوبات



مراد علوي

على الاستقلالية والنجاعة، وهو شرط أساسي لترسيخ الثقة في القضاء.

وجاء القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي في سياق إصلاح شامل يهدف إلى تحديث البنية القضائية وتبسيط الخريطة التنظيمية للمحاكم؛ فقد تم توحيد المحاكم الابتدائية وإحداث أقسام متخصصة داخلها، ما

يكفل التخصص القضائي وتحسين جودة الأحكام، كما سعى المشرع إلى تقريب القضاء من المواطنين عبر توزيع جغرافي أفضل للمحاكم وتعزيز الحكامة داخلها وتحديث الإدارة القضائية، إذ يعد هذا التنظيم خطوة مهمة لتسهيل الولوج إلى العدالة، غير أن فعاليته ترتبط بتوفير الموارد البشرية واللوجستية الكافية وقدرة المحاكم على معالجة تراكم الملفات في آجال مناسبة.

أما على مستوى القواعد الإجرائية، فيشكل قانون المسطرة المدنية الإطار المنظم للتقاضي في المنازعات المدنية، ويكرس مجموعة من الضمانات التي تدعم حق الأفراد في الوصول إلى القضاء، ويتيح مبدأ التقاضي على درجتين للمتقاضين فرصة عرض النزاع أمام محكمة أعلى لمراجعة الحكم الصادر في حقهم، وهو ما يعد ضمانا أساسية ضد الأخطاء القضائية، كما يفرض القانون تعليل الأحكام لضمان الشفافية

يعد الحق في الولوج إلى العدالة من بين المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نظام دولة الحق والقانون، إذ يشكل الوسيلة العملية التي تضمن حماية الحقوق والحريات وتمكين الأفراد من الدفاع عنها أمام قضاء مستقل ومحاد؛ فلا يكفي أن تنص الدساتير أو القوانين على مجموعة من الحقوق ما لم تتوافر آليات مؤسساتية وإجرائية تتيح الوصول الفعلي إلى القضاء والحصول على حكم عادل في آجال معقولة، ومن هذا المنطلق، عرف النظام القانوني المغربي إصلاحات عميقة شملت البنية التنظيمية للقضاء، والقواعد الإجرائية في المجالين المدني والجنائي، إضافة إلى تحديث السياسة العقابية من خلال إدخال نظام العقوبات البديلة، بما يساهم في ترسيخ ولوج حقيقي ومنصف إلى العدالة.

ويستند الحق في الولوج إلى العدالة على أساس دستوري صلب، يتجلى في ضمان حق التقاضي للجميع دون تمييز، وفي تكريس استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد تعزز هذا التوجه بإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية تدير الوضعية المهنية للقضاة وتضمن استقلالهم، كما تم فصل رئاسة النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، بما يعزز الحياد ويكفل ضمانات المحاكمة العادلة، ويؤسس هذا الإطار المؤسسي لعدالة تقوم

هل هي أخطاء تشريعية قاتلة ؟

كيف تحول مشروع قانون المحاماة إلى انتهاك صارخ للدستور..



محامون يحتجون ضد وزير العدل وهبي



أرسى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الخطاب الموجه إلى الأمة بتاريخ 29 يوليو 2019، بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش، مبدأ انفتاح المهن الحرة بصفة عامة، ونبذ انغلاقها، على النحو الذي يجعلها تتخلص من القيود التي تفرضها بعض القوانين الوطنية. وبناء على هذا المبدأ السامي، يجب على جميع المهن الحرة، بما فيها مهنة المحاماة، أن تسترشد بالتوجيهات الملكية التي أُرست دعائم مبدأ الانفتاح، وأن تسلم بخيار الانفتاح على محيطها الوطني والدولي، مع الاقتناع الواعي بأن استقطاب الكفاءات والخبرات من روافد متعددة، كفيل بالنهوض بالمهنة.

بكونه قانونا مترمنا، يجعل المغرب يحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بوجود قيود على المنافسة، مقارنة مع قوانين بعض الدول التي ترتبط مع المملكة المغربية باتفاقيات ذات الصلة بمهنة المحاماة، والتي حققت نجاحا كبيرا في هذه الأخيرة، حيث حصل المغرب على نقطة 12/10.15، وهي أعلى نقطة في فرض القيود على ممارسة المهنة. ومن بين الآثار السلبية لهذه القيود التي ما زال يحتفظ بها مشروع قانون المحاماة الحالي، إقصاء فئة الأطر الإدارية القانونية من الإغفاء فيما يخص الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، ومن التمرين المقرر للفئات المنصوص عليها في المادة 12، رغم أنها تتوفر على نفس المراكز القانونية، للفئات الوطنية والأجنبية التي يشملها الإغفاء المذكور، مما يجعله متصفا أيضا بانتهاك مبدأ المساواة أمام القانون، ومبدأ الأفضلية القانونية الوطنية.

1) انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون:

تنص الفقرة الأولى من الفصل السادس من الدستور، على أن: ((القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بمن فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له)).

وقد استقرت اجتهادات القضاء الدستوري على ضرورة تفيد السلطة التشريعية بوحدة القاعدة القانونية في مخاطبة المراكز القانونية المتماثلة، عبر مساواتها في الحقوق، ومنع أي إقصاء أو تمييز بينها.

لكن، باستقراء مواد مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة، يتضح أن المادة 12 منه يترتب عنها حرمان فئة موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية المكلفة بالمنازعات القضائية، من بعض الحقوق التي أقرتها لفئات مماثلة، وخلق حالة تمييز خطير مناف للدستور بالمقارنة مع هذه الفئات الأخيرة، مما يعتبر انتهاكا صارخا

بقلم: عبد المنعم المحسني
باحث في العلوم القانونية

ذلك أن القضاة والمحامين وأساتذة التعليم العالي بكليات القانون المشمولة بالإعفاء المذكور، هي فئات تشغل بقطاعات تابعة للدولة، تختص في مجال الشؤون القانونية والمنازعات القضائية.

وبناء على هذه الصلة بممارسة مهنة المحاماة، وتقيدا بركن وحدة القاعدة القانونية في مخاطبة المراكز القانونية المماثلة، يتعين على مشروع القانون عدم حرمان وإقصاء فئات أخرى تشغل بقطاعات تابعة للدولة من الإعفاء المذكور متى كانت تختص هي الأخرى بمجال ذي صلة بممارسة مهنة المحاماة.

لكن، يتضح من خلال الصيغة التي جاءت بها المادتان 12 و13 من مشروع القانون، أنها أقصت من هذا الإعفاء فئة موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية المكلفة بالمنازعات القضائية رغم أنها تشغل هي الأخرى في مجال ذي صلة بممارسة مهنة المحاماة، شأنها في ذلك شأن القضاة وقدماء المحامين، وأساتذة التعليم العالي في مادة القانون، إذ أن القانون المغربي يعترف لهذه الفئة بصلتها بممارسة مهنة المحاماة، حيث تتولى الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء، وتزاول مهام التمثيل والترافع، سواء في المسطرة الكتابية أو الشفوية، وهو الأمر الذي تنص عليه مقتضيات المادة 79 من قانون المسطرة المدنية.

بل وأكثر من ذلك، فإن مشروع القانون يعترف صراحة لهذه الفئة، التي تم إقصاؤها، بصلتها الوطيدة مع ممارسة مهنة المحاماة، إذ يلجأ إليها بشكل صريح من أجل اجتياز المحامي المتمرن تدريبا لديها كشرط أساسي للوصول إلى مرتبة المحامي الممارس، وهذا واضح من خلال الفقرة الأولى من المادة 7 من مشروع قانون المحاماة، والتي تنص على ما يلي: ((يقضي المحامي المتمرن فترة تمرين تحدد في أربعة وعشرين (24) شهرا تحت إشراف هيئة المحامين المعنية، تبتدئ من تاريخ تقبده بلائحة المحامين المتمرّنين المسوكة من لدنها، تتضمن عشرين (20) شهرا بمكتب محامي يعينه النقيب، وتدريباً لمدة أربعة (4) أشهر في مجال ذي صلة بممارسة مهنة المحاماة بإحدى الإدارات

باستقراء مشروع قانون المحاماة رقم 66.23، يتضح أنه لا زال يحافظ على نفس القيود التي يفرضها القانون الحالي المنظم للمهنة، بل وتشدّد فيها أكثر من القانون الحالي، والذي سبق أن وصفه مجلس المنافسة في تقريره السنوي لسنة 2013،

الحصول على تلك الشهادة ودون اجتياز التمرين، سواء في المغرب أو في دولتهم فرنسا، التي تعفيهم من تلك الشهادة ومن ذلك التمرين، طبقا للمادة 98 من المرسوم الفرنسي لمهنة المحاماة.

وتبعاً لذلك، يكفي أن يكتسب الإطار الإداري الفرنسي صفة المحامي في فرنسا دون الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ودون اجتياز التمرين لكي يكتسب صفة المحامي بالمغرب، تطبيقاً لمقتضيات المادة 12 من مشروع قانون المحاماة.

وتأسيساً على ما سبق ذكره، يتضح أن المادة 12 من مشروع قانون رقم 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة، تنتهك مبدأ الأفضلية الوطنية، بحيث أنه، وفي الوقت الذي تضمن فيه، بصفة غير مباشرة، للأطراف الإدارية القانونية الفرنسية حق ممارسة مهنة المحاماة بالمغرب، فإنها تحرم الأطراف الإدارية القانونية المغربية من هذا الحق.

(2) خرق قاعدة ضمان الكفاءة القانونية؛ تفيد قاعدة ضمان الكفاءة القانونية، أنه إذا كان القانون الأجنبي يضمن للمواطنين المغربية بعض الحقوق ولا يحرمهم منها، فإنه من باب أولى أن يضمنها لهم القانون المغربي ولا يحرمهم منها هو الآخر.

ويتجلى انتهاك مشروع القانون المتعلق بمهنة المحاماة لهذه القاعدة، في عدة زوايا، أهمها زاوية الحد الأقصى في السن الذي يشترطه في المترشح لولوج مهنة المحاماة. فالقانون الفرنسي المنظم لمهنة المحاماة لا يشترط أي سن في المترشح، سواء عن طريق المباراة أو عن طريق الولوج المباشر بعد الإعفاء من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين.

وتبعاً لذلك، وارتكازاً على البروتوكول المبرم بين المغرب وفرنسا، يكون من حق المغربية الذين تجاوزوا سن 45 سنة، بالنسبة للمباراة أو سن 55 سنة بالنسبة للولوج المباشر، أن يمارسوا مهنة المحاماة بعد استيفاء الشروط الأخرى، وذلك في الوقت الذي يستحيل عليهم ذلك في بلدهم الأم المغرب باعتبارهم مواطنين مغاربة.

قاعدة ضمان الكفاءة القانونية.

وبتفصيل هاتين القاعدتين على مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة، يتضح أنه ينتهك هاتين القاعدتين معاً، وهو الأمر الذي يتطلب مراجعة بعض مواد على النحو الذي يعزز ويقوي مبدأ الأفضلية القانونية الوطنية، التي تهدف إلى ضمان أولوية المواطنين في التمتع بالحقوق والحريات التي تكفلها القوانين الوطنية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الحاملين لجنسية دول أجنبية؛ (1) خرق قاعدة ضمان الأولوية القانونية؛

تفيد هذه القاعدة أنه إذا كان القانون المغربي يضمن للأجانب الحاملين لجنسية أجنبية، حقوقاً وحريات معينة، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فإنه يجب أن يضمنها بالأولوية للمواطنين المغاربة ولا يحرمهم منها في الوقت، إذ تكون الأفضلية من باب أولى للمواطنين المغاربة قبل الأجانب. ومن أهم تطبيقات هذه القاعدة، تتم الإشارة إلى المادة 147 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر بتاريخ 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية، الذي كرس مبدأ الأفضلية والأولوية في الصفقات العمومية للمقاولات المغربية.

لكن، عند استقراء المادة 12 من مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، وفي علاقتها بالبروتوكول المبرم بين المغرب وفرنسا بشأن المهن القضائية الحرة، الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.71.015 المؤرخ في 16 يونيو 1971 السالف الذكر، يتضح أنها تنتهك انتهاكاً صارخاً قاعدة ضمان الأولوية للمواطنين المغاربة.

فعوض أن يعطي المشروع قانون الأفضلية للأطراف الإدارية المغربية، المكلفة بالمنازعات القضائية في الإعفاء من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين، فإنه حرّمهم منها وأعطاهما بصفة غير مباشرة للأطراف الإدارية الفرنسية المماثلة، يمكنها ممارسة مهنة المحاماة بالمغرب دون

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن القانون الفرنسي لسنة 1991 المنظم لمهنة المحاماة، وكما وقع تغييره وتتميمه، ينص في مادته 98 في صيغتها باللغة الفرنسية على ما يلي:

((Sont dispensés de la formation théorique et pratique, et du certificat d'aptitude à la profession d'avocat: 4 Les fonctionnaires et anciens fonctionnaires de catégorie A, ou les personnes assimilées aux fonctionnaires de cette catégorie, ayant exercé en cette qualité des activités juridiques pendant huit ans au moins dans une administration ou un service public ou une organisation internationale)).

واستناداً إلى مقتضيات المادة 98 من القانون الفرنسي، المنظم لمهنة المحاماة، يعفى من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين، الموظفون العموميون الذين مارسوا مهامهم في الشؤون القانونية لمدة لا تقل عن ثمان سنوات في الخدمة العمومية، وتبعاً لذلك، فإن الموظف العمومي الفرنسي، الذي يكتسب صفة المحامي في فرنسا بناءً على إعفائه من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين، يمكنه، تطبيقاً لمقتضيات المادة 12 من مشروع قانون المحاماة، ممارسة مهنة المحاماة في المغرب دون حصوله على شهادة الكفاءة المهنية، ودون اجتيازه للتمرين، سواء في المغرب أو في فرنسا، وذلك ما دام ينتمي لهذه الأخيرة، التي ترتبط مع المغرب باتفاقية التعاون القضائي، والبروتوكول المتعلق بالمهن القضائية الحرة والأعمال ذات الصبغة القانونية.

وفي هذا الإطار، وبالرجوع إلى الظهير الشريف رقم 1.71.015 المؤرخ بتاريخ 16 يونيو 1971، ينشر بموجبه الاتفاق، المغيرة بموجب الاتفاقية القضائية بين المغرب وفرنسا والنصين الملحقين به والبروتوكول المتعلق بالمهن القضائية الحرة والأعمال ذات الصبغة القانونية (منشور بالجريدة الرسمية عدد 3060 بتاريخ 23 يونيو 1971)، ينص في البروتوكول المتعلق بالمهن القضائية (ص. 1349 و1350 من الجريدة الرسمية)، في فقرته الثالثة من البند 2 منها على ما يلي: ((يجوز لرعايا كل بلد من البلدين طلب تقييدهم في إحدى نقابات البلد الآخر على أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للتقييد المذكور في البلد الملتزم فيه التقييد، من غير أن يكون موضوع أي تمييز، وتمكينهم من ممارسة مهنة المحاماة بشرط الامتثال فقط لتشريع البلد المذكور، ويقبلون على الخصوص لممارسة جميع مهام مجلس الهيئة باستثناء مهام النقابة)).

وبناءً على ما سبق ذكره، يتضح أن مشروع القانون رقم 66.23 المنظم لمهنة المحاماة، يتضمن تمييزاً خطيراً في حق الموظفين المكلفين بالمنازعات القضائية، ذلك أنه في الوقت الذي يسمح فيه للأطراف الإدارية القانونية الفرنسية بممارسة مهنة المحاماة بالمغرب بطريقة غير مباشرة، وبعد اكتسابها صفة المحامي بدولة فرنسا، ودون حصولها، سواء في فرنسا أو في المغرب، على شهادة الكفاءة، ودون اجتيازها للتمرين في أي بلد من البلدين، فإنه لا يسمح فيه للأطراف الإدارية القانونية المغربية بالولوج المباشر لمهنة المحاماة.

(2) انتهاك مبدأ الأفضلية الوطنية:

يعتبر مبدأ الأفضلية الوطنية من أهم المبادئ الدستورية المستنبطة من روح الدستور، والذي يجد تطبيقاته في العديد من النصوص القانونية. ويقوم هذا المبدأ على القاعدتين الأساسيتين التاليتين: قاعدة ضمان الأولوية القانونية؛

يتضمن مشروع القانون

رقم 66.23 المنظم لمهنة

المحاماة. تمييزاً خطيراً في

حق الموظفين المكلفين

بالمنازعات القضائية. ذلك أنه

في الوقت الذي يسمح فيه

للأطراف الإدارية القانونية الفرنسية

بممارسة مهنة المحاماة في

المغرب بطريقة غير مباشرة.

وبعد اكتسابها صفة المحامي

بفرنسا، ودون حصولها، سواء

في فرنسا أو في المغرب.

على شهادة الكفاءة. ودون

اجتيازها للتمرين في أي بلد من

البلدين، فإنه لا يسمح للأطراف

الإدارية القانونية المغربية

بالولوج المباشر لمهنة

المحاماة.



أو المؤسسات العمومية، أو باقي أشخاص القانون العام أو المقاولات العمومية)).

ورغم هذا الاعتراف الصريح، فإن مشروع القانون أقصى هذه الفئة من الإعفاء المقرر للقضاة وقدماء المحامين وأساتذة التعليم العالي، رغم أنهم هم الآخرون يشتغلون بقطاعات تابعة للدولة، تختص بمجال ذي صلة بممارسة مهنة المحاماة.

● المظهر الثاني: تمييز غير دستوري مع الأطراف الإدارية الأجنبية المماثلة، التي يمكنها مزاولة مهنة المحاماة بالمغرب، بعد ولوجها المباشر في بلدانها، بموجب قوانين بلدانها في ارتباطها مع الاتفاقية المبرمة مع المملكة المغربية.

ينص البند الثاني من المادة 12 من مشروع قانون المحاماة، على أنه ((يعفى من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين الفئة التالية: المحامون الحاملون لجنسية إحدى الدول الأجنبية التي أبرمت مع المملكة المغربية اتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقبتين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، ويجب على المحامين المنتمين لهذه الدول اجتياز اختبار لتقييم معرفتهم بالقانون المغربي قبل البث في طلباتهم، تحدد كيفية تنظيمه وإجرائه بمقتضى نص تنظيمي)).

واستناداً إلى ذلك، يعفى المحامي الأجنبي من الحصول على شهادة الكفاءة المهنية ومن التمرين متى كان ينتمي لدولة أجنبية ترتبط مع المغرب باتفاقية تسمح للمحامين المغاربة بممارسة مهنة المحاماة في بلدها.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأجنبية، التي ترتبط بالمغرب باتفاقية ثنائية تسمح لمواطني البلدين بممارسة مهنة المحاماة، تعفي قوانينها الوطنية أطرافها الإدارية المكلفة بالشؤون القانونية من الحصول على شهادة الكفاءة ومن التمرين، وتبعاً لذلك، واستناداً إلى الاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية، وبين الدولة الأجنبية، يمكن للأطراف الإدارية الأجنبية التي ينتمي لهذه الأخيرة، وبعد اكتسابها صفة المحامي بدولته الأجنبية دون حصوله على شهادة الكفاءة المهنية ودون اجتيازه للتمرين، ممارسة مهنة المحاماة بالمغرب، وفتح مكتب للمحاماة بالتراب المغربي.

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

تعاضديات CNOPS ترفع تعويضات التأمين قبل دمجها في CNSS

أصبحت تميل نحو رفع تعويضاتها وتوسيع سلة العلاجات المشمولة بها. ويهدف إدماج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى إرساء مسير وحيد للتأمين عن المرض في القطاعين العام والخاص، منهيًا بذلك ازدواجية النظام، حيث ينص هذا الإجراء على النقل الحصري لاختصاصات تدبير

مع اقتراب موعد دمجها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، لوحظ تحول واضح في سلوك بعض التعاضديات التابعة للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، والتي



الطرق السيارة تتجه نحو دمج الانتقال الطاقوي داخل بنيتها التحتية

في خطوة استراتيجية تروم تسريع الانتقال نحو نموذج منخفض الكربون، تستعد الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ADM)، لإطلاق دراسة كبرى تهدف إلى وضع تصور شامل لدمج الطاقات المتجددة داخل شبكة الطرق السيارة. ويأتي هذا الورش في إطار التزامات المغرب المناخية، سواء من خلال مساهمته المحددة وطنيا، أو الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، حيث تسعى الشركة إلى لعب دور فاعل في هذا التحول عبر خفض استهلاك الطاقة التقليدية وتعزيز الاعتماد على المصادر النظيفة، وتشمل هذه المبادرة مختلف مرافق الشبكة الطرقية، من محطات الأداء ومناطق الاستراحة إلى مرافق التشغيل والإضاءة، وهي بنية تحتية تستهلك طاقة مهمة موزعة على مختلف جهات المملكة. وفي ذات السياق، ستطلق ADM مهمة استشارية متكاملة تهدف إلى تشخيص الوضع الحالي بدقة، عبر دراسة استهلاك الطاقة في عدد من المواقع النموذجية، مع إجراء زيارات ميدانية وتحليل البيانات المرتبطة بالاستهلاك، إضافة إلى مقارنة التجارب الدولية المماثلة، إلى جانب ذلك، ستركز الدراسة على تقييم إمكانات إنتاج الطاقة المتجددة، خصوصا الطاقة الشمسية، داخل مختلف مناطق الشبكة، مع تحديد القدرة الإنتاجية المحتملة لكل موقع، ودراسة تكاليف الاستثمار والتشغيل على المدى الطويل.



غموض حول إطلاق بنك «ريفولوت» في المغرب

الباهر في جنوب إفريقيا، تتجه أنظار هذه الشركة العملاقة نحو المغرب الذي يعتبر سوقا جاذبة، لا سيما مع حجم التحويلات المالية من المغاربة المقيمين في الخارج، والتي تجاوزت 117 مليار درهم في عام 2024، ولا تزال هذه التحويلات تتأثر بشكل كبير برسوم وشروط البنوك التقليدية.

من جهة أخرى، تجري حاليا مناقشات مع بنك المغرب حول شروط الحصول على الترخيص المصرفي، حيث يرى بعض الخبراء أن الشراكة مع بنك محلي قد تكون خيارا أكثر ترجيحا أكثر من الحصول على ترخيص مباشر على المدى القريب.

في ظل ظروف تتسم بتحديات تنظيمية، ومنافسة مصرفية، تستعد مجموعة «ريفولوت»، البنك الرقمي البريطاني المتكامل، لدخول السوق المغربية، حيث يخضع طلب اعتمادها حاليا للمراجعة من قبل بنك المغرب. وتكمن وراء هذا التوسع الاستراتيجي تحديات كبرى، من بينها: التنظيم والمنافسة المصرفية، حيث سيقود المشروع من الدار البيضاء رئيسها التنفيذي، ياسين فقير، المدير التنفيذي السابق في «ماستركارد». وتواصل مجموعة «بنك ريفولوت» توسعها الدولي كإحدى البنوك الرقمية الرائدة؛ فبعد نجاحها



مؤسسو «إنتلسيا» يبسطون سيطرتهم على كامل رأس مالها

استعادت شركة «إنتلسيا»، الرائدة في مجال التحول الرقمي، السيطرة الكاملة على المجموعة رسميا، في خطوة استراتيجية تعيد رسم هيكلها التنظيمي وتؤسس لمرحلة جديدة من النمو تعتمد على الاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرار وتوجيه الاستراتيجية المستقبلية للمجموعة. وجاء هذا التحول بعد إتمام عملية الاستحواذ على حصة 65% التي كانت مملوكة سابقا لشركة «ألتيس»، ليصبح رأسمال الشركة اليوم مملوكا بالكامل لضريحها القيادي. ويشكل هذا التطور محطة مفصلية في مسار «إنتلسيا»، التي راكمت خلال أكثر من عقد من الزمن مسارا تصاعديا نقلها من فاعل إقليمي إلى مجموعة دولية واسعة الانتشار، تنشط حاليا في 19 دولة، معتمدة على حلول متقدمة في تجربة الزبون وخدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية. وفي سياق متصل، تؤكد المجموعة أن هذا الانتقال نحو الملكية الداخلية الكاملة يمنحها هامشا أكبر من المرونة الاستراتيجية، خصوصا في ما يتعلق بتسريع وتيرة توسعها الدولي، عبر عمليات استحواذ مدروسة تستهدف أسواق أوروبا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب تعزيز تطوير ذراعتها التكنولوجية «إنتلسيا تيك» ليصبح أحد الفاعلين المرجعيين في مجال التحول الرقمي.

فلاش

على هامش تدشين المقر الجديد للاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) بمدينة كلميم، وقع فرع الاتحاد بالجهة اتفاقية شراكة مع المركز الجهوي للاستثمار بكلميم واد نون، تروم دعم الاستثمار وتقوية مواكبة المقاولات على المستوى الجهوي، كما تم وضع إطار تعاون منظم يركز على دعم المقاولات، خاصة التي تواجه صعوبات، من خلال برامج مواكبة وآليات تحفيزية.. ويهدف هذا التعاون إلى تسهيل ولوج المقاولات المحلية لأسواق جديدة، وتعزيز جاذبية الجهة للاستثمارات، فضلا عن دعم هيكلية النسيج المقاولاتي وجعله أكثر تنافسية، والعمل على تحسين مناخ الأعمال بما يساهم في تحفيز الدينامية الاقتصادية بالجهة.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراكم سيكون مقبولا مباشرة بعد توطينا بنسخة
من توطين التحويل محصوبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



الثقافة رافعة للتنمية والإشعاع المستدام

تحت هذا الشعار، تنظم الجمعية المغربية للموسيقى الأندلسية، الدورة الرابعة للمهرجان المغربي للموسيقى الأندلسية، بمسرح لارميطاج بمدينة الدار البيضاء، وذلك يومي 15 و 16 ماي الجاري.

وتواصل الجمعية من خلال هذا الموعد الثقافي، التزامها بصون التراث الموسيقي المغربي وتثمينه ونقله إلى الأجيال القادمة، مع تعزيز الحوار بين مختلف التعبيرات الموسيقية الوطنية، في سياق يهدف إلى إبراز غنى وتنوع الهوية الثقافية المغربية.

وسيقدم المهرجان برمجة فنية متنوعة تجمع نخبة من الأسماء اللامعة في فن الموسيقى الأندلسية والموروث الغنائي المغربي، حيث يشارك في حفل 15 ماي جوق الموسيقى الأندلسية للأستاذ محمد أمين الدبي، والفنان الحاج محمد باجدوب، والفنانة بهاء روندا، إلى جانب جوق تطوان بقيادة الأستاذ فهد بنكيران، والتينور حكيم، والفنان بلال الهواج.

أما حفل 16 ماي، فسيعرف مشاركة الجوق العتيق للموسيقى الأندلسية بفاس بقيادة الأستاذ محمد بريول، رفقة الفنانة شيماء عمران، إضافة إلى مشاركة مجموعة ناس الغيوان ومفاجآت فنية أخرى..

ويندرج تنظيم هذه الدورة، في إطار رؤية تروم جعل الثقافة والموسيقى الأندلسية رافعة حقيقية للتنمية والإشعاع المستدام، وتعزيز حضور التراث الموسيقي المغربي في المشهد الثقافي الوطني والدولي.

الشباب يصنع مستقبل سينما التحريك في مكناس

والتي ستناقش موضوع: «العلاقة بين التكوين والتشغيل في مهن سينما التحريك»، في أفق المساهمة في هيكلة القطاع، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتعزيز فرص الإدماج المهني للشباب.

إلى جانب ذلك، سيقدم «فيكام 2026» استعراضه لعشر سنوات من برنامج الإقامة الفنية الفرنكوفونية، وسيحتفل بالذكرى العشرين لجائزة عائشة الكبرى لسينما التحريك، وهما برنامجان رائدان أتاحا للعديد من المواهب الشابة فرصة التكوين والإشعاع، وسيسلط هذا الاستعراض الضوء على مسيرتهم وإنجازاتهم، بهدف إلهام الجيل القادم.

وبالموازاة مع ذلك، ستعظم تظاهرة «فيكام المغرب» ما بين 13 و 23 ماي الجاري، لتمتد إلى عدد من المدن المغربية عبر شبكة المعاهد الفرنسية بالمغرب، في خطوة تهدف إلى تعميم الولوج إلى سينما التحريك وتعزيز إشعاعها على الصعيد الوطني.



بمبادرة من مؤسسة عائشة، تستضيف مدينة مكناس النسخة الرابعة والعشرين من المهرجان الدولي لسينما التحريك (فيكام)، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 20 ماي الجاري، والذي يواصل ترسيخ مكانته كم منصة أساسية لدعم الإبداع والابتكار في هذا المجال.

وستنظم دورة هذه السنة تحت شعار: «الشباب يصنع سينما التحريك»، في تأكيد جديد على التزام المهرجان بمواكبة المواهب الشابة، ودعمها، وتوفير فضاءات للتكوين والتبادل المهني، من خلال عروض سينمائية، وورشات تكوينية، ودروس تطبيقية، إضافة إلى لقاءات تجمع مهنيي القطاع من المغرب وخارجه، حيث يقترح «فيكام» ضمن برنامج المهرجان، مجموعة من الأنشطة الموجهة للتلاميذ، تشمل عروضاً سينمائية ذات بعد تربوي، وورشات تحسيسية وتعليمية.

وفي سياق متصل، سيتم تنظيم النسخة الخامسة من المنتدى المهني لفيلم التحريك،

مراكش تحتفي بذاكرة الأغنية المغربية

من روائع الأغنية المغربية التي تجمع بين قوة اللحن وجمالية الأداء.

وفي ذات السياق، يمثل هذا الحفل انطلاقة لسلسلة من السهرات الفنية التي تروم تسليط الضوء على رموز الأغنية المغربية، وتعزيز ارتباط الجمهور، خاصة الأجيال الصاعدة، بجذور هذا التراث الفني الغني.



الملحن المغربي حسن القديري، الذي يعد من أبرز الأسماء التي بصمت تاريخ الأغنية المغربية، إلى جانب استحضار تجربة الفنان الراحل عبد الهادي بلخياط، أحد أعمدة الطرب المغربي، حيث ستحيي هذه الأمسية مجموعة من الأصوات الفنية، من بينها فؤاد حماني وأيوب التيجاني ويوسف جريفي، سيقدمون مختارات

في مبادرة فنية تسعى إلى إبراز غنى التراث الموسيقي الوطني واستحضار رموزه، يستعد مسرح «ميدان» بمراكش لاحتضان حفل فني ضمن سلسلة سهرات تحمل عنوان: «ذاكرة الأغنية المغربية: بين ملحن يبدع وصوت يمتع»، وذلك يوم 23 ماي الجاري.

ويأتي هذا الموعد الفني كأول محطة ضمن هذه السلسلة، إذ سيتم خلاله الاحتفاء بمسار

صدر كتاب «مستشارو جلالة الملك»

التي تعمل على صناعة القرارات السياسية الكبرى باعتبار أن المؤسسة الملكية تحتل مكانة مركزية في النظام السياسي بالمغرب، يتطلب أن تتوفر في هؤلاء المستشارين مؤهلات فكرية وأكاديمية وتقنية عالية، مبرزا أن جل المستشارين حصلوا على شواهدهم العليا من المؤسسات الجامعية الفرنسية، مما يغلب التكوين الفرنسي بين صفوفهم، متقاسمين في ذلك نفس التكوين الذي طغى على تكوين مستشاري الملك الراحل الحسن الثاني.



صدر للأستاذ محمد شكير كتاب جديد بعنوان: «مستشارو جلالة الملك.. دراسة في الأصول الاجتماعية والمسارات السياسية»، عن دار إفريقيا الشرق، يتناول فيه بالبحث تطور منصب المستشارين في عهد الملك محمد السادس، حيث أصبحوا حاضرين بشكل مكثف في الممارسة السياسية..

ويوضح المؤلف أن عمل مستشاري الملك في الديوان الملكي، الذي يعتبر من أهم الأجهزة

المغرب يفتح أول رواق له

في «بينالي البندقية 2026»

تناقلتها الأجيال، حيث تتحول «التجهيز» إلى وعاء يربط الأرض بالجذور، والحاضر بالماضي، ليصوغ رؤية جديدة للهوية المغربية. وبذات المناسبة، أوضحت أكرناي، التي تجمع بين الهندسة المعمارية والفن المعاصر، أن كل غرزة أو ضفيرة أو لفة، تحمل حكاية، لتشكل «أزيطا» غشاء ثانيا لذاكرة المكان، يعكس العلاقة العميقة بين الأرض والجسد والفن.

وستكون أعمال الرواق المغربي متاحة للزوار إلى غاية 22 نونبر المقبل، لتقدم مساحة للتفاعل مع الإبداع المغربي المعاصر، ولتأكيد التزام المملكة بدعم الفنون والفنانين على المستوى الدولي، وتعزيز إشعاع الثقافة المغربية في قلب المشهد الفني العالمي.

سجل المغرب أول حضور له في الدورة الحادية والستين من المعرض الدولي للفنون «بينالي البندقية 2026»، وذلك عبر أول رواق وطني مغربي يقام في قلب فضاء «الأرسينالي»، أحد أكثر الفضاءات رمزية وتأثيرا ضمن هذا الموعد الفني العالمي.

ويقدم الرواق المغربي مشروعه الفني المتميز تحت عنوان «أزيطا»، من إبداع الفنانة أمينة أكرناي، وتنسيق القيمة الفنية مريم بريدة، حيث يجمع بين التراث والابتكار مستندا إلى مفهوم «العتبة» كفضاء للعبور والتحول، ليصبح بذلك منصة للتأمل في الذاكرة المشتركة واستدامة الموروثات الحرفية المغربية.

بالإضافة إلى ذلك، يعكس العمل صدى الممارسات التقليدية والمهارات اليدوية التي

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة
لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)
تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني:

info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني:

www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية:

أع / 070-2011

الإيداع القانوني:

28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابرير

القسم التجاري:

06 22 84 92 81

pub@alousboue.ma

المتعاونون:

مراد علوي

قدور بن موسى

عبده حقي

بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني:

محمد الغولي

المشرف على الموقع:

محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير

مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف:

05 37 70 80 47

التصنيف:

خديجة حليبي

الأرشيف:

حسن سرين

مراجعة النصوص:

جميلة حليبي

المراسلون:

زهير البوحاطي

عبد الله جداد

نور الدين هراوي

زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي

شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:

عبد الرفيق حمضي

بوشعيب الإدريسي

عبد الواحد بن مسعود

نور الدين الرياحي

محسن الأكرمي

مصطفى كرين

الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:

مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي. وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

ساغرو.. وجبل بوغافر.. والمعجزات التي أنهت الاستعمار الفرنسي

بها الجاسوسان عدة سنوات لتحرير التقرير الذي كان يستخدمه الضباط الفرنسيون في تحركاتهم بالمنطقة كخريطة جغرافية.

ولم ير الفرنسيون بدا من استعمال المجندين المغاربة في احتلال تلك المناطق، وكانوا قد حولوا القائد التهامي الكلاوي وقبيلته الكبرى إلى سلاح فتاك في أيديهم، ووعدوه بتسليمه مقاليد المنطقة كلها إذا استطاع فتحها أمامهم، وذلك ما بدأ في تنفيذه ابتداء من يناير 1919، وكان الفرنسيون مرغمين على إمضاء هذه الصفقة، لتغطية عجزهم.

لقد حاول الجنرال بومبيرو أن لا يترك هذا «الشرف» للكلاوي، وحاول دخول المنطقة، فتعرض الجنرال الكبير لهجومات عدة أصيب شخصيا بجراح بليغة في إحداها، ونقل إلى فرنسا، حيث خلفه الكولونيل مايد، الذي ضرب له الكلاوي موعدا في داس، وفعلا التقت هناك جيوشهما في نهاية يناير 1919.

وخاضت قوات الكلاوي التهامي والكولونيل مايد، معارك طاحنة في المنطقة مع قبائل أيت عطا، لم تدم يوما ولا شهرا ولا سنة.. وإنما ثمانية سنوات لم يقدم فيها الفرنسيون أسماء القتلى ولا أرقامهم، لأن الذين كانوا يموتون هم جنود الحاج التهامي الكلاوي، وهم مغاربة.. ولا داعي للاهتمام بكم القتلى المغاربة، ولا بكيفية قتلهم.

وإنما تفضلت الوثائق الفرنسية على مرتزقة الحاج التهامي الكلاوي بفكرة من سطر واحد، ذكرت فيها بالحرف ((لا أن قوات الكلاوي غلبت على أمرها وغرقت رويدا رويدا، خصوصا مع بداية سنة 1927)).

وجاء المقيم العام، الجنرال سان، لتفقد أوضاع المنطقة التي هزمت الكلاوي، واضطر الفرنسيون للتدخل فيها بعد أن استأنسوا بها وفتحوا الطريق التي تسهل تحركهم، ووصل الجنرال سان إلى ورزازات يوم 7 جوان 1929 وفتح قيادة للجيش في قلعة مكونة، وكان مجاهدو أيت عطا متمركزين في بومال داس، فجاءت الطائرات لقنبلة المنطقة في 29 جوان 1929، وكانت إحدى تعليمات المقيم الجنرال سان بعدم الاعتماد على كلاً، الذين أمر بتشتيتهم وتفريقهم كمجرد تابعين لقوات الكولونيل شاردون.

لقد هزم الكلاوي سياسيا عندما هبت قبائل أيت عطا لاقتبال أعوانه الخونة، مثل عدي وحيي، رئيس فرقة من أيت عطا، وأغتيل من طرف رجاله سنة 1927 لأنه تحالف مع الكلاوي. ولكن ضربات أيت عطا كانت رهيبة ومخيفة للفرنسيين، خصوصا بعد أن طردوا الفرنسيين في 27 يناير 1931 من قلعة مكونة، ومن جبل ساغرو، الذي يبعد بثلاثين كيلومترا جنوب غرب قلعة مكونة.

في قم تاكات، فقتل في المعركة ثلاثة فرنسيين وثلاثة جرحى.

وضربت أيت خباش الفرنسيين في محاميد الغزلان، حيث جرت معركة 13 نونبر 1932 قتل فيها ضابط فرنسي من قوات الجنرال كاترو، لم يذكر اسمه، وسبعة جنود فرنسيين. كما أخذت قوات المجاهدين تضرب الفرنسيين أينما وجدوا، فتراهم في 6 دجنبر 1932 يستولون على قافلة سيارات عسكرية ويحرقون شاحنة ويقتلون ركبائها، وهجموا يوم 8 دجنبر على قافلة أخرى قرب تازارين، وقتل في المعركة عشرة جنود فرنسيين.

في هذه الأثناء، كان الفرنسيون يعتبرون جبل ساغرو هدفهم الأكبر، وفي الطريق إليه كانوا يحاولون التحرك من تازارين وكل تحرك كان يكلفهم غالبا؛ فقد أرادوا التحرك في 20 يناير 1933 وعند نقطة تسمى تيسمومين، قتل لهم خمسة عشر جنديا، وقالت الوثائق الفرنسية معلقة على هذه المرحلة في هذه المنطقة: ((... وإلى غاية 1936، بقينا نتعرض لهجمات الشوار من أيت خباش الذين بقوا دائما في رفض مطلق)).

الاستعداد لمعارك ساغرو

ونعود قليلا إلى السوراء، لنمسك خيوط ارتباط الجهاد المغربي ضد الاحتلال الفرنسي في واحد من أصعب الأقاليم المغربية جغرافيا، ومن أغناها طبيعة، المنطقة التي ينطبق عليها الشموخ قولوا وفعلا، وتبقى، ولأجيال طويلة، نموذج الجهاد الإسلامي ضد الغزو المسيحي.

لقد عجز الفرنسيون عن وضع أقدامهم على مرتفعات الأطلس الكبير، وهم يعرفون من خلال الخرائط والصور المأخوذة بالطائرات، وعورة المنطقة، ويكتشفون من خلالها ظاهرة جدية، وهي أن القبر لا يمكن بالضرورة أن يكون حفرة؛ فقد كانوا موقنين بأن مرتفعات توبقال، داس، وتغغير، ومنعرجات تودغا وقمم تيزي نتشكا، ليست في الواقع إلا قبور ستدفن فيه القوة الفرنسية إن هي تجرات على المخاطرة بالقائها على قمم تلك الجبال.

ولكن الفرنسيين كانوا أيضا يتوفرون على كنز سياسي نفيس، عبارة عن التقارير التي كتبها قبل ثلاثين سنة، العراف الفرنسي، القس شارل دوفوكو، الذي كان أول فرنسي دخل المنطقة مستخفيا في زي يهودي، ومعه اليهودي سرور، الذي قاده عبر جبال المنطقة ووديانها ليستقر بهما المقام في قرية قرب ورزازات، استقر

إن الجواب ينطلق من هذه الجملة نفسها. إن الفرنسيين لم يستطيعوا لا هم ولا الحاج التهامي الكلاوي، التحرك خطوة واحدة إلا في سنة 1928.

والواقع أن قبيلة مزكيطة بقيت محاصرة للقوات الفرنسية إلى يناير 1929، وقد وصل الجنرال هوري بعدما سبقته إحدى عشر طائرة مقاتلة لفتح الطريق نحو وادي درعة، حيث اعترضته قبيلة أيت عطا وحاربته إلى نهاية سنة 1930، حيث دخلت القوات الفرنسية إلى تازناخت ودخلت إلى أكزز سنة 1931.



التهامي الكلاوي

تدفن حتى صخرة من صخور جبل ساغرو فأحرى ما أحاط بمعركته من أحداث.. وهذه قصة منطقة ساغرو بين مراکش وورزازات.

لقد كان الإخوة الكلاوي، الحاج المدني، والحاج التهامي، الذي وضع نفسه أيضا في ركاب الجنرال بومبيرو، مكلفين بفتح الطريق شرقا نحو واد زين انطلاقا من يناير 1919، فجرهم إلى حيث دموا، وإلى حيث لم يكن ينفع الندم. لقد اعترف الفرنسيون في وثائقهم اعترافا صريحا واضحا واختصروا المراحل بهذا التعبير الصريح: ((لقد بدأت عملية عبور الأطلس نحو واد زين بمساعدة الحاج التهامي الكلاوي سنة 1919، ولكننا لم نتمكن من أي شيء إلا بعد تسع سنوات)).

فماذا جرى في هذه السنوات التسع يا ترى؟

الطلة 164



بقلم: مصطفى العلوي

إن كل سطر من السطور المكتوبة في الحلقات السابقة، يشهد بالرفض المطلق الذي برهنت عنه قبائل المغرب ضد التواجد العسكري الفرنسي..

وكان يديها أن يقتنع الفرنسيون بوجهة نظر الإجماع الوطني ويرحلوا عن هذا الوطن الذي رفضهم، ويقتنعوا بأن مسرحية عقد الحماية لم تبق مبررا لاحتلال المغرب، ولكن الواقع الملموس هو أن المناورات الفرنسية السياسية قبل سنة 1912 والعسكرية منذ سنة 1904 إلى سنة 1936، كانت تستهدف إدماج المغرب في الجزائر والإبقاء على هاتين المنطقتين إقليميا وأحدا تابعا لفرنسا، وإلا فأي مبرر بقي لهم للزج بخيرة أبنائهم في حرب مميته؟ أمن أجل احترام تعهداتهم بحماية المغرب حسب عقد الحماية..؟

إلا أنه، وبعد أن بلغ السيل الزبى، وافترض نوايا الاستعمار الفرنسي، وبعد أن أصبحت الطائرات الفرنسية تقصف المدن والمدامر والخيام، والمدافع تهدم كل هيكل مرتفع، وبعد أن وصلت النخوة الفرنسية إلى حافة الانتصار بعد اندماج عشرات آلاف المجندين المغاربة إلى عشرات آلاف المجندين الجزائريين والسينغاليين وتكليفهم بمهام تقتل إخوانهم المسلمين المغاربة، كان لا بد للمعجزة أن تتحقق.

كانت المعجزة الكبرى أولا هي استقلال المغرب، فإن الفرنسيين بعد دفعهم لهذا الثمن الغالي، لم يتمتعوا بحكم المغرب إلا سنوات قليلة، ولم يستفيدوا من الثمن الغالي الذي دفعوه لاحتلال هذا الوطن إلا سنوات قليلة لم يكادوا يأخذون فيها ثمن ما استثمروه من خسائر فادحة، حتى هبوا للرحيل؛ فاحتلال المغرب إذن، عملية خاسرة.

وكانت هناك معجزة أخرى قبل الاستقلال، وفي فجر الاحتلال، وهي ظهور زعامات ضربت على أنامل الجيش الفرنسي، كزعامة موحى وحمو وغيره ممن سبق ذكرهم. وكانت المعجزة الأخرى بعد استنساب الحكم العسكري في المغرب، وتطويق القبائل الراقضة ومحاصرتها، هي الدفع الفرنسي